

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تشخيص دور اهم وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزائرية (من وجهة نظر الوكالات وعينة من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة المستفيدة من خدماتها خلال الفترة 2000 الى 2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اشراف الأستاذ

من اعداد الطالب

مراكشي محمد لمين

بوشلاغم عثمان

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تشخيص دور اهم وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزائرية (من وجهة نظر الوكالات وعينة من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة المستفيدة من خدماتها خلال الفترة 2000 الى 2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اشراف الأستاذ

من اعداد الطالب

مراكشي محمد لمين

بوشلاغم عثمان

السنة الجامعية: 2024/2023

الأهداء

إهداء

أحمد الله تعالى الذي قدرني على شرب جرعة من ماء هذا العلم الواسع فالعلم لا يأتي إلا بالعمل وإن العلم لشجرة، فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت تقديمها في أحلى طبق إلى:

نور عيني وثروتي في هذه الدنيا الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وسند ظهري في الحياة عمي خالد، أخي، اختي، زوجتي وابنتي

إلى بوصلة طريقي أخي الكبير محمد لمين مراكشي.

وصديقا دربي ومصدر دعمي الدكاترة لدهم شريف ، يوسف بلمهدي وخروبي سفيان

أساتذتنا الكرام لجهدهم علينا لإيصالنا إلى العدف المنشود.

وكل من ساعدنا في بحثنا المتواضع من بعيد او من قريب.

وإلى كل الأصدقاء والعائلة الكريمة .

شكر و تقدير

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه الجليلة، انه تبارك وتعالى امدنا بالصحة والقودة وكان لنا عوناً ودعماً، نحمده عز وجل انه منحنا التوفيق والسداد والثبات لإعداد هذا البحث ونرجو أن يكون ذخراً في ميزان الحسنات يوم القيامة.

ونشكر كل من تلقينا منه علماً مفيداً أو عملاً صالحاً لمواصلة مشوارنا، كما نشكر الأستاذ المشرف الأستاذ مراكشي محمد لمين على توجيهاته، كما نشكر كل من ساعدنا في عملنا التطبيقي السيدة زعرور، السيدة آمال من وزارة الصناعة وكذا السيد عقون المدير العام لوكالة ANDPME، والسيدة محالي أسماء، وكل عمال وكالة ANSEJ بتيبازة، والشكل الخاص لعمال مركز التسهيل بتيبازة، وفي الختام نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد بالكثير من أو القليل حتى ولو كلمة طيبة أو ابتسامة، فلكم منا خلص تحية وتقدير .

بارك الله فيكم وجعلها الله في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم

المُلخَص

هدفت هذه الدراسة الى تشخيص وتبيان مدى مساهمة وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل وتأهيل ومرافقة هذا النوع من المؤسسات والنهوض بقطاعها، حيث تم التركيز على هذا الاخير من خلال ابراز اهميته البالغة في تشكيل نسيج اقتصادي متكامل ، والوقوف على سعي الدولة الجزائرية في العقود الاخيرة من خلال مختلف السياسات والقوانين الموجهة لتأطير وتنظيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من تنافسيتها وتنافسية قطاعها من جهة اخرى، ولا يمكن الحديث على مساعي الدولة الجزائرية واهتمامها بهذا النوع من المؤسسات دون الاشارة الى اهم الهيئات والوكالات المعنية بتجسيد هذا الاهتمام على ارض الواقع، حيث اختلفت وتنوعت هذه الهيئات تأسيسا و إطارا قانونيا، اهمية واهدافا، ولعل اهمها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذات الدور المباشر في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل وتجسيده على ارض الواقع، من خلال تأهيل قدرات التسيير والتنظيم، ورفع القدرات المعرفية وتشجيع الابتكار، التأهيل والمرافقة في مجال الانتاج والمعاملات المالية و غيرها و ايضا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تدعم الشباب ذوي الافكار والمشاريع والذين يواجهون نقص في الامكانيات المادية والفكرية، حيث تقوم هذه الاخيرة بتمويلهم و مرافقتهم للوصول الى اهدافهم المنشودة.

ولكن من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها اتضح لنا ان هنالك صعوبات في تطبيق هذه البرامج، فالبرنامج الوطني للتأهيل لم يحقق الأهداف المسطرة والمتمثل في تأهيل 6000 مؤسسة لكن لم تتقدم الا 1700 مؤسسة بنية الانخراط الا ان 529 مؤسسة فقط من قامت بوضع طلب رسمي للانخراط مما دفع وزارة الصناعة و م ص م وترقية الاستثمار بإصدار برنامج جديد لتأهيل م ص م والذي بدوره كان بعيد عن أهدافه والمتمثلة في تأهيل 20000 مؤسسة مما أدى بالحكومة الجزائرية لتوقيفه قبل اجله المحدد، و من بين أسباب فشله غياب بيئة اقتصادية اجتماعية وسياسية ملائمة، عدم وجود عدد كاف من مكاتب

الملخص

الدراسات مما أدى الى استغراق مدة زمنية كبيرة في عملية التشخيص مما يولد نفور و انسحاب أصحاب المشاريع وعدم المواصلة في البرنامج، ضعف التكوين التقني لعمال الوكالة.

اما بالنسبة لبرنامج التمويل ومرافقة المشاريع من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فهذا المشروع لم ينجح هو الآخر لان معظم المستفيدين كان هدفهم استغلال الثغرات القانونية للحصول على الاموال، بالرغم من وجود استثناءات قليلة ناجحة.

باختصار فان مشاريع تأهيل وتمويل م ص م لم تكن مدروسة بالقدر الكافي مما أدى الى فشلها في أداء مهامها.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التأهيل، المرافقة، التمويل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Résumé

Cette étude consistait à diagnostiquer et démontrer dans quelle mesure les agences d'appui et de développement des petites et moyennes entreprises peuvent contribuer au financement, à la réhabilitation et à l'accompagnement de ce type d'institutions et à la promotion de leur secteur.

L'accent a été mis sur ce sujet en soulignant l'importance de sa contribution à la création d'un tissu économique intégré et la mise en évidence de la volonté de l'État algérien, affichées au cours des dernières décennies à travers diverses politiques et lois, pour encadrer et organiser l'activité des petites et moyennes entreprises à l'effet d'accroître leur concurrence et la compétitivité de leur secteur.

il n'est pas envisageable de citer les efforts de l'État algérien et de son intérêt pour ce type d'institutions sans évoquer les organismes et agences les plus importants soucieux d'incarner cet intérêt sur le terrain, car ces organismes différaient et variaient en termes de fondation, cadre juridique, importance et objectifs, et le plus important d'entre eux est sans doute l'Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises, qui joue un rôle pivot dans la -mise en œuvre du programme national de réhabilitation et dans sa concrétisation sur le terrain, à travers l'habilitation de ses capacités de gestion et d'organisation et l'augmentation des capacités cognitives et l'encouragement de l'innovation, la qualification et l'accompagnement dans le domaine de la production, des transactions financières....etc ,Aussi, on cite l'Agence nationale d'aide à l'emploi des jeunes, qui accompagne les jeunes porteurs de projets qui font face à un manque de matériel et des difficultés dans l'élaboration d'idées innovantes, à travers un financement et un accompagnement pour atteindre leurs objectifs.

Cependant, à travers l'étude de terrain que nous avons menée, il nous est apparu clairement qu'il y avait des difficultés dans la mise en œuvre de ces programmes. Le Programme National de Réhabilitation n'a pas atteint les objectifs fixés de

Résumé

qualification de 6 000 sociétés. Or, seulement 1 700 sociétés avaient postulé avec l'intention d'y adhérer, mais uniquement 529 sociétés ont soumis une demande officielle d'adhésion, ce qui a poussé le ministère de l'Industrie, des MPME et de la Promotion des investissements à lancer un nouveau programme de réhabilitation des MPME, qui à son tour était loin des objectifs fixés par le gouvernement de réhabilitation de 20 000 sociétés.

Ce constat a conduit les autorités à arrêter ce programme avant l'échéance fixée. Parmi les raisons de cet échec, on peut citer, Absence d'un environnement économique, social et politique approprié, Nombre insuffisant de bureaux d'études, ce qui a engendré un long temps passé dans le processus de diagnostic, causant le retrait des porteurs de projets et l'abandon des programmes.

Faible formation technique des cadres de l'agence. Quant au programme de financement et d'accompagnement de projets à travers l'Agence Nationale d'Aide à l'Emploi des Jeunes, ce projet a également échoué, car la plupart des bénéficiaires cherchaient à exploiter les vides juridiques pour obtenir des fonds. Toutefois, il y a eu quelques exceptions de projets ayant réussi.

En conclusion, les projets de réhabilitation et de financement de MPME n'ont pas été suffisamment étudiés, ce qui a conduit à un échec de l'accomplissement de leurs missions.

Les mots clés : Petites et moyennes entreprises, mise à niveau, financement, Agence nationale pour le soutien à l'emploi des jeunes, Programme national de mise à niveau, Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة المختصرات
أ - ي	المقدمة العامة
01	الفصل الاول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
15	المطلب الاول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
20	المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2017)
21	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
29	المبحث الثالث: الأطر التشريعية وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29	المطلب الأول: الدعم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34	المطلب الثاني: الأطر الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروع القانون الجديد 02-17
37	المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
68	خلاصة

69	الفصل الثاني: الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
70	تمهيد
71	المبحث الأول: الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
71	المطلب الأول: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
80	المطلب الثاني: صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
85	المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
96	المبحث الثاني: وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97	المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ
111	المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM
118	المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
125	المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
127	المبحث الثالث: هيئات المرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
127	المطلب الأول: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
132	المطلب الثاني: مراكز التسهيل
136	المطلب الثالث: الهيئات المرافقة الأخرى
138	خلاصة
140	الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
141	تمهيد
142	المبحث الأول: دراسة ملف مقدم على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
142	المطلب الأول: بطاقة تعريف المؤسسة ولمحة تاريخية عنها
144	المطلب الثاني: تشخيص مختلف وظائف المؤسسة
157	المطلب الثالث: استراتيجية التطوير ومخطط التأهيل
161	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
161	المطلب الأول: منهج والبيانات المستخدمة في الدراسة
163	المطلب الثاني: مجتمع عينة وأداة الدراسة

168	المطلب الثالث: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة
169	المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية
169	أولاً: تحليل اختبار ثبات المقياس
171	ثانياً: تحليل فقرات المحاور
205	ثالثاً: اختبارات لعينة واحدة
207	رابعاً: اختبارات الفروقات المعنوية
220	خلاصة
222	الفصل الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - فرع تيبازة -
223	تمهيد
224	المبحث الأول: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري لمؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تيبازة -
224	المطلب الأول: تقديم المؤسسة
226	المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة
230	المطلب الثالث: متابعة و مراقبة المشروع
232	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
232	المطلب الأول: منهج والبيانات المستخدمة في الدراسة
234	المطلب الثاني: مجتمع عينة وأداة الدراسة
238	المطلب الثالث: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة
239	المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية
239	أولاً: تحليل اختبار ثبات المقياس
248	ثانياً: تحليل فقرات المحاور
267	ثالثاً: اختبارات لعينة واحدة
269	رابعاً: اختبارات الفروقات المعنوية
277	خلاصة

280	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.	06
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	08
03	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	09
04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	20
05	تطور مناصب الشغل حسب القطاعات .	22
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات من (2000/2017).	24
07	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2019.	27
08	نتائج البرنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.	39
09	يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الاورو-متوسطي حسب قطاع النشاط.	43
10	عدد المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل	55
11	عدد الملفات المقدمة للالتحاق بالبرنامج الوطني للتأهيل من 2012 الى 2017.	63
12	عدد الملفات المقدمة حسب الفروع الجهوية من 2012 الى 2017.	64
13	عدد الملفات المقدمة حسب قطاع النشاط من 2012 الى 2017	65
14	عدد الملفات المقدمة حسب نوع المؤسسات من 2012 الى 2017.	66
15	توزيع الاتفاقيات حسب قطاع النشاط من 2012 الى 2017.	67
16	تطور وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من 2004 الى 2019.	79
17	تطور اجمالي القروض حسب قطاع النشاط من النشأة الى	83

قائمة الجداول

	2019/12/31.	
84	توزيع القروض حسب المناطق من نشأة الصندوق الى 2019/12/31.	18
84	توزيع الملفات حسب أجزاء القروض حتى 2019/12/31.	19
93	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للمشروع CNAC.	20
95	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	21
101	الهيكل المالي للتمويل الثنائي لمشروع استثماري.	22
102	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لمشروع استثماري ANSEJ .	23
107	الشهادات المؤهلة حسب قطاع النشاط منذ النشأة حتى 2019/12/31.	24
108	يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة الى 2019/12/31.	25
110	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة الى 2019/12/31.	26
115	الحصيلة الاجمالية للوكالة .	27
116	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.	28
117	حصيلة الخدمات الغير مالية للوكالة الى غاية 2020/09/30.	29
121	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب نوع الاستثمار (2002-2017).	30
122	توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية حسب قطاع النشاط (2002-2017).	31
123	توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2017).	32
131	حصيلة المشاتل الإحصائية فترة 2011-2019.	33
135	عدد المشاريع المحتضنة من قبل مراكز التسهيل من 2011-2019.	34
145	تطور القوى العاملة من (2007-2011) للمؤسسة x .	35
147	يوضح مختلف المواد الأولية المعتمد عليها في عملية الانتاج.	36
150	جدول حسابات النتائج.	37
153	تحديد نقاط الضعف و القوة للمؤسسة.	38

قائمة الجداول

155	يمثل مختلف الفرص و تهديدات المؤسسة.	39
164	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة.	40
169	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة.	41
171	نتائج الشكل القانوني للمؤسسات قيد الدراسة.	42
173	نتائج طبيعة الملكية للمؤسسات قيد الدراسة.	43
174	نتائج الوضعية الحالية للمؤسسات قيد الدراسة.	44
175	نتائج عمر المؤسسات قيد الدراسة.	45
177	نتائج قطاع النشاط الذي تعمل به المؤسسات قيد الدراسة.	46
178	نتائج عدد عمال المؤسسات قيد الدراسة.	47
179	نتائج رقم أعمال المؤسسات قيد الدراسة.	48
181	نتائج الحصيلة السنوية للمؤسسات قيد الدراسة.	49
182	نتائج المحور الأول.	50
187	نتائج المحور الثاني.	51
191	نتائج المحور الثالث.	52
194	نتائج المحور الرابع.	53
197	نتائج المحور الخامس.	54
201	نتائج المحور السادس.	55
205	نتائج اختبارات لعينة واحدة.	56
209	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الشكل القانوني للمؤسسة.	57
211	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الملكية العائلية.	58
212	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الوضعية الحالية للمؤسسة.	59
213	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عمر المؤسسة.	60
214	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى قطاع النشاط.	61
216	نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير عدد العمال.	62
217	نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير رقم الأعمال.	63
219	نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير الحصيلة السنوية.	64
239	نتائج ثبات أداة الدراسة.	65

قائمة الجداول

240	نتائج توزيع العينة حسب جنس المجيبين.	66
242	نتائج توزيع العينة حسب عمر المجيبين.	67
243	نتائج توزيع العينة حسب المستوى التعليمي المجيبين.	68
245	نتائج توزيع العينة حسب قطاع النشاط.	69
246	نتائج توزيع العينة حسب عدد العمال الموظفين.	70
248	نتائج المحور الأول حول توجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل المشاريع عن طريق وكالة ANSEJ.	71
252	نتائج المحور الثاني حول الوكالة ودورها في استقطاب المستثمرين.	72
255	نتائج المحور الثالث حول مراحل الحصول على التمويل.	73
263	نتائج المحور الرابع حول دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على التمويل.	74
268	نتائج اختبارات لعينة واحدة.	75
270	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى جنسهم.	76
272	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عمرهم.	77
274	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى مستواهم التعليمي.	78
275	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى قطاع نشاطهم.	79
276	نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عدد عمالهم.	80

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	145
02	توزيع المواد الأولية حسب مصدرها	148
03	نتائج الشكل القانوني للمؤسسات قيد الدراسة	172
04	نتائج طبيعة الملكية للمؤسسات قيد الدراسة	173
05	نتائج الوضعية الحالية للمؤسسة	174
06	نتائج عمر المؤسسات قيد الدراسة	176
07	نتائج قطاع النشاط الذي تعمل به المؤسسات قيد الدراسة	177
08	نتائج عدد عمال المؤسسات قيد الدراسة	179
09	نتائج رقم اعمال المؤسسات قيد الدراسة	180
10	نتائج الحصيلة السنوية للمؤسسات قيد الدراسة	181
11	توزيع العينة حسب جنس المجيبين	241
12	توزيع العينة حسب عمر المجيبين	242
13	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمجيبين	244
14	توزيع العينة حسب النشاط	245
15	توزيع العينة حسب عدد العمال الموظفين	247

المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصارات	الدالة
م و م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ص و ت ب	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ص و ت ا	الصندوق الوطني للتأمين على الاستثمار
APSI	Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
PME	Petites et Moyennes Entreprises
CGCI	Caisse de Garantie du Crédit d'Investissement
BNA	Banque nationale d'Algérie
BEA	Banque extérieure d'Algérie
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
BDL	Banque de développement local
CNEP	Caisse nationale d'épargne et de prévoyance-Banque
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
ANGEM	Agence Nationale de Gestion de Micro – Crédit
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
ANDPME	Agence Nationale de Développement de la PME
CFL	Caisse de financement local
FGAR	Fonds de garantie de crédit aux PME

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد النظام الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة عدة تغيرات ساهمت في عولمة وتوحيد رؤى أهم الدول والأنظمة والهيئات الاقتصادية والتجارية الكبرى في العالم كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي وغيرهما، حيث تركزت مختلف هذه الرؤى حول ضرورة الانفتاح الاقتصادي العالمي وحتمية تحرير التجارة العالمية، وإن كان هذا الأمر قد حمل في طياته نتائج كحرية تنقل السلع والخدمات وارتفاع المنافسة في مختلف الأسواق العالمية والإقليمية، هذه النتائج وغيرها خلقت العديد من التحديات والصعوبات لبعض الدول من مصاف الدول النامية وفي مقدمتها الجزائر، حيث أصبحت هذه الدول مرغمة على العمل على التكيف مع التغيرات والنتائج السابقة الذكر من خلال الانتهاج السليم للسياسات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك، والجدير بالذكر أن هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى حسب الفلسفة الاقتصادية كل منها، ليظهر خيار التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأهم الخيارات الاستراتيجية التي تراهن عليه أغلب الدول والأقاليم من أجل مواجهة معدل التنافسية المرتفع، وخطف بذلك مكانة تنافسية عالمية مبنية على ترقية وتنويع الصناعة، الجودة والإبتكار.

ولاشك أن الحديث عن انفتاح النظام الاقتصادي العالمي يقودنا بالضرورة إلى الإشارة إلى ما تواجهه الجزائر من صعوبات وتحديات إزاء هذا الإنفتاح من جهة، وإلى أهم السياسات والاستراتيجية المناسبة المتخذة لمواجهة ذلك من جهة أخرى، حيث شرعت الجزائر بداية من مطلع الثمانينات في العمل على تغيير خارطة الاقتصاد الوطني وذلك بالتركيز في اصلاحاتها على ضرورة تشجيع وترقية الصناعة والرفع من منسوب تنافسية المنتجات والخدمات الجزائرية مقارنة بقريناتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة في ظل توقيع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005 وتوقع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث رأت الجزائر في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لمواجهة التحديات السابقة الذكر، ويظهر إهتمام

المقدمة العامة

الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف المراسيم والقوانين والتشريعات وفي مقدمتها تخصيص وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولا يمكننا الحديث عن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الإشارة إلى أهم السياسات والقرارات المتخذة في سبيل ترقيتها والدفع بها إلى مصاف تنافسي إقليمي عالمي متقدم، حيث عملت الجزائر طيلة السنوات الماضية على دعم، تطوير وترقية هذه المؤسسات من خلال تمويلها، تأهيلها ومرافقتها، وعملت موازاةً مع ذلك على سن قوانين من أجل تأطير السياسات السابقة الذكر، مع تسطير برامج تنفيذية حملت في طيتها إنشاء وكالات خاصة لهذه المهمة (تنفيذ البرامج)، وفي مقدمة هذه الوكالات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحصور دورها في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل علاوة على قيام الدولة بضم الحاضنات ومراكز التسهيل إلى مجال نشاطها، وهذا من أجل قيام هذه الأخيرة بدور مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعياً لترقيتها.

وبناء على كل ما سبق تمت صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تبلورت في التساؤل الرئيسي التالي:

هل حققت الوكالات المعتمدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور

المنوط بها خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و سنة 2017؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية المقدمة أعلاه يجدر بنا الإجابة على مجموعة من

التساؤلات نوجزها في مايلي:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاقتصاد الوطني؟

المقدمة العامة

- ماهي الأجهزة التي وضعتها الدولة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ما هو دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
 - ماهو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- وكإجابات أولية على التساؤلات الفرعية السابقة تم بناء الفرضيات الآتية:
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلية أساسية في نسيج الاقتصاد الوطني رغم الصعوبات الكثيرة التي تعترض ترقيتها لعل أهمها التركيز على قطاع المحروقات.
 - سعت الدولة إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة سياسات واستراتيجيات لعل أهمها تأسيس أجهزة خاصة لهذا الغرض.
 - هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وتتفرع من الفرضية الأخيرة الفرضيات الفرعية التالية:
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حولاستفادة المؤسسات من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول مكاتب الدراسات.
 - هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول مساهمة التأهيل.
 - هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول شمولية برنامج التأهيل.
 - هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول الجوانب التي تحتاجها المؤسسة.

المقدمة العامة

- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول سياسة المؤسسات بعد الانتهاء من برنامج التأهيل.
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول توجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل مشاريعهم عن طريق وكالة لونساج.
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول الوكالة ودورها في استقطاب المستثمرين.
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول مراحل الحصول على التمويل.
- هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيصين حول دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على التمويل.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقيصين عن فقرات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن اختلافات في الشكل القانوني لمؤسساتهم، وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقيصين ناتجة عن اختلافات في الشكل القانوني لمؤسساتهم
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقيصين ناتجة عن اختلافات في ملكية مؤسساتهم.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقيصين ناتجة عن اختلافات في وضعية مؤسساتهم الحالية.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقيصين ناتجة عن اختلافات في عمر مؤسساتهم.

المقدمة العامة

- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات في قطاع نشاطاتهم.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات في نوع مؤسستهم.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين عن فقرات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات جنس المجيبين
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات عمر المجيبين
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات المستوى التعليمي للمجيبين.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات قطاع نشاط المستثمرين.
- هناك فروقات معنوية في إجابات المستقصين ناتجة عن اختلافات عدد العمال.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: تتمثل في ما يلي:

- رغبتنا الشخصية في البحث في هذا الموضوع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بسبب أهميته البالغة على جميع الأصعدة في الظرف الراهن.
- قربنا الشخصي من هذا القطاع (عدد من المؤسسات) ووقوفنا على واقعها، نشاطها والصعوبات التي تواجهها.
- استفادتنا من خبرة سابقة تمثلت في انشاء مؤسسة مصغرة مختصة في توزيع المواد الغير غذائية.
- رغبتنا في اتخاذ هذا البحث كبداية الاستثمار في القطاع مستقبلا.

المقدمة العامة

الأسباب الموضوعية: تتمثل في ما يلي:

- إدراكنا بمدى الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسيج اقتصادي متنوع مبني على التنافسية، الجودة والابتكار.
- رغبتنا في الوقوف على واقع هذه المؤسسات في أرض الواقع في الجزائر لاسيما نقاط القوة والضعف، التسهيلات والعراقيل.
- الرغبة في الاطلاع على دور الدولة إزاء ترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات.
- رغبتنا في الوقوف على العمليات والبرامج المعنية بتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أرباب الأعمال.
- رغبتنا في الوصول إلى بناء نظرة توقعية (مستقبلية) للقطاع في ظل التحديات الراهنة.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من خلال ما يلي:

- الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على الصعيد الكلي، وهذا من خلال دورها البالغ في ترقية وتنويع الاقتصاد الوطني كما ونوعا.
- أهمية السياسات والاستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة الموجهة للترقية وتطوير هذه المؤسسات.
- أهمية البرامج التنفيذية المسطرة من طرف الوزارة الوصية ومدى نجاحها في تجسيدها على أرض الواقع.
- أهمية الوكالات والهيئات المخصصة لتنفيذ البرامج السابقة الذكر وأهمية الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة العامة

- أهمية الجانب التشريعي القانوني المتضمن انشاء، تدعيم، تطوير ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كترجمة لرغبة الدولة في تجسيد السياسات والاستراتيجيات السابقة الذكر.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- إبراز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكون أساسي استراتيجي من مكونات الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتبيان أهميتها في تفعيل اندماج الجزائر مع الاقتصاد العالمي.
- إبراز ضرورة تركيز الدولة ممثلة في هيئاتها المركزية ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من المؤسسات للأهمية السابقة الذكر.
- الوقوف واقعيًا على أهم الوكالات والهيئات المخصصة لهذا الغرض وتحليل مدى فعاليتها في تجسيد الأهداف المسطرة من الهيئات المركزية على أرض الواقع.
- الوقوف على مدى فعالية أدوار هذه الهيئات على أرض الواقع من وجهة نظر أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هدفنا في تقييم آراء هؤلاء الأرباب من برامج الدعم، التأهيل والمراقبة المختلفة.
- وضع واقتراح رؤية مستقبلية تنبئية لهذا القطاع بناء على مستجدات الخارطة الاقتصادية المحلية، الإقليمية والعالمية الحالية.

الدراسات السابقة:

- 1- غدير أحمد سليمة، أطروحة دكتوراه، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة - غرداية - الوادي)، هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المصاغة في التساؤل الرئيسي " ماهي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها؟"، وقد

المقدمة العامة

توصلت إلى عدة نتائج لعل أهمها أن هناك عوامل تحول دون تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها المشاكل المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي لهذه المؤسسات.

2- نصر الدين بن نذير، دراسة استراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه هدفت إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على الإبداع التكنولوجي كخيار استراتيجي لتكوين القدرة التنافسية لمواجهة التحديات الراهنة والإستمرار في لعب الدور التنموي البارز؟، وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها ضرورة تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لفلسفة الإبداع والتجديد والتطوير لتحسين تنافسيتها في ظل تنافسية الأسواق الشديدة على الأصعدة المحلية، الجهوية العالمية، كما شدد على آليات ترقية هذه الوظيفة على مستوى المؤسسات ذاتها.

3- عثمان لخف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 2004.

حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال حتى سنة 2004م كما قدم كما هائلا حول أساليب وترقية وتطور هذا القطاع بناءا على مختلف الاستراتيجيات وتجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة في شقها النظري من خلال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

المقدمة العامة

أصنافها، إجراءات تأسيسها... الخ، مع وصف أهم الهيئات والوكالات ذات العلاقة بدعم، تطوير ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم النصوص القانونية المؤطرة لعملها، في حين ظهر المنهج التحليلي في تحليل أهم حصائل نشاطات مختلف الوكالات والبرامج الموجهة لدعم، تطوير ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وتحليل دور هذه الوكالات من وجهة نظر أرباب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استبيان حللت مخرجاته باستعمال برنامج تحليل الحزم الإحصائية (SPSS) من جهة أخرى.

حدود البحث:

تم إجراء هذه الدراسة في إطار الحدود الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017 ، في حين شملت الحدود المكانية للدراسة لا سيما في جانبها التطبيقي عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العاصمة وتبازة سنقدم تفاصيل عددها، مواقعها، أحجامها في الفصول التطبيقية.

صعوبات البحث:

لقد تعرضنا لعدة صعوبات اثناء اجراءنا لبحثنا و خاصة المتعلقة بالحصول على معلومات حول المرافقة و التأهيل، كما صادفتنا بعض العراقيل في الحصول على تریصات لدى الوكالات، و خاصتا بعد تقشي فيروس كورونا، اما من ناحية الاستبيان صعوبة الوصول الى المؤسسات المستهدفة كما انه اغلبها لم تقم باستقبالنا في حين المؤسسات التي استقبلتنا اغلبيتها لم تجب عن تساؤلاتنا

المقدمة العامة

محاوّر البحث:

تشمل الدراسة جانبين، جانب نظري شمل الفصلين الأول والثاني، وجانب تطبيقي شمل الفصلين الثالث والرابع، وقد شمل مضمون الفصول الأربعة كما يلي:

- الفصل الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تناولنا في هذا الفصل التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب اختلاف هذه التعاريف، وكذا حاولنا ابراز أهمية هذه المؤسسات في بناء اقتصاد صلب ومتكامل.

- الفصل الثاني: اليات وهياكل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تناولنا في هذا الفصل مختلف التشريعات والقوانين التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذا اهم البرامج التي من شأنها ترجمة هذه القوانين الى خطط واستراتيجيات لترقية وتطوير هذه المؤسسات، باستخدام وكالات وهيئات لتجسيدهم في امر الواقع.

في حين تضمن الجانب التطبيقي للدراسة فصلين تضمنت تحليل مدى تطبيق وتنفيذ برامج وآليات وأطر تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تضمن هذا الجانب الفصول التالية:

- الفصل الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير م ص م ودورها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاولنا من خلال هذا الفصل تشخيص دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأهيلها لهذه الأخيرة.

المقدمة العامة

- الفصل الرابع: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اما في هذا الفصل قمنا بتشخيص دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال قيامنا باستقصاء عينة من المؤسسات الناشئة المستفيدة من هذه الوكالة.

الفصل الأول

مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

ساهم التوجه العالمي الجديد المبني على الأسواق المفتوحة في تحديد قواعد جديدة تتركز أغلبها على التنافسية، حيث وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها في ظل هذا النظام أمام تحدي مواجهة التنافسية الشديدة، وهذا التحدي في الأساس هو تحدي الدولة قبل أن يكون للمؤسسات في حد ذاتها، حيث يلعب دور الدول في الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات من خلال تسخير مختلف الهيئات، البرامج والأطر التشريعية الدور الأهم في مساعدتها على مواجهة التحدي السابق الذكر، وعلى هذا الأساس سوف نقف من خلال هذا الفصل على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم سياسات الدولة الجزائرية في التعامل معها.

وقم تضمن هذا الفصل المحاور الأساسية التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** الأطر التشريعية وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف كثيرا الكتاب وأهل الاختصاص من جهة، والهيئات والدول من جهة أخرى، اختلف هؤلاء في تحديد مفهوم شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعود بالأساس إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين أحيانا، واختلاف المعايير المعتمدة في تحديد وتصنيف هذا النوع من المؤسسات أحيانا أخرى.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة،و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، ويوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين من بلاد الى اخرى سنتناولها لاحقا.

أولا: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف تعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في الأسباب التالية:

أ- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** ان اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية يعكس مستوى التطور الذي وصلت اليه كل دولة و أيضا وزن و أهمية الهياكل الاقتصادية المتواجدة فيها (مؤسسات، وحدات اقتصادية)، فالمؤسسة الصغيرة و

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المتوسطة في اليابان او في الولايات المتحدة الامريكية مثلا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية كالجزائر و ذلك بسبب اختلاف وضعيتها الاقتصادية و النقدية و الاجتماعية، لذلك فان تعريف م ص م يختلف من بلد لآخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.¹

ب- **تنوع النشاط الاقتصادي:** عند مقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

ت- تعدد النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي اليه مثال على ذلك ينقسم النشاط الصناعي الى المؤسسات الصناعية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.³

ث- **العامل التقني والسياسي:** يتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماج يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 16/15.

² -قنيدرةسمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 ص 52.

³ بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير، تخصص التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 4 - 5.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدّة مؤسسات صغيرة ومتوسطة¹، اما العامل السياسي فيتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا القطاع للتقليل من الصعوبات التي تواجهها يمكن هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تباين حدودها والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات واستراتيجيات التنمية.

ورغم هذا الاختلاف يمكن ذكر بعض التعاريف لدول مختلفة نذكر منها:

1- تعريف البنك الدولي لم ص وم:

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات كما يوضحها الجدول التالي:²

¹ بن نذير نصر الدين، مرجع سابق، ص 5.

² بلحمديسيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، السنة الجامعية 2006، ص10.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	العمالة (عامل)	الموظفة	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	09-01	100.000	100.000	100.000
مؤسسة صغيرة	49-09	3.000.000	3.000.000	3.000.000
مؤسسة متوسطة	299-50	15.000.000	15.000.000	15.000.000

المصدر: بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق ص10.

2- تعريف الاتحاد الأوروبي للم ص و م:

تعرفها اللجنة الأوروبية انها كل مؤسسة توظّف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلالية ولا تنسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو. وحسب هذه اللجنة تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- مؤسسة متناهية الصغر توظّف أقل من 10 عمال.
- مؤسسات صغيرة توظّف أقل من 50 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 7 مليون أورو، مع ميزانية تقنية أقل من 5 مليون أورو.
- بينما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من 50 عامل وأقل من 250 عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم اصولها الاجمالي أقل من 27 مليون اورو.¹

¹ شعيب انشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 ص11.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للم ص و م:

في دراسةٍ حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا، استخدم التصنيف الآتي المعترف به بصورةٍ عامة، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي:

- من 1 إلى 10 عمال: مؤسسات عائلية صغيرة.
- من 10 إلى 49 عامل: مؤسسات صغيرة.
- من 49 إلى 99 عامل: مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.¹

4- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 والذي يعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب معين من السوق. كما تعرف حسب عدد العمال كمايلي²:

- مؤسسة صغيرة من 01 الى 250 عامل
- مؤسسة متوسطة من 251 الى 500 عامل
- مؤسسة كبيرة أكثر من 501 عامل

5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة انتاج السلع و الخدمات، وتشغل من واحد عامل الى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم اعمالها أربعة مليار دج او لا تتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية واحد مليار دج وتستوفي معايير الاستقلالية "(أي لا يمتلك رأس مالها

¹ عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 2004 ص 13.

²قنيرةسمية، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهو التعريف المعمول به في الاتحاد الأوروبي وقد تم الاحتفاظ بنفس المعايير الواردة في القانون التوجيهي رقم 01 - 18 لسنة 2001، هذا التعريف يشكل اطارا مرجعيا يسمح بتوضيح الرؤية، وتعزيز تناغم برامج الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان احسن تنسيق بين مختلف اليات الدعم، و قد تم تعديله بموجب قانون 02-17

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الحجم المعايير	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	الحصيلة الاجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 200 مليون الى ملياري دج	من 100 الى 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم

01-18، المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 6.

5-1- معايير تعريف الم ص و م في الجزائر ما بين قانوني 01-18 و 02-17:

لقد ضبقت الدولة الجزائرية معايير تحديد الم ص و م، لتسهيل عملية تحديد نوع المؤسسات و ذلك في القانون التنفيذي رقم 01-18 و لكن مع التغيرات البيئية الاقتصادية السريعة اضطرت مديرية م ص و م لتعديل هذه المعايير وذلك من خلال القانون الجديد رقم 02-17 و يمكن تلخيص هذا التعديل في الجدول التالي:

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال		الحصيلة السنوية	
		ق رقم 08-01 (2001)	مشروع ق جديد	ق 01-18 مشروع قانون الجديد	مشروع قانون الجديد
متوسطة	250-50	200 مليون الى 02 مليار دج	400 مليون الى 04 مليار دج	من 100 الى 500 مليون	200 مليون الى 1 مليار دج
صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون	لا يتجاوز 400 مليون دج	اقل من 100 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
مصغرة	09-01	اقل من 20 مليون دج	اقل من 40 مليون دج	اقل من 10 مليون دج	اقل من 20 مليون

المصدر: ملف مقدم من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والمناجم

يوضح الجدول الموالي معايير تصنيف الم ص م في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار 01-18 ومشروع القانون الجديد، حيث نلاحظ أن جل المعايير تمت مضاعفتها من خلال القانون الجديد مقارنة بقانون 01-18 ما عدى معيار عدد العمال الذي بقي ثابتا ولم يتغير.

ومنه نستنتج أن المؤسسة المصغرة في مشروع القانون الجديد رقم 02-17 هي مؤسسة التي لديها من 1 إلى 9 عمال ولها رأس مال اقل من 40 مليون دينار وحصيلتها السنوية اقل من 20 مليون.

أما المؤسسة الصغيرة في القانون الجديد هي مؤسسة التي تحتوي من 10 إلى 49 عامل ورأس مالها لا يتجاوز 400 مليون دينار وحصيلتها السنوية اقل من 200 مليون.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اما فيما يخص المؤسسة المتوسطة فهي المؤسسة التي تحتوي من 50 إلى 249 عامل ورأس مالها محصور ما بين 400 مليون دينار و 1 مليار دينار وحصيلتها السنوية تكون ما بين 200 مليون الى 1 مليار دينار.¹

المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف طبيعتها ويمكن تصنيفها وفق ثلاث معايير أساسية وهي:

أولاً: تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني يتضمن²:

- 1- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة.
- 2- مؤسسات الشركات: التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر، ويمكن تقسيمها إلى:
 - أ- شركة الأشخاص: يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للثقة المتبادلة بين الأطراف وتشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المحاصة.
 - ب- شركة الاموال: لا أثر للاعتبار الشخصي فيه لمعنى الساري نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال، ورأس مالها مقسم الى أسهم قابلة للتداول وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.
 - ت- شركات التضامن: تعتبر هذه الشركات من اهم شركات التضامن اذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية او تختلف في القيمة من شريك الى اخر، حيث في هذا النوع

¹ القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05، العدد 02، ص02.

² حياة براهيم ونبيلة جعيجع، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة الجزائر، الجزائر، 15/16 نوفمبر 2011، ص09.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الشركات يكون المتعاملين فيها متضامنين في التزامات الشركة في اتجاه الغير، وقد يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة، وتعتبر اهم ميزة في هذه الشركة.¹

ثانيا: تصنيف المؤسسة حسب معيار الملكية: فتقسم إلى:²

أ- المؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد او مجموعة افراد (شركات اشخاص، شركات أموال...الخ)

ب-المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكياتها إلى مزيج من القطاع العام والخاص.

ت- المؤسسات العمومي: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها تصرف بها كيف ما شاءوا، الا اذ وافقت الدولة على ذلك.

ثالثا: تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي فتقسم إلى:³

أ- المؤسسات الصناعية: تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات، وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية، كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل، النسيج ومؤسسات الجلود .

¹ ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص: 56/55.

² حليلة حاج على، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة (دراسة حالة ولاية قسنطينة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص16.

³ عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص30-31.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب- **المؤسسات التجارية:** وهي المؤسسات التي تهدف إلى زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى كمؤسسات التأمين والبنوك.

ت- **المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تهدف إلى زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج: نباتي، حيواني، سمكي

ث- **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والبنوك.

ج- **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والمواصلات والمؤسسات الجامعية، إذن نشاطها الأساسي تقديم الخدمات بمقابل وبدون.

رابعاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها فتقسم:¹

أ- **المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية:** مثل المنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج وغيرها ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

ب- **المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة:** المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

¹زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006، ص:25.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ت- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة ومتعددة، تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية أهمها ما يلي :

أولا: سهولة التأسيس: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة، لتأسيسها وتشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات عادة بسيطة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.¹

ثانيا: مرونة الإدارة والتنظيم: يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار، على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يستشارون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه.²

¹قنيدرةسيمية مرجع سابق ص 60

² نصر الدين بن نذير مرجع سابق ص 25.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبياً والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها.¹

رابعاً: القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والاقاليم: وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعاً لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

خامساً: القدرة على جذب المدخرات أو التمويل: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة

نسبياً في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من المؤسسين وذلك نظراً صغر حجم رأس المال المطلوب.²

سادساً: سرعة الإعلام وانتشار المعلومات: داخل المؤسسة مما مكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.³

سابعاً: ارتفاع معدل دوران المخزونات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع سرعة دوران المخزونات الموجهة للبيع، هذا ما يرفع من درجة نشاط دوراتها الاستغلالية.⁴

¹قنيدة سمية مرجع سابق ص 60

²قنيدة سيمية مرجع سابق ص 60

³عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ص4 ، عدم ذكر السنة ، على الموقع الإلكتروني www.iefpedia.com/ .

2017/03/02. اطلع عليه بتاريخ

⁴قنيدة سمية مرجع سابق ص 61

المبحث الثاني: موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

سنحاول في هذا المبحث أن نتناول المكانة التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مدى مساهمتها في الدخل القومي والقيمة المضافة، بالإضافة إلى ذكر أهم الاهداف التي تسعى لتحقيقها

المطلب الاول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت المؤسسات الجزائرية في مسيرتها من 1962 الى غاية 2017 تطورا متتاليا من حيث الإطار المؤسسي والإداري والتشريعي:¹

أولا: الفترة 1962 - 1988م: تميزت هذه الفترة من حياة المؤسسة الجزائرية بهيمنة المؤسسات الكبرى ذات البعد الوطني في اطار نظام اقتصادي مخطط ذو طابع اشتراكي وخاصة في عشرية السبعينيات مع تهميش شبه كلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، لكن مع مطلع الثمانينات واعتماد سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية والشروع في إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني على أساس استراتيجية النمو المتوازن التي عبرت عنها المخططات الخماسية قصد تحقيق التوازن الجهوي والتوجه نحو فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية (الولائية والبلدية) والخاصة من خلال :

أ- وضع إطار تشريعي جديد من خلال القانون رقم 82 - 11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (21 / 08 / 1982) الذي وضع بعض الإجراءات التي تستفيد

منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:¹

¹وزارة الصناعة والمناجم، دور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة في الجزائر، 2017، ص 06.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية.

ت- الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد دون دفع.

إلا أنه وإلى جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص، وضع نفس القانون عقبات و عوائق في وجه هذا القطاع حتى لا يستطيع التوسع بشكل غير مسموح به، منها:

ث- الاعتماد الإلزامي لكلا لمشاريع الاستثمارية.

ج- وضع حد أقصى للتمويل الذي تقدمها لبنوك والمقرب 30 من قيمة الاستثمارات.

ح- لا تتعدى قيمة مشاريع الاستثمار 30 مليون دج لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة

أشركات الأسهم، و 10 مليون دج لإنشاء الشركات الفردية أو شركات تضامن.

خ- وضع قيود على بعض الأنشطة أو المناطق وهذا لتوجيه الاستثمارات نحو مناط قمحددة

للضرورة التنموية وضمان التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام.

د- اشتراط الإقامة بالجزائر للمستثمرين المستفيدين من امتيازات هذا القانون.

وللإشراف على هذه السياسة وتجسيد أهدافها تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنمية الاستثمارات

الخاصة، غير أن التدابير التي جاء به المتخلف أثار إيجابية ملموسة على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة خاصتا الجديدة منها

ذ- انشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص تابع لوزارة تخطيط الإقليم سنة

1983.

ر - فتح الغرفة الوطنية للتجارة امام المؤسسات الخاصة (1987).

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

جوان 2002، ص 08.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: الفترة (1990 - 2001):¹ خلال هذه الفترة تم حل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التابع للولايات والبلديات مع صدور العديد من المراسيم التشريعية والهياكل المؤسساتية التي تشجع إنشاء المؤسسات الخاصة.

أ- إصدار قانون القرض والنقد رقم 90 - 10 في 14 أبريل 1990 الذي فتح المجال للانتقال نحو اقتصاد السوق.

ب- تحرير التجارة الخارجية من خلال المرسوم رقم 91 - 37 المؤرخ في 19 فيفري 1991.

ت- إصدار المرسوم رقم 93 - 12 في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وإنشاء الشباك الوحيد (APSI) سنة 1994.

ث- اعتماد الإطار التشريعي لخصوصية المؤسسات العمومية والتحضير لدخول المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 1995.

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 ففي 12 ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: الفترة (2001 - 2016):

شهدت هذه الفترة إطلاق العديد من البرامج التنموية الوطنية الضخمة، التي أعطت مكانة متميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث البعد التمويلي والتشريعي والمؤسساتي.

رابعاً: برنامج الإنعاش (2001 - 2004)

أ- صدور الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي تضمن تحويل APSI الى ANDI مع إضفاء الطابع اللامركزي لها من خلال إنشاء مكاتب

¹ وزارة الصناعة والمناجم، مرجع سابق ص 07.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جهوية للوكالة ومجلس وطني للاستثمار CNI، والذي تم مراجعته وتعديله خلال السنة الجارية 2016.

ب- صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001 ، والذي كرس نهائيا دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وحدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها وهدفه:¹

ت- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

ث- رفع من مستوى النسيج المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

ج- تشجيع الإبداع والابتكار.

ح- تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات.

خ- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة 2003 تم:

- إنشاء مشاتل المؤسسات.
- إنشاء "مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- إنشاء "المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- ضبط تشكيلة "المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره".
- إحداث "المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية" على مستوى كل ولايات الوطن.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01-18، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص4.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خامسا: برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2004-2009):¹

تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ للبرامج الترقية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جاري خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن.

أ- 2004: انعقاد "الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" تحت الرعاية السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية والتي شارك فيها كل الفاعلين في عالم المؤسسة والتي انبثقت عنها القرارات التالية:

ب- 2004 إنشاء "صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ت- 2005 إنشاء "الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ث- 2007 إعطاء إشارة انطلاق "البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

ج- 2008 تعزيز "المعلومة الاقتصادية" الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم جهاز معلوماتي وكذا تطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى قصد التعاون والتكامل والانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة.

ح- 2009 تنظيم أول طبعة "للجائزة الوطنية للابتكار" لفائدة ص.م.

سادسا: مشروع القانون الجديد 2017: مراجعة الإطار التنظيمي ل

أ- الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب- الفروع المحلية للوكالة الوطنية (المشاكل ومراكز التسهيل).

ت- المجلس الوطني للتشاور.

¹ وزارة الصناعة والمناجم، مرجع سابق، ص 08.

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2017)

لقد شهدت الم ص م الجزائرية خلال فترة 2001-2017 تطورا ملحوظا، وهذا ما يؤكد نجاعة المجهودات المبذولة من طرف الدولة، للوقوف بهذا القطاع وخاصتا الم ص م الخاصة، في حين نجد م ص م العمومية في تدهور وهذا نتيجة نظام الخوصصة التذي شنته الدولة سنة 1997، كما نلاحظه في الجدول الموالي:

جدول رقم 4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

مؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
خاصة	179 893	189 552	207 489	225 449	245 842	269 806
عمومية	778	778	788	778	874	739
حرفية	86 732	71 523	79 850	86 732	96 072	106 222
المجموع	312 959	342 788	288 587	312 959	342 788	376 767

مؤسسات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
خاصة	293 946	392 013	408 155	482 892	511 856	550 511
عمومية	666	626	598	560	572	557
حرفية	116 347	126 887	162 085	135 623	146 881	160 764
المجموع	410 959	519 526	570 838	619 075	659 309	711 715

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مؤسسات	2013	2014	2015	2016	2017
خاصة	601 583	633 891	934 037	1 022 231	1 074 236
عمومية	557	544	532	390	267
حرفية	175 676	186 303	217 142	235 242	242 322
المجموع	777 816	820 738	934 569	1 022 621	1 074 503

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

سنة 2001 الى 2017، الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين وهذا ما يدل على نجاح المخططات والآليات التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2017، كنتيجة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

يأتي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من مشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، أو إيجاد حلول لها أو التغلب عليها، هذا إضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يأتي في مقدمتها:

أولا توفير فرص عمل جديدة: يوفر قطاع المؤسسات ص و م فرصا عديدة للعمل، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكل البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997، التي أثرت بشكل مباشر على التشغيل و كذلك راجع إلى التطور الكبير الذي عرفه هذا القطاع في الفترة الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، وكذا القوانين الجديدة المحفزة على الاستثمار الخاص.

الجدول رقم (05) : تطور مناصب الشغل حسب القطاعات الوحدة: عامل

عدد العمال/السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الخاص	550 386	592 758	888 829	977 942	1 064 983
القطاع العام	705 000	838 504	76 283	61 661	57 146
المجموع	1255386	1431262	965112	1039603	1122129

عدد العمال/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الخاص	1487423	1705329	1577030	1676111	1800742
القطاع العام	52786	51635	48656	48686	47375
المجموع	1540209	1756964	1625686	1724197	1848117

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	1953636	2035219	2327293	2511674	2632018
القطاع العام	48256	47085	43727	29024	23452
المجموع	2001892	2082304	2371020	2540698	2655470

عدد العمال/السنوات	2018	2019
القطاع الخاص	2702067	2864566
القطاع العام	22197	21085
المجموع	2724264	2885651

Source : bulletin d'information statistique de la pme 2003-2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود زيادة في تشغيل اليد العاملة بين السنوات 2003 الى 2019 في القطاع الخاص من 550 386 إلى 2082304 عامل حيث لاحظنا زيادة كبيرة قدرت بأربعة اضعاف مقارنة بسنة 2003 في حين نجد انه هناك تراجع في عدد عمال القطاع العمومي، حيث انخفضت اليد العاملة من 705000 الى 21085 عاملي في نفس السنوات أي بمعدل ثلثي من الحصيلة الاجمالية لسنة 2003¹ وهو ما يبين إستراتيجية الدولة في خوصصة المؤسسات العمومية ، لكن تبعا لاحصائيات غير دقيقة ويعود ذلك إلى عدم التصريح بالعمال لدى صناديق التأمين الاجتماعية، وهذا لتفادي دفع الاشتراكات، كما تقوم باللجوء إلى العمالة الموسمية والمؤقتة.

¹bulletin d'information statistique de la pme no° 36 n° de pages 12 et bulletin d'information statistique de la pme n° 04 n° de pages 12.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب

القطاعات من (2000/2017)

قيمة بمليار دينار جزائري

السنوات	مساهمة المؤسسات العمومية في الناتج الوطني الخام	مساهمة المؤسسات الخاصة في الناتج الوطني الخام	المجموع
2000	القيمة	457.8	1356.8
	النسبة	25.2	74.8
2001	القيمة	481.5	1560.2
	النسبة	23.6	76.4
2002	القيمة	505	16791
	النسبة	23	77
2003	القيمة	550.6	1884.2
	النسبة	22.9	77.1
2004	القيمة	498.6	2146.7
	النسبة	21.8	78.2
2005	القيمة	651	2364.5
	النسبة	21.59	78.41

3444.11	2740.06	704.05	القيمة	2006
100	79.56	20.44	النسبة	
3903.63	3153.77	749.86	القيمة	2007
100	80.8	192	النسبة	
4334.99	3574.07	760.92	القيمة	2008
100	82.45	17.55	النسبة	
4978.82	4162.02	816.8	القيمة	2009
100	83.59	16.41	النسبة	
5509.21	4681.68	827.53	القيمة	2010
100	84.98	15.2	النسبة	
6060.8	5137.46	923.38	القيمة	2011
100	84.77	15.23	النسبة	
6060.4	5813.02	793.38	القيمة	2012
100	87.99	12.01	النسبة	
7634.34	6741.19	893.24	القيمة	2013
100	88.3	11.7	النسبة	
8526.58	7338.65	1187.93	القيمة	2014
100	86.1	13.9	النسبة	
8646	7956	690	القيمة	2015

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	النسبة	08	92	100
2016	القيمة	11686	22785	34471
	النسبة	34	66	100
2017	القيمة	9422	25540	34972
	النسبة	26.94	73.06	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشريات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العدد 24.18.15.05 و 31 الصفحات رقم: 51.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان القطاع الخاص اخذ نصيب الاكبر من المساهمة في الناتج الداخلي الخام، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2000 ب 74.48 % ثم ارتفعت سنة 2010 الى 84.98% وهذا نتيجة مجهودات الدولة في النهوض بهذا القطاع حيث بلغت قيمتها 4681.68 مليار دينار و تزامنا مع ذلك نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع العام في نفس الفترة من 25.2 % إلى 15.2 % عكس سنة 2017 فنلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع العام إلى 26.94 % بقيمة 9422 مليار دينار و من أسباب هذا الارتفاع، النجاح الذي حققته هذه الأخيرة في مجال الصناعة الغذائية، اما بالنسبة للقطاع الخاص فقد شهد انخفاض في نسبة المساهمة من 2010 الى 2017 بنسبة 73.06 % ولكن هذا لا يعني تدني قيمته بل بالعكس فقد شهد ارتفاع ملحوظ بقيمة 25540 مليار دينار .

ثالثا : **المساهمة في القيمة المضافة:** إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح بمعرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيد إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة وتقييم أدائها في

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاقتصاد الوطني ويتبين من معطيات الجدول ادناه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل حالات النشاط الاقتصادي، وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا يعود إلى خصوصية المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق.¹ انظر للملحق رقم (1)

رابعا : المساهمة في التجارة الخارجية:

الجدول رقم 07: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستيراد	20	21.5	27.5	39.5	39	40.5	47.2	47.5
التصدير	45	54.6	60	79	45	57.1	71.9	71.9
الميزان التجاري	25	33.1	32.5	39.5	6	16.6	24.7	24.4
التصدير خارج المحروقات	1.1	1.2	1.3	1.9	1.1	1.52	2	2.06

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستيراد	55	58.6	51.7	47.1	46.1	46.2	40.6

¹ منى مسغوني، نحو الاداء التنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ص127.

الفصل الأول

مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التصدير	65	62.9	34.7	30	35.2	41.2	35.8
الميزان التجاري	10	4.3	-17	-17.1	-10.9	-5	-4.8
التصدير خارج المحروقات	1.51	2.31	1.59	1.14	1.3	1.4	1.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ملف مقدم من طرف المديرية العامة للتجارة الخارجية

نلاحظ من خلال الجدول ان التجارة الخارجية منذ سنة 2015 سجلت عجز رهيب في الميزان التجاري حيث تعدى مبلغ 17 مليار دولار فهذا الرقم يعتبر تاريخي حيث لم يسبق للدولة ان سجلت مثل هذا الرقم السلبي من قبل يمكن شرح ذلك من خلال انخفاض سعر البترول وهذا ما يدل على هشاشة منظومتنا الاقتصادية المبنية على البترول.

كما سجلت الواردات انخفاضا أيضا في نفس السنة، وهذا ما يوضح الاستراتيجية التي تبنتها الدولة للتصدي لهذه الأزمة حيث نلاحظ انخفاض قيمة الواردات من 51.7 مليار دولار سنة 2015 إلى 40.6 مليار دولار سنة 2019 فقد قامت الدولة بتجميد عدة منتجات و منعها من الاستيراد خاصتا السيارات و بعض المواد الغذائية الغير أساسية و غيرها، مما فتح المجال لعدة مؤسسات جزائرية لزيادة حصتها السوقية فقد لاحظنا في هذه المدة ظهور عدة منتجات جزائرية ذو جودة جيدة لم يسبق لنا ان عرفناها من قبل.

ولكن تبقى ارقام الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بأجمالي الصادرات وهذا ما يعني ان قطاع م ص م لا يزال بعيدا عن التطلعات، فعلى الدولة ان تواصل من تكثيف مجهودها لترقية هذا القطاع.

المبحث الثالث: الاطر التشريعية وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت الدولة الجزائرية عدة قوانين وإجراءات من اجل أعادت الاعتبار لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المساهم الحيوي في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا المفتقدة. حيث سنتناول في هذا المبحث المنظومة القانونية والمؤسسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلى الأطر التشريعية.

المطلب الأول: الدعم القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: قانون ترقية الاستثمار:

جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 في المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار¹، وإتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين والخواص والأجانب، والتقليص في آجال دراسات الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات... الخ وقد منح امتيازات جديدة للتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لها بالاستثمار في الكثير من المجالات على نظير مثيلاتها في اقتصاديات المتقدمة نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الاقتصاد.

تم بموجب هذا الأخير إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها وحددت صلاحياتها وتنظيم سيرها لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي، ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في

¹ شيبني عبد الرحيم، شكوى محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، من المؤتمر الدولي القطاع الخاص في

التممية، بيروت، من 23 الى 25 مارس 2009، ص 6. على الموقع:

www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=4776 اطلع عليه يوم: 2016/05/18.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1994/06/17، وإنشاء هذه الوكالة هو أهم ما جاء به قانون ترقية الاستثمار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها من أول الهيئات الحكومية الداعمة للاستثمار في هذا القطاع. إلا أن هذا القانون لم ينجح في جذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية بفعل مظاهر البيروقراطية التي اتسم بها تطبيق هذا المرسوم والتي تسببت في تجميد المشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية الاستثمار.

ثانياً: قانون تطوير الاستثمار

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص بصدور الأمر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي يستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار ولقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.¹ ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هئتين أساسيتين للاستثمار:

أ- المجلس الوطني للاستثمار²: الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار³: وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422، الموافق ل 20 أوت سنة 2001، العدد 47، ص5.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 18 من الامر 01-03، نفس المرجع، ص07.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 06 من الامر 01-03، نفس المرجع، ص05.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال هاتين الهيئتين، تبدو مسألة ترقية وتطوير لاستثمار الخاص في الجزائر قد أخذت بعدا جديا، كون أن الهيئتين ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية.

وقد استهدف المشرع من وراء إصداره للقانون المتعلق بتطوير الاستثمار إزالة الطابع البيروقراطي الذي كان يلف الاستثمار عادة سريان المرسوم التشريعي.

ثالثا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد جاء القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها¹.

و بالرجوع إلى أحكام هذا القانون فإننا نستكشف بما لا يدع مجالا للشك أن هذا النص التشريعي يمثل مشروعا حضاريا واعيا و واعدا و مؤشرا على النقلة النوعية في مسار التحولات العميقة التي تشهدها البلاد و يترجم بصدق إرادة سياسية قوية و عازمة على تحقيق الأهداف المسطرة و التي تمثل حجر الزاوية ضمن توجهات برنامج الحكومة الذي يكرس ثقافة المؤسسة و يعمل على ترسيخها داخل المجتمع عن طريق تكثيف النسيج المؤسساتي و الصناعي الذي يعول عليه في إنشاء الثروات و توفير مناصب الشغل و إرساء قواعد الاستقرار الاجتماعي قصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها ،المؤسسة المتوسطة ، المؤسسة الصغيرة ،المؤسسة المصغرة.

كما أنه يحدد معالم الاستراتيجية المستقبلية للنهوض بالقطاع، فهو ينص في مواده:

24.21.18.14 على:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من القانون 01-18، مرجع سابق، ص5.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويلزم المؤسسات، الهيئات والإدارة المعنية بتزويد هذا الجهاز بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقات التي تحوزها.

ب- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقياس العالمية.

ت- إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث- إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: قانون المالية التكميلي لسنة 2009

الأمر رقم 01.09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة، والتي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف، وذلك من خلال ما يلي:

-تمديد فترة الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب لمدة سنتين، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 5 عمال على الأقل لمدة غير محددة¹.

-تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما التقليل من الضريبة على أرباح الشركات التي انتقلت من 25% إلى 19% لفائدة قطاع إنتاج سلع البناء و الأشغال العمومية و كذا الأنشطة السياحية.²

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي، الصادرة بتاريخ 04 شعبان 1430 هـ الموافق ل 26 جويلية 2009، المادة رقم 02، العدد 44، ص 4.

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 07، نفس المرجع، ص 5.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 5 سنوات لفائدة المقاولين المؤهلين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة و تعزيز الضمانات لتغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار التي يتم منحها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹.

-الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و كذا تخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، لكل مقاول يتعهد عند انطلاق النشاط بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل، و ذلك لمدة 5 سنوات².

-تشجيع الإنتاج الوطني بالاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في الإقتناءات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار، ذات مصدر جزائري³.

من أجل تحقيق التوازن الجهوي والتشجيع على الاستثمار في كافة أنحاء البلاد، تقرر إنشاء صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التينشأها الشباب المقاولون، وكذا تخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من طرف البنوك لهؤلاء الشباب، ب 60 % و 80 % و 95 % حسب طبيعة المشروع و منطقته الجغرافية⁴.

- رفع نسبة الضمانات على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التي سيمر سقفها من 50 مليون دج إلى 250 مليون دج، و كذا توسيع ضمانات الدولة لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁵.

- وقصد التشجيع على التجديد والابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد استحدثت الوزارة جائزة وطنية للابتكار، ورصدت لها مبلغ قدره 6000000 دج¹.

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 33، نفس المرجع، ص10.

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 35، نفس المرجع، ص10.

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 60، نفس المرجع، ص14.

⁴الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد رقم 100-102، نفس المرجع، ص21.

⁵الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 103، نفس المرجع، ص21.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- رغم كل هذه القرارات الهامة التي اتخذتها الدولة، إلا أنها لم تستطع مواكبة الدول الرائدة في هذا القطاع، ومن هذا المنظور نستطيع تخيل مدى الاهتمام التي تسلمته الدول الرائدة على هذا القطاع، لما فيه أهمية عظيمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: الأطر الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

مشروع القانون الجديد 17-202

أولاً: تعزيز مضمون القانون: ادراج احكام وتدابير أكثر وضوحاً ومرونة وانسجاماً وسهولة فيما يخص هياكل وإجراءات الدعم والتمويل وإنشاء ونمو وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: هياكل المرافقة والدعم أكثر كفاءة وفعالية: من خلال الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأداة التي تعتمد عليها الدولة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالوسائل اللازمة الإدارية (تحويل المشاتل ومراكز الدعم الى فروع محلية للوكالة) والبشرية والتقنية (إمكانية التوظيف والاستشارة و واقتناء الوسائل)، والمالية (الاستفادة من الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية " حساب خاص") والتشريعية (القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع الخاص) لمنحها الاستقلال المالي والإداري، وهذا بغية تمكينها من أداء مهامها الأساسية المتمثلة في تقديم الخدمات المختلفة للمؤسسة خلال المراحل الثلاثة (الإنشاء ، النمو ، الديمومة).

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادر بتاريخ 21 شعبان 1430 هـ الموافق ل 12 أوت 2009، المادة 1، 3، العدد 46، ص 4.

² وزارة الصناعة والمناجم، دور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة في الجزائر، نفس المرجع، ص 22.

الوسائل المالية: من خلال:¹

أ- صناديق الاطلاق: لترقية المؤسسات الناشئة المبتكرة وتحصص هذه الصناديق لتمويل جميع النفقات لوضع اول منتج للشركة في السوق كمصاريف البحث والتطوير والنماذج ومخطط الاعمال والاستشارات القانونية....الخ، الامر الذي يمكنها من تجاوز معوقات التمويل في مرحلة ما قبل الانشاء.

ب- انشاء بنك خاص: يستجيب لاحتياجات التمويل الخاصة بـ م ص م.

ت-صناديق ضمان القروض: بهدف ضمان القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث-الاستفادة من تدابير الدعم المختلفة: المنصوص عليها في قوانين المالية وقانون الاستثمار من إعفاءات جبائية وجمركية وتسهيلات مصرفية والحصول على العقار بتخصيص حصة من المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

ج- ترقية المناولة: الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ، والتي تتولى الوكالة الوطنية لتطوير م ص م تجسيدها من خلال:

ح- جمع وتحليل العرض والطلب الوطني في مجال قدرات المناولة.

خ- ضمان الوساطة بين جانبي الطلب والعرض.

د- تثمين إمكانيات م ص م في مجال المناولة من خلال برامج متخصصة لتحسين أدائها.

ذ- دعم بورصات المناولة .

¹ وزارة الصناعة والمناجم، دور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة في الجزائر، نفس المرجع، ص23.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ر- اعداد وتحيين دليل قانوني للمناولة وعقود نموذجية حسب الفروع.

ز- الزام المتعاقدين الأجانب باللجوء الى المناولة الوطني في مجال توفير الخدمات والدراسات

و ومتابعة وانشاء التجهيزات العمومية.

س- تدعيم التشاور مع الفضاءات الوسيطة: انشاء المجلس الوطني للتشاور من اجل

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتكون من المنظمات والجمعيات المهنية

المتخصصة الممثلة للمؤسسات.

ش- حسين التنافسية: تعرف المؤسسات الجزائرية ضعفا شديدا في مجال التنافسية اذ ترتب

الجزائر في المراتب الأخيرة في مؤشر التنافسية، وبغية الارتقاء به يجب العمل على:

1- اعداد وتنفيذ برامج عصرنة ناجعة وملائمة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باشارك

المعنيين والمهتمين والباحثين (البرنامج الوطني للتأهيل، برنامج ميدا مع الشريك الأوروبي)،

وقد سبق وان خصصت وزارة الصناعة والمناجم مبلغا ماليا يفوق 490 مليار دج لتأهيل

20000 مؤسسة بمعدل 4000 مؤسسة سنويا، الا انه في الواقع لم يتم قبول سوى 3000

ملف منها 800 مؤسسة فقط استفادت من التأهيل، نظرا لعدم واقعية البرنامج الذي لم يراعي

الإمكانيات الذاتية للوصاية الفنية والإدارية وكذا رغبات وحاجات المؤسسات المستهدفة

2- منح دعم مادي لبروز جمعيات وتجمعات ممثلة ومتخصصة لتقديم خدمات للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تهدف الى تحسين تنافسياتها.

3- منظومة إعلام اقتصادي: وضع نظام معلوماتي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل

أداة مساعدة لاتخاذ القرار من طرف السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- التعاون والشراكة: تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال منح الامتياز عن

الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وضعت الدولة الجزائرية عدة برامج، تهدف كلها إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، منها الدولية بالشراكة مع الدول الأجنبية ومنها الوطنية التي تعتمد على هياكل ووسائل وضعتها الدولة لإنجاح هذه البرامج

أولاً: البرامج الدولية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2010)

اطلق برنامج تأهيل المؤسسات منذ 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO تقدر ب 1.2 مليون دولار و مساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة ب 120 مليون دج من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية ومس مجموعة من المؤسسات العمومية و الخاصة و تم تدعيمها و توطيدها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الذي تم فتحه بموجب قانون المالية لسنة 2000، حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 120-320 عنوانه " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية و مؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من اجل عمليات التأهيل و تطوير التنافسية الصناعية.¹

1- أجهزة تنفيذ البرنامج:

يتطلب برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تدخل عدة هيئات منها: المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، البنوك ومصالح

¹ حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص.186.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإسناد والمرافقة متمثلة في المراكز التقنية المتخصصة ومكاتب الدراسات.¹

2- أهداف البرنامج:

تتفرع أهداف البرنامج الى ثلاثة مستويات رئيسية وهي:

- **على المستوى الكلي:** تقوم الحكومة والوزارات المعنية كوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بتسطير

توجهات السياسة العامة وفق النقاط التالية:

أ- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على

المستويين الوسطي والجزئي.

ب- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط.

ج- اعتماد برنامج تحسيبي واعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

ح- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

د- تطوير الخدمات التكنولوجية والاستشارية بمايخدم هذه المؤسسات.

ذ- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياس القانونية).

ر- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.

- **على المستوى الوسطي:** تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيله والتأكد من

قدرتهم على فعل ذلك، ويتعلق الأمر أساسا ب:

. جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.

. المؤسسات شبه العمومية.

. مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.

. هيئات التكوين المتخصصة.

¹Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002, P 14.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. البنوك والمؤسسات المالية.

. هيئات تسيي المناطق الصناعية.

أما الاجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:

. التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع.

. منهجية تقييم ومتابع ق برامج التأهيل.

. مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية.

. تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود.

. افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

- **على المستوى الوجدوي: التأهيل برنامج محفز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية**

الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج

يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.

3- نتائج البرنامج:

تكمّن حصيلة البرنامج من سنة 2001 الى 2010 كالاتي:

الجدول رقم 8: نتائج البرنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

عدد المؤسسات	
499	الملفات المستقبلية
491	الملفات المعالجة
355	المؤسسات المستفيدة من عملية التشخيص
175	المؤسسات المستفيدة من عملية التأهيل

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد الملفات المستقبلية للاستفادة من البرنامج تقدر ب 499 ملف وبعد عملية الفرز الاولي نلاحظ اقضاء 8 مؤسسات، فأصبحت الملفات المعالجة 491 ملف، ولكن نجد فقط 355 مؤسسة من استفادت من عملية التشخيص، اما عملية التأهيل فنجد 175 مؤسسة التي استفادت من هذا الأخير، بالمقارنة مع العينة المستهدفة من خلال البرنامج و التي قدرت ب 1000 مؤسسة، نستنتج ان معدل الإنجاز ضعيف جدا بمعدل 17.5% و يعود سبب هذا الاخفاق الى:¹

- تدهور الحالة المالية لمعظم المؤسسات الصناعية.
- عدم توفر شروط الاستفادة من البرنامج.
- صعوبة وتعدد الإجراءات للحصول على تمويل مخططات التأهيل.
- المنافسة في القطاع غير الرسمي.
- التغيير في رؤساء إدارة المؤسسات.
- حدوث حالات طارئة وغير متوقعة.

ب-البرنامج الاورو متوسطي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شرع في تنفيذه خلال شهر سبتمبر 2002 ،واستمر حتى ديسمبر 2007 ،بغلاف مالي قدره 62.90 مليون أورو في شكل تركيبة مالية ساهم فيها الاتحاد الأوروبي ب 57 مليون أورو والحكومة الجزائرية ب 3.4 مليون أورو و2.5 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج، ونشير إلى أن برنامج الدعم الأوروبي يتدخل لمساعدة المؤسسات التي لا يقل عمرها عن ثالث سنوات ضريبية فعلية وتشغل من 20 إلى 250 عاملا، كما أن هذا

¹Ministère de la PME et de l'artisanat, état des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, aout 2008, P 05.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي الخاص انما يتعداه إلى المؤسسات التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة مثل قطاع الخدمات والزراعة الصناعية.¹

1- أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية² وهذا للمساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا الأساس يركز البرنامج على النقاط الأساسية التالية:³

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق .
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين فيالقطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسساتالصغيرة والمتوسطةولقد جاء عن طريق اتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000.

2- النتائج المرتقبة من البرنامج :

- تحسين قدرات 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص للتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري .
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ Ministère de la PME et de l'Artisanat, **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne**, Algérie, Octobre 2005, P 32.

² -رحيم حسن، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002، ص53.

³Commission Européenne, Dispositions techniques et administratives, Op.cit. P.19.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية المالية، التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
 - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمويل المناسب .
 - دعم الجمعيات والهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واستمر برنامج ميدا لمدة 5 سنوات والذي كانت انطلاقته من سنة 2000 إلى غاية 2005 وخلال المراحل الأخيرة من الآجال المخصصة للبرنامج ساد جو من التفاوض حول تمديد المدة لكي يسع الدعم عدد أكبر من المؤسسات خاصة مع الوجهة الكبيرة التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة نحو دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معظم الوكالات الوطنية التي تم تأسيسها من أجل تمويل عمليات الدعم والمراقبة ، ليتم الموافقة بعد ذلك على استمرار برامج دعم تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكن في إطار دعم وترقية الاستثمار الوطني، وتخصيص وزارة جديدة تشرف على ترقية الاستثمار الوطني في الجزائر.¹

3- النتائج المحققة من قبل البرنامج :

لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الاورو متوسطي في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006، 685 مؤسسة ولكن سرعان ما انسحبت 179 مؤسسة في مرحلة عملية التشخيص الأولي أي تقريبا ربع إجمالي المؤسسات المنخرطة، في حين انسحبت 61 مؤسسة أخرى في المرحلة الموالية أي بعد عملية التشخيص مما نتج عملية تأهيل 455 مؤسسة

¹ادان عبد الغني و غربي هشام، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 2. دون ذكر السنة، على الموقع الالكتروني: manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../18.docx

اطلع عليه في 2016/07/12

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فقط أي بنسبة 65% من اجمالي المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج وهي حصيلة ضعيفة مقارنة بما كان منتظرا من البرنامج أي تأهيل 2150 مؤسسة كما ذكرناه سابقا.¹

جدول رقم (09): يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الاورو-

متوسطي حسب قطاع النشاط. الوحدة: مؤسسة

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	129	29%
الصناعات الكيماوية	80	18%
مواد البناء وصناعة الزجاج	49	11%
الصناعات الميكانيكية والتعدين	44	10%
الإلكترونيك والكهرباء	36	8%
النسيج وصناعة الألبسة	31	7%
التعبئة والتغليف	27	6%
الخشب وصناعة الأثاث	13	3%
خدمات الصناعية	13	3%
صناعات متنوعة	18	4%
صناعة الجلود والأحذية	05	1%
المجموع	445	100

Source : Ministère de la PME et de l'artisanat rapport final Euro-développement PME, programme d'appui aux PME /PMI, des résultats et une expérience à transmettre, Algérie, Décembre 2007, P29 .

¹ من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرة مصلحة الدراسات بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة،

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النصيب الأكبر من عملية التأهيل استفادت منها مؤسسات الصناعة الغذائية مما يدل على قوة المنافسة في ذلك القطاع وذلك بنسبة 29 %، ثم تأتي بعدها الصناعة الكيماوية بنسبة 18 %، أما صناعات الجلود والاحذية نسبتها شبه منعدمة 1%، رغم أن بلادنا قديما كانت مشهورة بازدهار هذا القطاع.

ت- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج اخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الى جانب إرساء نظام الجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات.

وعليه فان هذا البرنامج هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق يلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي، وقدر المبلغ المخصص له ب 44 مليون أورو، اما 04 ملايين حصة مساهمة الجزائر، وتم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بدايتا من انطلاقه أي منذ ماي 2009.¹

1- اهداف البرنامج²:

- تعزيز نشاطات برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات التي انطلقت في إجراءات التأهيل وذلك بهدف نشر أفضل الممارسات والتطبيقات لباقي القطاع.

¹عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2، مجلة الباحث العدد 2011/09 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ص146.

² Programme d'Appui aux PME/PMI et la Maitrise des TIC (PME2), Op.cit. P 01.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دعم إنشاء مسار للجودة والتقييس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من القطاعات التجريبية ودعم مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بذلك.
- دعم تنمية وتطوير سوق الخدمات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم لإنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والجمعيات المهنية
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2- نتائج البرنامج (2009-2012):

- تشخيص 196 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ووضع لها مخطط تأهيل.
- مرافقة 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عملية التأهيل الفردي بالشراكة مع كل من جمعية الجزائريين لمنتجات المشروبات والاتحاد الوطني للمتاعلمين في مجال الصيدلة
- إقامة مركز استشارة مكون من 05 خبراء مختصين في مجال الصناعة الغذائية الميكانيك، الكهرباء، الكيمياء ومعدات البناء.

ث- التعاون مع الهيئات الدولية

1- التعاون مع البنك العالمي¹:

تتمثل رسالة البنك الدولي في محاربة الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، خاصة من خلال تشجيع استثمارات القطاع الخاص الذي يؤدي إلى خفض معدلات الفقر. وبالنسبة لتعامل الجزائر مع البنك العالمي فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص يتم بالخصوص مع مؤسسة التمويل الدولية حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسساتات قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

¹نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص295.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهذا الأخير يسير من طرف الشركة المالية الدولية، لإعداد ووضع حيز التنفيذ لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

2- البنك الإسلامي للتنمية:

في إطار تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية، التي تعتبر الجزائر من أبرز مؤسسيه تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و لدارسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، و إحداث محاضن مشاتل نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا وأندونيسيا وتركيا.¹

3- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية العمل في الجزائر سنة 2000 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية ، كما تعمل المنظمة على تقديم المساعدات الفنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أعلن ممثلها في الجزائر السيد « اليساندرو بارلانو » أن الجزائر ستستفيد من مشروع إنشاء مركز تقني للصناعات الغذائية بتكلفة تقدر بسبعة ملايين دولار في إطار البرنامج الأممي الموجه لتحسين و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دعم هياكلها لتنمashi مع معطيات السوق الدولية، وأضاف أن المشروع يعد من أهم المشاريع التي ستساهم بصفة كبيرة في تفعيل وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأوضح أن الجزائر مطالبة بتحسين قدراتها في الصناعات الغذائية عن طريق تبني طرق وآليات

¹ بن نذير نصر الدين، مرجع سابق ص 295.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسيير حديثة لمواجهة المنافسة الأجنبية وخاصة بعد انضمامها المترقب إلى منظمة التجارة العالمية وأشار ممثل المنظمة إلى أن هناك مشاريع عدة في مجال التنمية ينتظر أن تدعمها منظمة الأمم المتحدة في الجزائر تستمر لغاية سنة 2010.¹

4- التعاون الجزائري الألماني²:

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل الم ص و م خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:³

¹ تشام فاروق وتشام كمال، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 68.

² نصيرة قريش، اليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل، ص 1048.

³ نوري منير، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل، ص 857.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:¹

* خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

* دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50-250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

- الصناعات الغذائية
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء.
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.
- المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 - 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي L'ANSEJ، L'ANDI.
- تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم والتأطير.
- خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الص و م (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك).
- تكوين قاعدة حول الاستشارة.

¹ نوري منير، أثر الشراكة الأوروبية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 857.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وامتد من 2003 إلى غاية 2006، واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية.

5- التعاون الجزائري-الكندي:

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي¹ قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

- تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا فمنذ وضع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 72 عملية:

60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.

10 عمليات خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي ك لجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.

02 عملية خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

¹وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص 9 .

6- برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات :

في إطار المشروع الأورو متوسطي الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أورو متوسطة للتعاون ومعالجة المعلومات (Une Bourse de sous Traitement) ضمن إطار التعاون الأورو متوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط¹.

ثانيا: البرامج الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- البرنامج الوطني للتأهيل الخماسي الأول (2007-2010):

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية². ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحلها منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتساب لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي. ويمتد على مدار

¹ - زايري بالقاسم وبالحسن هوارى، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف،

يومي 17/18/2006.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 01-18، مرجع سابق، ص 07.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج¹

1- أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي² :

- قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد "برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية.
- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتقنيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها.
- يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها. ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لها بتحسين ملموس لقدرتها التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير وكذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

¹ Ministère de la pme et de l'artisanat, Mustapha bendada, (programme de la mise à niveau des PME/PMI), janvier 2007, p 02.

² Ministère de la PME et de l'artisanat, communication d'Abd El Karim Boughadou, op.cit, p34.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحفظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي كما انها تهدف الى:¹

ب- تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

- وضع مخطط أعمال لتطوي رتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيم يتعلق بترقية المؤهلات وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية في مخططات التسويق.

3- بطاقة تقنية للبرنامج:

- العنوان :البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهدف: 6000 مؤسسة.
- فترة التنفيذ: ستة سنوات.
- الفئة المستهدفة:
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل من 20 عامل.
- التكلفة الإجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة، تصل إلى 6 مليار دج

¹ Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Algérie, Octobre 2003, p05.

4- مصدر التمويل:

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن صندوق تأهيل المؤسسات

الصغيرة

والمتوسطة يعد الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في

04 جويلية 2006 والذي يحدد كفاءات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي

عنوانه « الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. "وخصصت الحكومة الجزائرية

ما قيمته 1 مليار دج سنويا لتنفيذ هذا البرنامج الوطني ويعتبر وزير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الأمر بالصرف الرئيسي، وتغطي نفقات الصندوق نشاطات التأهيل المتعلقة بتأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، كما يمكن تلخيص مهامه الرئيسية في:¹

-المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين.

-تمويل الدراسات القطاعية.

-تقديم الدعم للمراكز التقنية.

-المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• أداة التنفيذ: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• المتابعة والتقييم:

¹البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص8.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اللجان الجهويين للقيادة: وهي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومختصين لهم القدرة الفنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل بالإضافة الى مراكز التسهيل والدعم، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة عبر مناطق جهوية تضم جميع ولايات الوطن، كما نسبت اليها المهمات الاتية:¹

- مساعدة المؤسسات في مجال اعداد مخططات التأهيل.
 - تحديد أفضل الطرق لتمويل مخطط التأهيل.
- وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة ISO 9001، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية، تسيير مشاريع الورشات، تسيير الإنتاج واجراءات التسيير.

5- نتائج البرنامج:

منذ بداية البرنامج اي منذ سنة 2007 الى غاية نهايته أي في ماي 2010، شهدت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم 1700 مؤسسة، بنية الانخراط في البرنامج، الا ان 529 مؤسسة فقط من قامت بوضع طلب الانخراط رسميا، وبعد عملية انتقاء الملفات وفق شروط الانخراط، تم قبول 352 مؤسسة فقط، وهذا العدد يعتبر ضعيف جدا مقارنة بالأهداف الموضوعة للبرنامج والتي تقدر ب 6000 مؤسسة.² كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، يومي 25 و 26 نوفمبر 2007، ص 27.

² من اعداد الباحث، اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مديرة مصلحة الدراسات بوزارة الصناعة و المناجم.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (10): عدد المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	151	42.9
مؤسسة مصغرة	201	57.1
المجموع	352	100

Source :Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Agence national de développement de la PME, Rapport sur l'état d'avancement du Programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011.

ب- البرنامج الوطني للتأهيل الخماسي الثاني (2010-2019)

1- ماهية البرنامج:¹

تم إقرار البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20 000 مؤسسة ومتوسطة ومحيطها، من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 11 جويلية 2010، على مدى 10 سنوات والتي حددت فيه المساعدات الرئيسية الممنوحة، القطاعات المؤهلة و كذلك شروط الاستفادة منه، وفقا لمتطلبات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد خصص له مبلغ 386 مليار دينار جزائري و أكثر من 1000 مليار دينار كمساعدات من اجل تغطية نسبة من فوائد القروض الممنوحة من طرف البنوك، وتعتبر مبالغ معتبرة مقارنة مع البرنامج السابق الذي خصص له 1 مليار دينار فقط للسنة، لكن نتيجة تأخر الدولة تتمثل نشاطات البرنامج في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في عملية التشخيص

المرحلة الثانية: الاستثمارات المادية والغير المادية.

المرحلة الثالثة: وتخص التكوين والمرافقة الخاصة.

¹- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتم تنفيذ مختلف هذه المراحل من طرف الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج المعتمدة نظرا للإمكانيات المالية والبشرية التي سخرت لإنجازه، حيث أنشأت لجنة وطنية تتولى متابعة واتخاذ التدابير اللازمة من اجل السير الحسن للبرنامج.

2- بطاقة تقنية للبرنامج: انظر الملحق رقم (02)

. العنوان: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. الهدف: 20000 مؤسسة.

. فترة التنفيذ: خمسة سنوات.

. الفئة المستهدفة:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

. التكلفة الإجمالية للبرنامج:

-التكلفة الإجمالية للبرنامج و التي تتحملها الدولة، تصل إلى 385.736.000.000 دج

-تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة و المدعمة من طرف الدولة 19.287.000 دج

. مصدر التمويل: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. أداة التنفيذ: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. المتابعة والتقييم:

. اللجنة الوطنية للتأهيل: هيئة المراقبة والإدارة الإستراتيجية والمتابعة والتقييم.

. اللجنة الوطنية لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل: هيئة الاستفادة من المساعدات.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة ISO 9001، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية، تسيير مشاريع الورشات، تسيير الانتاج واجراءات التسيير.

3- اهداف البرنامج:¹ويمكن تقسيم أهدافه الى:

- الأهداف العامة:

- استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: و ذلك من خلال التحكم في حصتها السوقية محليا و السعي إلى اختراق الأسواق الخارجية.
- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحكم في تكاليفها و جودة المنتجات والخدمات مما يحتم عليها تطبيق معايير الجودة العالمية (الايزو).
- توطيد مؤهلات سواء بالنسبة للقائدين أو للإطارات المسيرة أو حتى عمال التنفيذ في مجالي الإنتاج و البيع بمعنى تقوية قدرات التسيير للمسؤولين بإدخال مفهوم ' الثقافة المؤسساتية'.
- خلق مناصب الشغل مع الاحتفاظ بالمستوى الحالي.

- الأهداف الخاصة:

- تحديد و تنفيذ مخطط العمليات لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
- إعداد و تنفيذ سياسية وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحسين المستمر للتنافسية.
- التفاوض على مختلف المخططات و مصادر التمويل للبرنامج
- إعداد، تنفيذ و متابعة مخطط التأهيل.
- توفير المعلومات الاقتصادية من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹Programme de mise à niveau de la PME/CETIC/RA/04 nov. 03

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال الأهداف المسطرة، ترى الباحثة أن هذا البرنامج يعتمد أكثر على الاستثمارات الغير المادية كما أنه موجه أساسا لتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تماشيا وتكملة مع البرامج السابقة.

4- آليات تسيير و تمويل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:¹

- آليات تسيير البرنامج:

قبل الاشتراك في برنامج التأهيل، وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم ملف الترشح (يتكون الملف من الطلب، بطاقة المشروع، قرار التشخيص، مخطط التأهيل، طرق التمويل مع موافقة البنك، الفواتير الأولية، قيمة الاستثمارات اللامادية.) إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خضوعها للجنة المعنية بقبول التأهيل إذا ما كان ينطبق بالشروط المنصوص عليها، وإذ خالف الأمر ذلك يتم رفضه تلقائيا.

كما أن برنامج التأهيل يمر بعدة مراحل أساسية بدأ من التشخيص الاستراتيجي العام لحالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإعداد مخطط التأهيل والتمويل، و إخضاعه للبنك من أجل الموافقة وإشراكه في عملية تمويل البرنامج، إلى مرحلة اعتماده من قبل الهيئة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد دراسة الملف كاملا و إبداء رأيها، و عند المصادقة عليه يصبح قابلا لتنفيذ من قبل المؤسسة المعنية، مع المتابعة والإشراف عليه من طرف الخبير المعين من أجل حسن تسيير و تنفيذ البرنامج، وأخيرا يرسل الملف كاملا إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقق من سلامة العمليات و توفر جميع الشروط و الوثائق الضرورية لإرساله مرة أخرى للوزارة لمنح الإعانات، و فيما يلي سنعرض الخطوات الأساسية بقليل من التفصيل لتوضيح الرؤية للقارئ:

¹ وثيقة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

• التشخيص الاستراتيجي العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعداد مخطط التأهيل و

طريقة تمويله:

تبدأ العملية بالتشخيص العام لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعداد مخطط التأهيل، من طرف المستشارين أو الخبراء ذوي الخبرات و الكفاءات العالية في جميع المجالات، لاسيما تلك المتعلقة بطرق التحليل، التقييم، و تطور المؤسسة و الذين يتم اختيارهم على أساس استشارة وطنية معدة من طرف الوزارة، كما يمكن ترك الاختيار للمؤسسة و في هذه الحالة تأخذ كل المصاريف على عاتقها و تفقد المساعدات المخصصة لذلك، إلا أن تنفيذ البرنامج يعتمد على الإرادة المحضة لمسؤول المؤسسة وفقا لإمكانياته المادية و ما يراه ملائما و يتم ذلك تبعا للنصوص المحددة من قبل الوزارة المعنية.

يتدخل الخبراء أو المستشارين في عدة محاور، و أبرزها التنظيم، الإدارة، المالية، الموارد البشرية، الموقع الاستراتيجي المحلي و الدولي للمؤسسة، المشتريات-التمويل، المبيعات و التسويق وكذلك الإنتاجية، التكنولوجيا و البحث و التطوير، من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و مقارنتها بالمعايير المطبقة عالميا.

عندما يكون لدى المؤسسة برنامج استثمار خاص، يتم عرضه على مكتب الدراسات لإبداء رأيه ثم يتم اقتراح وسيلة التمويل اللازمة لتحقيقه سواء عن طريق التمويل الذاتي أم قرض بنكي على حسب الحالة، فيما يخص مخطط التأهيل يجب أن يحتوي على كل الاحتياجات والمتمثلة في:¹

- الاستثمارات المادية المتعلقة بتحديث التجهيزات الصناعية واقتناء أحدث التكنولوجيا.

¹وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الاستثمارات الغير المادية والمتمثلة في:

- تطوير الموارد البشرية و تكوينهم .
- تحسين التسيير الإداري.
- التسويق وتطوير الصادرات.
- إدخال المعاني والطرق الجديدة لتسيير.
- إحداث نظام ضمان الجودة.
- البحث عن الشركاء التقنيين، التجار والماليين.
- حماية البيئة...

- إجراءات تمويل مخطط التأهيل: انظر للملحق رقم (02)

أ- المرحلة الأولى: التشخيص الأولي والتشخيص

1- التشخيص الأولي:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 500 000 دج.

- الدعم العمومي يغطي 80 % أي بقيمة 400 000 دج.

- الفارق 100 000 دج مساهمة المؤسسة.

2- التشخيص:

- التكلفة القصوى تقدر بـ 2 500 000 دج.

- الدعم العمومي يغطي 80 % أي بقيمة 2000 000 دج.

- الفارق 500 000 دج مساهمة المؤسسة.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب- المرحلة الثانية: الاستثمارات

1- الاستثمارات المادية:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 3000 000 دج.
 - الدولة تتكفل بـ :
 - 80 % من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج و الفارق تتكفل به المؤسسة و الذي يقدر بـ 2,4 مليون دج.
 - 50% من المؤسسات التي رقم أعمالها بين 100 و 500 مليون دج ، الفارق تتكفل به المؤسسة و الذي يقدر بـ 1,5 مليون دج.
- التمويل عن طريق القروض البنكية محققة الفوائد:
- 6% من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 500 مليون دج.
 - 4 % من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها بين 500 و 100 مليون دج.
 - 2% لصالح المؤسسات و التي رقم أعمالها يتراوح بين 1000 و 2000 مليون دج.

2- الاستثمارات المادية و الإنتاجية:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 15 000 000 دج.
 - الدولة تتكفل بـ 10 % من التكلفة لصالح المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.
 - الفارق مساهمة المؤسسة و هو 13,5 مليون دج.
- التمويل عن طريق القروض البنكية محققة الفوائد:
- 3,5 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال أقل من 100 مليون دج.
 - 3 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال بين 100 و 500 مليون دج.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال بين 1000 و 2000 مليون دج.

3- الاستثمارات المادية ذات الطابع الأولي:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 30 000 000 دج.
- التمويل هذه العملية عن طريق المؤسسة
- تتكفل الدولة بقروض بنكية محققة الفوائد بنسبة 2.5% دج.

4- الاستثمارات التكنولوجية والقيمة المعلوماتية:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 15 000 000 دج.
- الدولة تتكفل بـ 40 % من التكلفة وذلك بقيمة 6 000 000 دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة ويقدر بـ 9 000 000 دج إما عن طريق الصندوق الخاص أو قروض بنكية بنسبة 4 %.

ج- المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدة الخاصة

1- التكوين:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 500 000 دج.
- الدولة تتكفل بـ 80% من التكلفة وذلك بقيمة 400 000 دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة ويقدر بـ 100 000 دج إما عن طريق الصندوق الخاص (fonds propres) أو قروض بنكية بنسبة محققة الفوائد (حيث تتكفل كلياً بالتكلفة).

2- المساعدة الخاصة:

التدريب أو المتابعة في ميدان تكنولوجية الأشغال و التصدير، الخبرة المالية (certification)

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 1 000 000 دج.
- الدولة تتكفل بـ 80 % من التكلفة وذلك بقيمة 800 000 دج.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الفارق مساهمة المؤسسة إما عن طريق الصندوق الخاص (fonds propres) أو قروض بنكية مخفضة الفائدة بنسبة 6%.
- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 5 000 000 دج.
- الدولة تتكفل ب 20 % من التكلفة وذلك بقيمة 1 000 000 دج.
- الفارق 4 000 000 دج. مساهمة المؤسسة إما عن طريق الصندوق الخاص أو قروض بنكية مخفضة بنسبة 6%.
- فيما يخص القروض مخفضة الفائدة تستفيد المؤسسة من تعريف ANDI لدى البنوك وأجهزة الضمان.

5- تطور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2012-2017).

- تطور وضعية الملفات المقدمة من 2012 الى 2017
- ان البرنامج الوطني للتأهيل شهد تدهور ملحوظا من سنة 2012 الى 2017 أي منذ الانطلاقة الفعلية للبرنامج الى حين حله، فقد قدرت عدد الملفات المدفوعة سنة 2012 ب 2270 ملف في حين دفعت 375 ملف فقط سنة 2017 وهذا ما يبرر فقدان م ص م الثقة بالبرنامج مما يبين الفشل الكلي للبرنامج.

من خلال الجدول ادناه يمكننا متابعة الملفات بالتفصيل من سنة 2012 الى 2017.

جدول رقم 11: عدد الملفات المقدمة لالتحاق بالبرنامج الوطني للتأهيل من 2012 الى

2017. الوحدة: ملف

التقارير	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقبولة	982	759	493	321	151	133	2839
مرفوضة	1063	247	134	87	48	111	1690
مؤجلة	225	104	77	65	63	131	766
المجموع	2270	1211	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، 2018، ص12.

- تطور وضعية الملفات المقدمة حسب الفروع الجهوية من 2011 الى 2017

نلاحظ من الجدول ادناه ان وكالة سطيف كانت أكثر ديناميكية باستقبالها 1822 مؤسسة، تليها عنابة ب 1333 مؤسسة، ثم العاصمة 1214 مؤسسة، اما وكالة وهران شهدت حصيلتها عدد ضعيف من الملفات مقارنة بالوكالات الأخرى، حين الوكالة الأقل نشاطا فكانت غرداية مما يؤكد غياب النشاط في جنوب البلاد.

جدول رقم 12: عدد الملفات المقدمة حسب الفروع الجهوية من 2012 الى 2017.

الوحدة: ملف

الفروع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر	273	213	306	174	126	45	77	1214
عنابة	452	2014	239	150	99	59	120	1333
غرداية	39	13	56	32	54	62	20	276
وهران	208	132	119	71	54	34	32	650
سطيف	377	349	491	277	140	62	126	1822
المجموع	1349	921	1211	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، 2018، ص13.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تطور وضعية الملفات المقدمة حسب قطاع النشاط من 2012 الى 2017

جدول رقم 13: عدد الملفات المقدمة حسب قطاع النشاط من 2012 الى 2017.

قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
البناء والاشغال العمومية	1369	760	457	299	153	259	3297
الصناعة	380	186	108	78	33	53	838
الصناعة الغذائية	96	82	23	23	5	6	235
الخدمات	254	90	73	44	52	47	560
السياحة والفندقة	39	9	12	6	4	3	73
النقل	65	19	16	13	14	3	130
الصيد	22	44	8	1	0	0	75
خدمات التكنولوجيا والاتصال	5	1	2	1	0	4	13
أخرى	40	20	5	8	1	0	74
المجموع	2270	1211	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، 2018، ص14.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من الجدول أعلاه ان أكثر الملفات المقدمة للاستفادة من البرنامج كانت من نصيب البناء والاشغال العمومية، وهذا راجع لفرض الدولة لهاته شهادة تأهيل مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية م ص م، من اجل الحصول على المشاريع الكبيرة، ثم تليها قطاع الصناعة الذي كان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج، اما قطاع التكنولوجيا والاتصال كان له النصيب الأضعف من عدد الملفات المقدمة ب 13 ملف فقط وهذا ما يدل ضعف القطاع في وطننا رغم أهميته الكبيرة في تطور المؤسسات وازدهارها.

- تطور وضعية الملفات المقدمة حسب تصنيف المؤسسات من 2011 الى 2017

جدول رقم 14: عدد الملفات المقدمة حسب نوع المؤسسات من 2012 الى 2017

النوع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مصغرة	1133	432	219	134	91	134	2143
صغيرة	702	552	350	254	119	134	2111
متوسطة	305	148	103	73	41	65	735
الغير المصرحة لدى CNAS	130	79	32	12	11	42	306
المجموع	2270	1211	704	473	262	375	5295

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، 2018، ص15.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان الطلبات على البرنامج كانت بكثرة من طرف المؤسسات المصغرة والصغيرة ب 2143 مؤسسة و 2111 مؤسسة على التوالي، في حين حصيلة المؤسسات الأهم والتي تحتاج أكثر لعملية التأهيل كانت الأقل تقديما ب 735 مؤسسة، وهذا راجع للتكاليف الكبيرة، لأنه كلما كانت المؤسسة أكبر كلما زادت قيمة التكاليف.

الفصل الأول مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- توزيع الاتفاقيات المبرمة حسب طبيعة النشاط من 2012 الى 2017

بعد عملية انتقاء الملفات تم قبول 877 مؤسسة في مجال الاشغال وابرمت معهم اتفاقيات التأهيل، ثم تليها ميدان الصناعة ب 260 مؤسسة ثم الخدمات ب 146 مؤسسة، اما باقي القطاعات كانت معدلات قبولهم ضعيفة جدا، كما شهد قطاع التكنولوجيا و الاتصال و الخدمات الأخرى الغير المصنفة مع القطاعات السابقة غياب تام ،فقد تم رفض جميع ملفاتهم المقدمة لعدم توفرها على شروط الانخراط، كما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم 15: توزيع الاتفاقيات حسب قطاع النشاط من 2012 الى 2017.

الوحدة: اتفاقية

قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
البناء والاشغال العمومية	252	176	186	159	63	41	877
الصناعة	69	58	61	38	26	8	260
الصناعة الغذائية	20	19	12	16	5	0	72
الخدمات	31	25	42	23	13	12	146
السياحة والفندقة	10	3	3	4	4	0	24
النقل	6	14	4	7	5	2	38
الصيد	0	3	0	1	0	1	5

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية م ص م، حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل، 2018، ص16.

خلاصة:

لاشك أن الأهمية التي أعطيت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مختلف الدول، الأنظمة والهيئات العالمية لم تأتي من العدم، حيث ظهر لنا جليا بعد معالجة هذا الفصل وفروعه مدى أهمية هذا النوع من المؤسسات على جميع الأصعدة لاسيما الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث ساهم هذا بشكل أو بآخر في دفع الدول للاهتمام بها من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة للنهوض بها، وما هذه الإجراءات إلا ترجمة واقعية لسياسات، استراتيجيات وقوانين متخذة في أعلى هرميات الدول والهيئات العالمية، ولاشك أن الجزائر بدورها قد اهتمت كثيرا بهذه المؤسسات من خلال تسطير مختلف البرامج وانشاء مختلف الهيئات، الوكالات والدواوين المعنية بتدعيم، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر هذا في القوانين الكثيرة التي تم سنها منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا، ولكن الاهتمام بهذا القطاع لا يكفي وحده للنهوض به، إذا على الدولة وضع آليات تجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع مع تحديد آليات مراقبته، تصحيحه باستمرار، وهذا ما سنقف عليه في الفصول المقبلة.

الفصل الثاني

الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على وسائل الدولة في ترقية الاستثمار وتشجيعه بصورة عامة، ودعم قطاع الم ص و م وتطويره بصورة خاصة الذي يعتبر من الناحية الاستراتيجية أحد العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن توظيف رؤوس الأموال في إنجاز مشاريع استثمارية تنموية، هو أحد أهم عناصر الإنتاج وتجديد الطاقة الإنتاجية وكذلك الدور الفعال التي تلعبه هذه المؤسسات في امتصاص قدر كبير من البطالة، ودعم الابتكار و تنويع الإنتاج الاقتصادي.

ولهذا اعتمد الإطار التشريعي على وضع اليات وهياكل تقوم بتطبيق برامج الدعم والتطوير التي تحدثنا عنها سابقا، التي تضمن الاستراتيجية العامة لتطوير، دعم ومراقبة الم ص و م والتي توفر مناخ مناسب للمستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: هيئات المراقبة وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان المشكل الأول و الرئيسي الذي يعاني منه اغلب ارباب العمل للدخول في هذا القطاع الى و هو التمويل، وان لجأوا للبنوك قصد الحصول على القروض، إلا و انهم وجدوا صعوبات كثيرة تمنعهم من ذلك أهمها غياب الضمانات و عدم رغبة البنوك بالمخاطرة و خاصتا مع هذا النوع من المؤسسات لغياب الخبرة و غير ذلك، لهذا ارتأت الدولة الى انشاء صناديق الضمان خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية الحصول على القروض البنكية، حيث تقدم هذه الصناديق ضمانات للبنوك التجارية محلا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يتحمل الصندوق نسبة معينة من مبلغ القرض الممنوح في حالة عدم قدرة هذه المؤسسات تسديد ديونها اتجاه البنوك.

المطلب الأول: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر إشكالية عدم توفر الم ص و م لضمانات الكافية بهدف الحصول على القروض من البنوك، من أهم العقبات التي تقف وراء حصولها على تمويل اللازم للقيام بنشاطاتها، بهدف ترقية وتنمية قطاع الم ص و م في الجزائر وهذا بتوفير الهياكل والمؤسسات الخاصة بدعم تنمية وترقية هذا القطاع والعمل على تخطي العقبات التي تقف وراء إنشائها.

أولاً: التعريف بصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأ صندوق ضمان القروض للم ص و م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 هـ الموافق ل 11 نوفمبر 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص و م وتحديد قانونه الأساسي،¹

صندوق ضمان القروض للم ص و م هو مؤسسة عمومية "تحت وصاية وزارة الم ص و م والصناعة التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية".

¹ - صندوق ضمان القروض، على الموقع الرسمي، www.fgar.dz، اطلع عليه في 27 افريل 2018،

¹ وهو «أليه جديدة من أجل تسهيل استعادة الم ص و م من التمويلات البنكية»²، "يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".³

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

ثانيا: أهداف الصندوق:⁴

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تقتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

ثالثا: مهام الصندوق

يتولى الصندوق المهام التالية:⁵

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية:

- ب- إنشاء المؤسسات، وتجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، واخذ المساهمات.
- ج- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- ت- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

¹ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص و م وتحديد قانونها الأساسي ، المادة 2 ، العدد 74، ص 13.

² - مجلة، صندوق ضمان القروض للم ص و م، العدد 01، الجزائر، افريل 2011، ص 17.

³ - وزارة الم ص و م و الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁴ -صندوق ضمان القروض، على الموقع الرسمي، www.fgar.dz، اطلع عليه في 27 افريل 2018،

⁵ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المادة 06، مرجع سابق، ص 13.

- ث- متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق.
- ح- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق.
- ج- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة الم ص و م.
- خ- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة الم ص و م المستفيدة من ضمان الصندوق.
- د- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين الم ص و م والبنوك والمؤسسات المالية.
- ذ- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية الم ص و م وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- ر- اتخاذ التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة، وإعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- ز- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية الم ص و م وموتدعيمها في إطار ضمان الاستثمار.
- س- في إطار تنفيذ الضمان يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية عند انقضاء أجل تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقاً للتشريع المعمول به.
- ش- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات.

ثالثا: تسيير عملية منح الضامان من طرف الصندوق وفق المراحل التالية¹:

- أ- تقوم المؤسسة بطلب القرض من البنك أو المؤسسة المالية.
- ب- تطلب المؤسسة من الصندوق ضمان القرض البنكي.
- ت- في حالة القبول يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المقرضة.
- ث- تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية تمنح للصندوق خلال مدة القرض.

- ج- وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقرض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

رابعا: كيفية تغطية القروض الممنوحة من طرف الصندوق

يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية تبعا لما يلي:²

- أ- يجب أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.
- ب- بالنسبة لنوع القرض، يمكن أن يضمن هذا الصندوق قروض الاستثمار أو حتى قروض التسيير. وأنه يقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 02% من مبلغ القرض وخلال كل فترة القرض.

¹رامي حريد، صندوق ضامان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص16.

² - زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص 111-112.

ت- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض.

ث- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ 25 مليون دينار، مدة ضمان القروض محددة بـ 7 سنوات على أكثر تقدير.

ح- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة والموجهة لإنجاز المشاريع التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات، وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقرض في ميعاد الاستحقاق يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

خامسا: المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء بعض المؤسسات التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها:¹

أ- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر.

ب- تحقق قيمة مضافة معتبرة.

ت- تساهم في تقليص الواردات، أو في تنمية وزيادة الصادرات.

ث- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية

المحلية.

ج- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة.

¹ - محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل الم ص و م بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2006 ص 127.

ح- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين والتمهين أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة.

خ- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

سادسا: المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق والتي نذكرها فيما يلي:¹

أ- المؤسسات التي استقادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسيرية عن الوفاء بالتزاماتها.

ب- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في 12-2001 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها.

ت- البنوك والمؤسسات المالية، وشركات التأمين.

ث- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة.

ج- شركة التصدير والاستيراد (تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية).

سابعا: الضمانات المقدمة من طرف الصندوق

يقدم الصندوق نوعان من الضمانات:²

أ- الضمان العادي:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم التسديد،

¹ - محمد زيدان، نفس المرجع، ص 128.

² صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الرسمي، www.fgar.dz، اطلع عليه يوم 16 ماي 2018.

تتراوح نسبة الضمان ما بين 10 و 80% من القرض البنكي الذي يتراوح ما بين 04 ملايين دج و 50 مليون دج، المدة القصوى للضمان 07 سنوات، يستفيد الصندوق من خلال تقديم هل لضمان من علاوة كتكلفة لدراسة المشروع تتراوح بين 10000 و 50000 دج تسدد عند الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضامان يرد المبلغ لصاحبه، كما يأخذ الصندوق علاوة التزام تقدر بـ 01% من قيمة القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضامان.

ب- الضمان المشترك بين صندوق ضمان القروض وبرنامج ميدا الأوروبي:¹

1- مبلغ الضمان:

- يغطي 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دج.
- مبلغ التغطية يصل في بغض الحالات الى 150 مليون دج
- المدة القصوى لقروض الاستثمار العادية هي 07 سنوات، و 10 سنوات للقروض عن طريق الايجار.

- يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0.6 % في السنة من قيمة القرض.
- 0.3 % في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

والمؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج ميدا الأوروبي هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والتي لها على الأقل 03 سنوات من النشاط وتشغل أكثر من 20 عامل، والحاملة لمشروع استثماري، كما يجب على المستثم تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية واقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

كما أنه في إطار برنامج ميدا ومن خلال الاتفاق المبرم والمتمثل في ضمان مضاد، تم تحديد

¹ صندوق ضمان القروض، مرجع سابق.

الفصل الثاني

الهيئات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمولة الالتزام بنسبة تقدر ب % 0.6 وتدفع كل ستة أشهر أو سنويا، ويتمثل هذا الضامان المضاد فيكون أن نسبة القرض البنكي والمتمثلة في % 70 من تكلفة المشروع تكون مغطاة من قبل الصندوق بنسبة 70% (اما 30% فيتحملها البنك) وهاته الأخيرة تغطي نسبة 70% في إطار تغطية برنامج ميذا و 30% يتحملها الصندوق، الا انه تم تعديل هذه النسبة في سنة 2007 حيث أصبح البرنامج يضمن النسبة الكاملة.

2- حصيلة صندوق ضمان القروض من افريل 2004 الى ديسمبر 2019

سجل صندوق ضمان القروض في 2019/12/31، قيمة قروض وصلت الى 90.17 مليار دج، ولكن تم المصادقة على 36.79 مليار دج أي تم قبول 40.8% من القروض المطلوبة.

جدول رقم 16: تطور وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من 2004 الى 2019

الوحدة: دج

المجموع	توسيع	انشاء	
2845	1579	1266	عدد القروض المقبولة
311 490 674 494	152 513 141 658	158 977 532 837	التكلفة الاجمالية للمشاريع
197 678 887 229	105 265 476 200	92 413 411 029	مبلغ القروض المطلوبة
63%	69%	58%	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب
90 173 345 044	55 323 309 216	34 850 035 828	مبلغ القروض المقبولة
46%	53%	38%	معدل القروض المقبولة
31 695 376	35 036 928	27 527 674	المبلغ المتوسط للقروض
84 263	57 197	27 066	المساهمة في التشغيل
3 696 648	2 666 454	5 873 699	الاستثمار حسب التشغيل

القرض حسب التشغيل	3 414 373	1 840 402	2 345 975
الضمان حسب التشغيل	1 287 595	967 241	1 070 142

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P19

نلاحظ من الجدول أعلاه ان عدد القروض المقبولة لتوسيع المؤسسة 1579 قرض اكثر من القروض المقبولة لعملية الانشاء 1266 وهذا ما يبين ان عامل الخبرة له دور فعال في مساعدة المؤسسات للحصول على القرض، الا ان معدل القروض المقبولة لا يزال ضعيف فقد قدر معدل القبول في حالة الانشاء نسبة 38% فقط في حين بلغ معدل القبول في حالة التوسع نسبة 53% اما من ناحية التشغيل فالمؤسسات المتقدمة للحصول على القرض في حالة الانشاء تساهم بنسبة اكثر في عملية التشغيل مقارنة بالقروض في حالة التوسع، و هذا ما يفسر حصول المؤسسة في حالة انشاء على ضمانات حسب التشغيل 1 287 595 اكثر من حالة التوسع ب 241 967 ضمان.

المطلب الثاني : صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI-Pme spa) الجزائر هي شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004 الذي يحمل قوانين صندوق ضمان ائتمانات الاستثمار لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان (كائن اجتماعي قانوني). ويبلغ رأس مالها المسجل 30 مليار دينار، واكتتاب ما يصل إلى 20 مليار دج، 60 % مملوكة من قبل الخزنة و 40 % من البنوك (BNA، BEA، CPA، BDL و CNEP).

بالإضافة إلى ذلك، يتم منح إمكانية لجميع البنوك ومؤسسات الائتمان في المكان، للحصول على حصة في رأس مال الصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي). إن رسميتها من خلال الهيمنة

العامّة واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيها على الضامن وجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى.

في عام 2011، افتتحت صندوق ضمان قروض الاستثمار مرحلة جديدة من تنويع عروضها بعد قرار السلطات العامة بتفويض إدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي. يستند هذا القرار إلى المادة 36 من CFL المؤرخة 18 جوان 2011، والتي تنص على إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطره على الأموال التي تقابلها الدولة.

في هذا السياق، يُسمح لصندوق ضمان قروض الاستثمارات بإدارة الأصول، نيابةً عن الدولة وأي وكالة مانحة أخرى، صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط. تتم إدارة هذه الأموال بموجب اتفاقية موقعة بين صندوق ضمان قروض الاستثمار والداعم المالي.¹

أولاً: مهام الصندوق:²

الغرض من الصندوق هو ضمان البنوك ومؤسسات الائتمان لخطر التخلف عن سداد أرصدة الاستثمار بفترة استحقاق تقل عن أو تساوي 7 سنوات، بما في ذلك فترات التأجيل وعقود الإيجار التي تقل مدتها عن 10 سنوات متعاقد عليها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل مشاريعها الاستثمارية الإنتاجية للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء و / أو تمديد و / أو تجديد معدات الإنتاج الخاصة بها.

يتم تعيين الحد الأقصى لمستوى الاعتمادات المؤهلة لضمان CGCI على 350 مليون دج.

¹ الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الاستثمار، على الرابط:

<http://www.cgci.dz/index.php/fr/cgci-menu/presentation-de-la-cgci> اطلع عليه:

2020/02/13 على الساعة : 08:44.

² الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الاستثمار، مرجع سابق.

تم تحديد الحد الأقصى للضمان عند 250 مليون درهم موزعاً بنسبة 80% (جزء مضمون) للقروض الممنوحة لتمويل المشروعات الاستثمارية المتعلقة بالإبداع و60% عندما يتعلق الأمر بالقروض التي مُنحت للشركات الصغيرة والمتوسطة النامية (تمديد وتجديد المعدات) على النحو المحدد في المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004.

يتم تحديد الأقساط المدفوعة للصندوق، المستحقة لأغراض التحوط من المخاطر، بنسبة 0.50 % على الرصيد المتبقي من الرصيد المتبقي. يتم دفعها بشكل ثابت (على مدار فترة الائتمان بالكامل) أو سنوياً وفقاً لأحكام المواد 14 و15 و16 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه.

يمكن أن يضمن الصندوق أيضاً القروض الممنوحة من البنوك غير المساهمين وفقاً للمادة 10 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه والشروط العامة لضمان CGCI.

يتم أخذ حقوق الضمان الحقيقية و / أو الشخصية من قبل البنوك الشريكة في حدود العناصر المكونة للمشروع. في حالة المطالبة، فإن تحقيق الضمانات والرسوم ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية الائتمان يفيد مؤسسة الائتمان و صندوق ضمان ائتمانات الاستثمار بما يتناسب مع حصتها من المخاطر.

ثانياً: أهداف الصندوق:¹

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج. مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد بـ:

¹ الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الاستثمار، مرجع سابق.

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.

- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.

ثالثا: حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمار:

الجدول رقم 17: تطور اجمالي القروض حسب قطاع النشاط من النشأة الى 2019/12/31

النسبة %	عدد الملفات	القطاع	اجمالي البنك
50%	843	الصناعة	
18%	299	البناء والاشغال العمومية	
18%	301	الخدمات	
8%	131	النقل	
6%	97	الصحة	
100%	1671	المجموع	

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P20.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان، هنالك تركيز على ثلاثة قطاعات أساسية، البناء والاشغال، الصناعة والخدمات، التي تمثل 86% من اجمالي المشاريع، حيث يمثل قطاع الصناعة نسبة 50% يليه قطاع البناء والاشغال وقطاع الخدمات بنسب متساوية 18%.

اما قطاع النقل والصحة في المراتب الرابع والخامس ب 131 و 97 طلب على التوالي، يمثلان نسبة 14% من اجمالي المشاريع المقدمة.

الجدول رقم 18: توزيع القروض حسب المناطق من نشأة الصندوق الى 2019/12/31.

المنطقة	عدد الملفات	النسبة %
الشرق	667	40%
الوسط	572	34%
الغرب	318	19%
الجنوب	114	7%
المجموع	1671	100%

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P21.

نلاحظ من الجدول ان مناطق الشرق والوسط يحتلون دائما المراتب الأولى بنسب 40% و34%

على التوالي، في حين ان مناطق الغرب والجنوب يمثلان نسب 19% و 7%.

مع العلم انه لاحظنا تطور بسيط في منطقة الجنوب مقارنة بالسنوات الماضية.

جدول رقم 19: توزيع الملفات حسب أجزاء القروض حتى 2019/12/31. الوحدة: مليون دج

التوزيع حسب أجزاء القروض	أجزاء القروض	عدد الملفات	%	قيمة القروض	%
القروض	$30 \geq 0$	1033	62%	14 792 865 335.11	17%
	$100 \geq 30$	381	23%	22 614 984 526.41	26%
	$100 +$	257	15%	49 531 892 112.05	57%
المجموع		1671	100%	86 939 741 973.5	100%

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P22.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ان عدد القروض الأقل من 30 مليون دج تمثل النسبة الأكبر ب

62% من اجمالي المشاريع، ولكن تمثل نسبة قليلة مقارنة بقيمة القروض بمقدار 17%.

كما ان نسبة 62% تؤكد الاحصائيات الأخيرة لوزارة الصناعة والمناجم (98% من نسيج م و م

يتكون من مؤسسات مصغرة)

اما القروض التي تفوق او تساوي 30 مليون دج فتمثل 38% (15% + 23%) من الملفات و83% من اجمالي قيمة القروض الممنوحة.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

بتاريخ 26 ماي 1944، وبموجب التشريعيين منشورين في الجريدة الرسمية رقم 34، انشا نظام التأمين عن البطالة لفائدة القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية اما بالتسريح الاجباري ام بتوقف نشاط المستخدم.

أولا: النشأة القانونية للصندوق.

أنشا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الصادر في 06 جويلية 1994م والذي ينص على إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهو موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاثين وخمسين سنة،¹ والمرسوم الرئاسي رقم 514/03 الصادر في 30 ديسمبر 2003²، يتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة، والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-156، مؤرخ في 20 جوان 2010م،³

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-184 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 44 الصادر في 07 جويلية 1944، ص 05.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 03-514، يتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة، العدد 84، الصادرة في 31 ديسمبر 2003 ص 07.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 10-156، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة، العدد 39، الجزائر الصادرة في 23 جوان 2010م، ص 08.

حسب المادة الثانية من المرسوم 10-156¹ يحدد هذا المرسوم الإطار العام لترتيب دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمسة وثلاثين وخمسين سنة، ويتولى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تنفيذ هذا الترتيب¹، وهو جهاز يقوم بمساعدة الأشخاص البطالين والذين يطمحون إلى إنشاء مؤسسات خاصة أو توسيعها حيث يضمن لهم:

- مرافقة شخصية في جميع مراحل انجاز المشروع، ويمنح قرض بدون فائدة؛

- يمكنهم من الانخراط لدى صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

ثانيا: مهام الصندوق.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتقديم مساعدات ومنح امتيازات لحاملي المشاريع ومن بين المهام الموكلة إليه نجد:²

أ- التأمين عن البطالة:

لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل ب:

1- المساعدة على البحث عن الشغل

2- دعم العمل الحر

3- التكوين بإعادة التأهيل

¹ - المادة 02، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz، اطلع عليه يوم 2015/03/05، على الساعة: 18:20.

يمكن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة و التهيؤ للإدماج في الحياة المهنية منذ إحداث الجهاز، استفاد ما يناهز مائتي ألف (200.000) أجيرا من تعويض التأمين عن البطالة خلال فترة متوسطة محدّدة بثلاثة و عشرين (23) شهرا من جهة أخرى، يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين و الخواص بحيازة آلية لمجابهة الصّعوبات الاقتصادية، المالية و التقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها و اضمحلال وظائفها المأجورة.

ب-دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة.

في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي سنة 2004 بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاوله بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن:

- 1- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل شهر واحد بدلا ستة أشهر.
 - 2- رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين دينار جزائريا إلى عشرة ملايين دينار جزائريا.
 - 3- الالتحاق بالجهاز من 30 سنة بدلا من 35 سنة إلى 50 سنة.
 - 4- وعلاوة على إحداث النشاط، توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات.
- بتجربته المستوفية في مجال المرافقة عبر شبكة مراكزه المدعّمة للعمل الحر المنشأة سنة 1998 بكامل الإقليم الوطني، عكّف الصندوق على تخصيص وإعداد لأصحاب المشاريع فضاء يضمن

التوفيق المهني الاجتماعي تماشياً مع الأسس القانونية المسيّرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة:¹

- مرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20 جوان 2010 المتعلق بإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة.
- مرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 03 جانفي 2004، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة.

على هذا الأساس القانوني، بأشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في إرساء ميكانيزمات داخلية و بناء شراكة وطيدة مع وزارات و مؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة

- تكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط و التصديق على الخبرات المهنية و المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء و الاعتماد.

- تركز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع و البنك و (ص.و.ت.ب) بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين دج - فضلا عن ذلك، تمّ تقرير مساعدات و امتيازات مالية و جبائية لصالح كلّ شخص يستوفي شروط الالتحاق بالجهاز بما في ذلك: السن و فترة البطالة و التأهيل أو المهارة المكتسبة في

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz، مرجع سابق.

النشاط المراد إنجازه و القدرة على المساهمة في تمويل المشروع (المرافقة)

- بخصوص عملية تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتمّ بتمويلٍ من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهامٍ من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية (التصديق على المؤهلات المهنية).

- علاوة على ذلك، خصّص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين إمتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي.
- الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

فيما يتعلّق بمخاطر قروض الاستثمارات، تمّ إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود 70% (الإمتيازات المالية).

ت-جهاز لتشجيع وترقية الشغل

1- القانون رقم 21-06 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 11 ديسمبر 2006

الخاص بإجراءات تحفيز ودعم ترقية التشغيل.

2- المرسوم التنفيذي رقم 386-07 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1428هـ الموافق لـ 05 ديسمبر

2007 المحدد لمستوى وطرق منح الإمتيازات المقررة في ذات القانون.

3- يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الإجتماعية لصالح أرباب

العمل.

4- تُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الإقتصادي.¹

5- يُمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى بإستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.

ث-الإمتيازات الممنوحة لصاحب العمل:

1- مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل.

2- الإعفاء من الإشتراك الإجمالي للضمان الإجتماعي الخاصة بصاحب العمل.

3- إعانة شهرية للتشغيل.

مستويات خفض حصة صاحب العمل

يستفيد صاحب العمل من خفض حصته في حالة التوظيف لمدة لا تقل عن 12 شهرا:

• 20% من حصته بالنسبة لطالبي العمل.

• 28% من حصته بالنسبة لطالبي العمل الأوائل.

• 36% بالنسبة للتوظيفات المقررة بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

يستفيد صاحب العمل أيضا من خفض حصته في حالة قيامه بتوظيفات لفترة لا تقل عن ستة(06) أشهر.

• من 20 إلى 28% من حصته، في حالة توظيف طالبي عمل بما فيهم طالبي عمل أوائل في

قطاعات: السياحة والحرف والثقافة والفلاحة وورشات البناء والأشغال العمومية وكذا شركات الخدمات.

• 36% من حصته، في حالة توظيف جميع طالبي العمل بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz، مرجع سابق.

- في حالة مضاعفة التعداد الأصلي من طرف صاحب العمل الذي يُشغل مالا يقل عن 09 عمال مُصرّح عنهم ، يستفيد هذا الأخير من تخفيض محدد ب 08% طيلة سنة كاملة.

1-4 الإعفاء من حصة صاحب العمل

كل صاحب عمل يقوم بتكوين ورسكلة عماله، يستفيد من الإعفاء عن الإشتراك الإجمالي لمدة موزعة على النحو التالي:

- شهر واحد (01) لمدة تتراوح ما بين خمسة عشر (15) يوما و شهر واحد (01)،
- شهران (02) لمدة تفوق شهرا واحد (01) وتعادل شهرين (02)،
- ثلاثة (03) أشهر لمدة تفوق شهرين (02).

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) بالإشتراك الإجمالي لصاحب العمل المحدد ب (25%) لفترة أقصاها ثلاثة (03) أشهر.

2-4 إعانة شهرية للتشغيل

يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بمجموع ألف دينار جزائريا (1000دج) لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدة غير محددة.

ج- الشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على قرض للاستثمار من طرف الصندوق.

هناك عدة شروط يتطلب توفرها لدى حاملي المشاريع من أجل الحصول على قرض لتمويل

المشروع منها:¹

¹-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 4-02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، الذي يحدد شروط الإعانة الممنوحة للبطالين ذوي

- يبلغ من العمر ما بين ثلاثين وخمسين سنة.
 - يتمتع بالجنسية الجزائرية.
 - لا يشغل أي منصب عمل مدفوع الأجر، أو يمارس نشاط لحسابه الخاص أثناء إيداع طلب الإعانة.
 - مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل، أو مستفيد من نظام تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).
 - يتمتع بمؤهلات مهنية و/أو معارف أدائية ذات صلة بالنشاط المراد إنجازه.
 - أن يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية نقدية أو عينية في تركيبة المشروع المادية؛
 - لم يستفد من قبل من إعانة في إطار إحداث النشاط.
 - ح- أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي يمنحها الصندوق.
- يطبق الصندوق الوطني أسلوب التمويل الثلاثي، حيث يشترك فيه من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى:¹
- تكون مرافقة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لحاملي المشاريع من خلال التمويل بالقروض التي تسمح بإنجاز المشاريع وهناك صيغتين من التمويل، حيث لا تتجاوز كلفة المشروع 10 مليون دج في كلتا الصيغتين:

المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة و مستوياتها ، العدد 39، الجزائر الصادر في 23 جوان 2010م، ص 15 -16.

¹ - منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ومستوياتها، العدد 39، الصادرة في 23 جوان 2010م، ص 15 -16.

جدول رقم 20: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للمشروع CNAC. الوحدة: مليون دينار جزائري

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض لبنكي
الأول	أقل من 5000.000	01%	29%	70%
الثاني	من 5000.001 إلى 10.000.000	02%	28%	70%

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

من خلال الجدول رقم (02-08) نلاحظ أن نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع تساوي 02% ومساهمة الوكالة تقدر بـ 28% ومساهمة البنك تقدر بـ 70%، وهذا عندما تكون تكلفة الاستثمار تتجاوز (05) ملايين وتقل أو تساوي (10) ملايين دينار جزائري (المستوى الثاني)، أما نسبة مساهمة البنك تبقى ثابتة أي تقدر بـ 70% لكن المساهمة الشخصية ومساهمة الوكالة تصبح 01% و 29% على التوالي عندما تكون تكلفة الاستثمار تساوي أو أقل من (05) ملايين دينار جزائري (المستوى الأول).

6- الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:

يقدم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:¹
أولا: مرحلة الانجاز.

- القرض بدون فائدة: وهو المساهمة التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في شكل قرض طويل المدة.

¹ - الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الرابط: <http://www.cnac.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2016/04/22، على الساعة: 19:05.

- القرض البنكي: وهو القرض المقدم من طرف البنك وهو قرض بدون فائدة.

- الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية الإنجاز المشروع.

خ- نسبة منخفضة على الرسوم الجمركية، والإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات.

ثانيا: مرحلة الاستغلال.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 5 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة للنشاطات المؤسسة المصغرة.

د- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

7- حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

سنقوم بعرض الحصيلة الكلية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته الى غاية

2019/12/31.

جدول رقم 21: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الواحدة: مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية لحصيلة النساء	المساهمة في التشغيل	مبالغ التمويل
الفلاحة	23 144	11.1%	55 436	95 134.47
الحرف	14 383	22.6%	37 553	47 073.70
البناء والأشغال العمومية	8 598	2.5%	27 486	34 966.91
الهيدروليك	347	5.2%	1 174	2 446.42
الصناعة	11 767	21.9%	34 205	54 440.93
الصيانة	898	2.3%	2 179	2 743.92
الصيد	490	0.4%	1 755	3 391.65
الأنشطة الحرة	1 228	47.7%	2 670	5 219.05
الخدمات	31 348	17.2%	66 497	112 423.75
نقل البضائع	45 850	1.5%	69 670	118 392.15
نقل المسافرين	12 234	1.2%	18 569	29 008.29
المجموع	150 278	10.3%	317 194	505 241.25

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P27

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد المشاريع الممولة في قطاع نقل البضائع اخذت النصيب

الأكبر ب 45 850 مشروع ب 118 392.15 مليون دج، ثم يليها قطاع الخدمات ب 31 348

مشروع بتكلفة 112 423.75 مليون دج، اما ثالث قطاع استفادة من الصندوق الوطني للتأمين

عن البطالة الى وهو قطاع الفلاحة ب 144 23 مشروع بتكلفة 134.47 95 مليون دج، اين تشهد الدولة عجز في الاكتفاء الذاتي فعلى الدولة تكثيف جهودها للنهوض بهذا القطاع الهام لتحقيق الاكتفاء من جهة وتقليل قيمة الواردات من جهة أخرى، ثم يأتي قطاع الحرف و نقل المسافرين و الصناعة بنسب متقاربة.

كما يشير الجدول الى مساهمة النساء في كل قطاع خاصا قطاع الاشغال الحرة نلاحظ مساهمتهم بشكل فعال فتقريبا نفس مشاركة الرجال في هذا القطاع بنسبة 47.7% ، كما نجد فعالية دورهم في مجال الحرف والصناعة فربع هذه القطاعات تقريبا كانت من نصيب النساء .
من هذه النتائج نستطيع ابراز أهمية المرأة في الاقتصاد الوطني، أي ان المرأة بإمكانها التأثير على الاقتصاد والمساعدة في تطويره.

المبحث الثاني: وكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار تطبيق برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، صخرت هذه الأخيرة عدة وكالات بأدوار مختلفة لتجسيد افكارها ومشاريعها في ارض الواقع.

لهذا تطرقنا في هذا المبحث الى اهم هاته الوكالات، وتحديد دورها وأهدافها، وكذا النتائج التي توصلت إليهم.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 14-96 المؤرخ في 24 جوان 1996 أنشئت هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمراقبة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات².

فالوكالة إذن جهاز يخضع لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد والحد من البطالة ودمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب بحيث تساهم في تنمية الاستثمار وتنويعه، وخلق نوع من العمل الجماعي والفردى لفتح أسواق تنافس بها المواد المستوردة. ومن مهامها توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل بالإضافة إلى إبرام اتفاقية مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية تهدف إلى مساعدة الشباب عند الحاجة.

أولاً: مهام الوكالة

تكلف الوكالة بالمهام الآتية:³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، المادة 04.03.02.01 العدد 52، الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417هـ الموافق ل 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

² الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط: <http://www.mdipi.gov.dz/>، اطلع عليه في 2021/02/10، على الساعة 11:00.

³ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المادة 6: نفس المرجع، ص 12.

- أ- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ت- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- ث- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطها بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- ح- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ج- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى (التوظيف أو التشغيل لأول مرة).
- خ- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم، وتحديث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- د- تقدم الاستشارة ويد المساعدة لشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- ذ- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

ر- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة برامج التكوين والاستغلال و/أو برامج التشغيل الأولى للشباب لدى المستخدمين

العموميين أو الخواص

كما يمكن للوكالة القيام ب:

أ- تكلف من يقوم بإنجاز الدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، وتكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هيكل متخصصة.

ب- تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في التقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، وتستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

ت- تطبيق كل التدابير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة للتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا: أهداف الوكالة

تعتبر الوكالة من اهم الهياكل الداعمة للشباب العاطلين عن العمل في انشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الإطار تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تكاملا مع غيرها.

ب-التخفيض من مشكل البطالة.

ت-خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والجماعية.

ثالثا: الشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على قرض للاستثمار في إطار الوكالة.

للاستفادة من هذا الجهاز، يجب على الشباب المقاول استيفاء الشروط الستة الآتية:¹

أ- أن يكون الشاب بطالا.

ب- أن يتراوح عمر المستفيد ما بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة مناصب عمل دائمة (بما في ذلك الشاب ذو المشاريع الشركاء في المقاول)، يمكن رفع سن مسير المقاول المحدث إلى 40 سنة كحد أقصى.

ت- أن يكون لديه تأهيل مهني و/أو ملكات معرفية معترف بها.

ث- أن يستفيد صاحب المشروع من تكوين قبل بداية مرحلة الإنجاز.

ح- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

ج- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إحداث المؤسسة المصغرة.

خ- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل بطل.

رابعاً: أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

الشباب.

تكون مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لحاملي المشاريع من خلال التمويل بالقروض

التي تسمح بإنجاز المشاريع وهناك صيغتين من التمويل:²

عندما لا تتجاوز كلفة المشروع عشرة (10) ملايين دينار جزائري في كلتا الصيغتين.

أ- التمويل الثنائي: ويتكون من:

¹ - شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الرابط: <http://www.ansej.org.dz>، تاريخ الاطلاع: 20/03/2017، على الساعة 15:18.

² - صيغ التمويل المقترحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الرابط: <http://www.ansej.org.dz>، تاريخ الاطلاع: 20/03/2016 على الساعة 17:15.

الفصل الثاني

الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- المساهمة المالية للشباب او الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

2- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة اذ تتغير قيمة القرض حسب مستوى الاستثمار ويكون الهيكل المالي للتمويل على مستويين:

- المستوى الأول: قيمة الاستثمار من 10.000 الى 5.000.000 دج

- المستوى الثاني: قيمة الاستثمار من 5.000.000 الى 10.000.000 دج

الجدول 22: الهيكل المالي للتمويل الثنائي لمشروع استثماري.

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	مساهمة الوكالة
من 10.000 الى 5000.000 دج	71%	29%
من 5000.000 الى 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تيبازة

نلاحظ من خلال الجدول 22 أن المساهمة الشخصية تقدر بـ 71 % ومساهمة الوكالة تقدر بـ 29% عندما تكون تكلفة الاستثمار تساوي أو اقل من 5 ملايين دج، وعندما تكون تكلفة الاستثمار اكبر من 05 ملايين واطل أو تساوي من 10 ملايين دج، فان المساهمة الشخصية تقدر بـ 72% ومساهمة الوكالة تقدر بـ 28%.

ب- التمويل الثلاثي ان صيغة التمويل الثلاثي تتشكل من:

1_ المساهمة المالية للشباب او الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

2_ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، وتتغير قيمة القرض حسب مستوى الاستثمار.

3_ القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف صندوق الوكالة المشتركة لضمان

أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.¹

ان هذا النوع من التمويل يكون بنفس مستوي التمويل الثنائي ولكن كالاتي:

الجدول 23: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لمشروع استثماري ANSEJ .

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
من 10.000 الى 5.000.000 دج	1%	29%	70%
من 5.000.000 الى 10.000.000 دج	2%	28%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيبازة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 23 أن نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع تساوي 02% ومساهمة الوكالة تقدر بـ 28% ومساهمة البنك تقدر بـ 70%، وهذا عندما تكون تكلفة الاستثمار تتجاوز 05 ملايين وتقل أو تساوي 10 ملايين دج، أما نسبة مساهمة البنك تبقى ثابتة أي تقدر بـ 70% لكن المساهمة الشخصية ومساهمة الوكالة بنسبة 01% و 29% على التوالي عندما تكون تكلفة الاستثمار تساوي أو أقل من 05 ملايين دج.

- هناك أنواع أخرى من القروض غير المكافئة تسمى (القروض التكميلية) يمكن أن تمنح عند الضرورة (التمويل الثلاثي) للشباب أصحاب المشاريع في مرحلة الانجاز فقط.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيبازة

-قرض بدون فائدة إضافي بقيمة (500) ألف دينار جزائري قابل للتعويض موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترخيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكيف وصناعة الزجاج ودهن العمارات وميكانيك السيارات (سيارات مجهزة)؛

-قرض بدون فائدة إضافي بقيمة (500) ألف دينار جزائري قابل للتعويض للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة، باستثناء (النشاطات غير المقيمة أو المكاتب الجماعية).

-قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن تصل قيمته إلى 01 مليون دج قابل للتعويض لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لأحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بالمحلات طبية ومساعدتي القضاء وللخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

-تخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى 100% بالنسبة إلى التمويل الثلاثي.

خامسا: الامتيازات الضريبية الممنوحة من طرف الوكالة.

هناك عدة امتيازات يستفيد منها صاحب المشروع خلال فترة انجاز المشروع أو فترة الاستغلال:¹

أ: مرحلة انجاز المشروع: من بين الإعفاءات نجد:

2- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة

3- الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة

في تنفيذ الاستثمار قيد الإنجاز.

¹ - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الرابط: <http://www.ansej.org.dz>، تاريخ الاطلاع: 20/03/2016، على الساعة: 15:17.

4- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية.

5- تخفيف الحقوق الجمركية بنسبة 5% على كل التجهيزات و الخدمات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ عملية الاستثمار قيد الإنجاز.

6- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البيانات.

ب- خلال فترة الاستغلال.

هناك امتيازات ضريبية ممنوحة لمؤسساتهم المصغرة لمدة 3 سنوات ابتداء من انطلاق نشاطهم:

1- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها.

2- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة "03 سنوات، 06 سنوات أو 01 سنوات" حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها، وضريبة بنسبة 50 % للنشاطات المنتجة وبيع الأملاك، و 1 % للنشاطات الأخرى.

3- الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشآت الثقافية.

4- الإعفاء من الضريبة العقارية على البناءات والبناءات الإضافية تمتد إلى 10 سنوات إن كان ذلك النشاط في الجنوب و 06 سنوات بالنسبة للنشاطات الموجودة في الهضاب العليا.

5- عندما تقوم المؤسسة المصغرة بخلق ثلاثة مناصب عمل غير محددة المدة فإن مدة الإعفاء من الضريبة تمدد لسنتين.

6- غير أن المستثمرين (الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة) يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 %، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر 10000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

7- تخفيض بنسبة 100% من المعدل الفوائد الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية في كل قطاعات النشاط.

8- للاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال ثلاثة (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

9- تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 70 % بالنسبة إلى السنة الأولى، ونسبة 50 % بالنسبة إلى السنة الثانية، ونسبة 25 % بالنسبة إلى السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

سادسا: أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أ- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهو المكلف بتمويل العمليات الترقية وتدعيم تشغيل الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لإتمام راس مالهم مع القروض الممنوحة من قبل البنك، وكذلك تخفيض نسب الفوائد والضمانات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية.¹

وشملت النفقات ما يلي:

تمويل عمليات دعم الشباب ومنحهم قروضا بدون فوائد لإقامة مؤسسات صغيرة، والاستفادة من تخفيض نسب الفوائد البنكية، ومنح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية ومصاريف

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي يرقم 96-295، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن تحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 87-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتشغيل الشباب"، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص10.

التسيير المرتبطة بتنفيذ المشروع والمساعدات لا سيما المتعلقة بتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إضافة إلى التكفل بالدراسات والخبرات وأعمال التكوين المنجزة من طرف الوكالة.¹

ويكون الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن الوطني أثرا رئيسيا بالصرف من هذا الحساب، ويضع الأمر الرئيسي بالصرف من أجل سد حاجات تسيير هذا الحساب، تحت تصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التخصيصات الضرورية لإنجاز الأهداف الموكلة لهذه الهيئة في مجال دعم خلق نشاطات المؤسسات الصغيرة.²

ب- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لشباب أصحاب المشاريع.³

تدعيما لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم إنشاء هذا الصندوق، بموجب المرسوم التنفيذي 200-98 الصادر بتاريخ 1998/07/09 والذي وضع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث انه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتضح دوره من خلال المنخرطون فيه من خلال إعادة القروض للبنوك التي تمنح القروض لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، وذلك في إطار صيغ التمويل الثلاثي.

سابعاً: الحصيلة الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

¹ الجريدة الرسمية العدد 22، الصادرة في 11 افريل 2004، المادة 16 المعدلة بالمادة 60 من القانون رقم 03-

22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية 2004.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-74 المؤرخ في 22 ذي الحجة 1423 هـ الموافق ل 23 فيفري 2003 العدد 13..

³ فريدة بن شهنو، بلقا سم بن علال، إستراتيجية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، كحل للحد من البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011، ص 03.

• جدول 24: الشهادات المؤهلة حسب قطاع النشاط منذ النشأة حتى 2019/12/31

مرحلة الانشاء	مرحلة التوسع			
شهادة التأهيل	شهادة المطابقة	%	مجموع الشهادات المؤهلة والمطابقة	قطاع النشاط
136 364	236	19.01%	136600	الفلاحة
80 558	252	11.25%	80 810	الحرف
49 198	799	6.96%	49 997	البناء والاشغال العمومية
1 564	34	0.22%	1 598	الهيدروليک
63 141	535	8.86%	63 676	الصناعة
7 256	39	1.02%	7 295	الصيانة
2 256	5	0.31%	2 261	الصيد
13 496	527	1.95%	14 023	الاشغال الحرة
234 615	1 546	32.87%	236 161	الخدمات
23 174	136	3.24%	23 310	النقل المبرد
73 004	561	10.24%	73 565	نقل البضائع
27 853	1 361	4.07%	29 214	نقل المسافرين
712 479	6 031	100%	718 510	المجموع

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P26

نلاحظ من الجدول أعلاه ان عدد الشهادات المؤهلة في مرحلة الانشاء ب 712 479 شهادة أكثر بكثير من الشهادات المطابقة في عملية التوسع ب 6031 شهادة، ومنه نستنتج ان الوكالة تستهدف عملية انشاء المشاريع أكثر من عملية التوسع.

اما من حيث النشاط فنلاحظ ان الشهادات المطابقة والمؤهلة في قطاع الخدمات اخذت النصيب الأكبر بنسبة 32.87% بمجموع 236 161 شهادة، تليها قطاع الفلاحة ب 19.01% ب 136 600 شهادة، ثم قطاع الحرف بنسبة 11.25% ب 80 810 شهادة، اما نقل البضائع الذي شهد حاليا تشبع مما أدى بالوكالة الى تجميد هذا القطاع الى شعار اخر ب 10.24% ب 73 565 شهادة، بعدها تأتي قطاع الصناعة ب 8.86% ب 63 676 شهادة والذي من المفروض ان يأخذ اعلى نسبة، لما يحتويه من أهمية بالغة في ازدهار الاقتصاد الوطني.

اما باقي القطاعات فتشهد نسب قليلة وشبه منعدمة وهذا ما يستدعي لقيام الدولة بدراسات لمعرفة سبب عدم توجه الشباب لمثل هذه النشاطات.

جدول رقم 25: يمثل توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة الى

2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	المساهمة في التشغيل	مبالغ الاستثمار
الفلاحة	58 141	15%	137 498	216 230 359 728
الحرف	43 130	11%	126 514	110 871 903 821
BTPH	34 889	9%	101 121	134 870 488 891
الهيدروليک	560	-	2 057	3 323 563 996

129 921 151 276	78 721	7%	27 352	الصناعة
29 204 228 877	24 350	3%	10 573	الصيانة
7 499 507 851	5 549	0.29%	1 131	الصيد
32 084 560 550	26 714	3%	11 917	اشغال حرة
354 292 552 702	252 806	28%	108 561	خدمات
33 767 158 812	24 132	3.5%	13 385	النقل المبرد
145 557 153 559	96 237	14.7%	56 530	نقل البضائع
46 707 206 849	43 698	5%	18 997	نقل المسافرين
1 244 329 836 912	919 397	100%	385 166	المجموع

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان النسبة الأكبر من نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة كانت من نصيب قطاع الخدمات ب 28% وأيضا من حيث خلق فرص للتشغيل ب 252 806 منصب شغل، ثم يليها قطاع الفلاحة بنسبة 15% و 135 489 منصب شغل مستحدث، بعدها نقل البضائع ب 14.7% و 96 237 منصب شغل، قطاع الحرف ب 11% و 126 514 منصب شغل مستحدث، البناء و الاشغال العمومية ب 9% و 101 121 منصب شغل، ثم قطاع الصناعة ب 7% و 78 721 منصب شغل، اما باقي القطاع تلقوا نسبة قليلة من التمويل ب 15.3 % اجمالي النسبة المتبقية و 126 489 منصب شغل مستحدث.

جدول رقم 26: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة الى

2019/12/31

قطاع النشاط	رجال	نساء	نسبة مساهمة النساء
الفلاحة	55 441	2 700	5%
الحرف	35 793	7 337	17%
BTPH	34 069	820	2%
الهيدروليك	535	25	4%
الصناعة	23 348	4 004	15%
الصيانة	10 396	177	2%
الصيد	1 115	16	1%
الاشغال الحرة	6439	5 478	46%
الخدمات	90 550	18 011	17%
النقل المبرد	12 996	389	3%
نقل البضائع	55 821	709	1%
نقل المسافرين	18 516	481	3%
المجموع	345 019	40 147	10%

Source : bulletin d'information et statistiques des pme, N°36,2020, P27

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المرأة ساهمت بنصيب لا باس به في أربع قطاعات نذكرها،

46 %من المشاريع الممولة في قطاع الاشغال الحرة كانت من نصيب النساء ب 5478 مشروع،

اما قطاع الخدمات والحرف بنفس النسبة ب 17%ولكن يختلفان في عدد المشاريع الممولة ب

18 011 و 7327 مشروع ممول على التوالي، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15% و 4004 مشروع ممول، اما باقي القطاعات فكانت مشاركتهم بنسبة متواضعة أي ب 5% قطاعات المتبقية من اجمالي القطاعات الممولة بمجموع 5317 مشروع ممول.

ولكن تبقى نسبة المرأة في اجمالي المساهمة في المشاريع ضعيفة ب 10% وهذا راجع لعقيدة وعادات وتقاليد مجتمعنا، كما ان للمرأة نسبة خوف أكبر من الرجل من المخاطرة كما ان نقص الثقة في النفس أدت الى عدم الاستفادة من برامج الوكالة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي¹، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر²، كهيئة ذات طابع خاص تابع إلى وزارة التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

"تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولوا الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة"³.
أولاً: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، مؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 08، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص 8.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي، رقم 11-133 مؤرخ في 22 مارس 2001، يتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 19، الصادرة في 27 مارس 2011، ص 07.

³ - نفس المرجع، ص 8.

تقوم الوكالة بالمهام التالية:¹

- أ- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما .
- ب- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم .
- ت- منح قروض بدون فائدة.
- ث- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز .
- ج- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- ح- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دقاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات او الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- خ- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها.
- د- ابرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.
- ذ- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعد على إنجاز مهامها .

ثانيا: أهداف الوكالة ANGEM²

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، مرجع سابق، ص 08.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط

<https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions> . اطلع عليه يوم 2020/02/08 على

المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

أ- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

ب- تنمية روح المقاولة، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

ت- دعم توجيه، ومراقبة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

ث- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.

ج- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

ح- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ثالثا: الخدمات الممنوحة من طرف الوكالة¹

أ- الخدمات المالية: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض

المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

¹الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على

الرابط: <https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit> اطلع عليه يوم

2020/02/08 على الساعة 19:27.

1- التمويل ثنائي: سلفة بدون فوائد تمنحها لوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج، وقد تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، وهو قرض ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لوحدها بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية ويتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

2- التمويل ثلاثي: ¹هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 %.

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 %.

- 1 % مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

ب- الخدمات الغير مالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم:

1- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- 2- مراقبة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- 3- متابعة جواريه جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- 4- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية.
- 5- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
- 6- معارض لعروض المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- 7- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

الحصيلة الإحصائية للوكالة ANGEM منذ نشأة الوكالة الى 2020/09/30

جدول رقم 27: الحصيلة الاجمالية للوكالة

عدد القروض الممنوحة	عدد القروض الممنوحة للرجال	عدد القروض الممنوحة للنساء	عدد المستفيدين من الخدمات الغير مالية	مناصب الشغل المستحدثة
923 788	336 575	587 213	323 342	1 357 764

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتحصل عليها من الموقع الرسمي للوكالة:

<https://www.angem.dz/ar/home.php> ، اطلع عليه يوم 2020/02/08 على الساعة 19:27.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ان عدد القروض الممنوحة للنساء أكثر من القروض الممنوحة

لدى الرجال، ما يبين لنا ان النساء أكثر نشاط في الصناعات والنشاطات الصغيرة مقارنة بالرجال،

كما للوكالة دور المهم في المص من البطالة حيث وفرت 1 357 764 منصب شغل منذ نشأتها

الى غاية 2020/09/30.

جدول رقم 28: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	125 655	13.6%
الصناعة الصغيرة	366 210	39.64%
البناء والاشغال العمومية	80 388	8.7%
الخدمات	183 533	19.87%
الصناعة التقليدية	162 515	17.59%
التجارة	4 596	0.5%
الصيد البحري	891	0.1%
المجموع	923 788	100%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة: <https://www.angem.dz/ar/home.php>، اطلع عليه يوم 2020/02/08 على الساعة 19:45.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان القطاع الأكثر استفادة من الوكالة هو قطاع الصناعة الصغيرة ب

39.64% وهذا منطقي بالنظر الى الحد الأقصى للقرض والبالغ 1 مليون دج، ثم يليه قطاع

الخدمات بنسبة 19.87%، بنسبة متقاربة مع قطاع الصناعة التقليدية ب 17.59%، اما قطاع

الفلاحة الذي يعتبر السلاح الأساسي بعد البترول كان له حصة لا باس بها ب 13.6%. بينما

قطاع التجارة والصيد البحري شهدت نسبة شبه منعدمة ب 0.5% و 0.1% على الترتيب.

الجدول رقم 29: حصيلة الخدمات الغير مالية للوكالة الى غاية 2020/09/30

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	112 079
التكوين في مجال التعليم المالي العام	103 957
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	1 616
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	4 030
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	221 682
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	92 869
صالونات العرض والبيع	27 772
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	342 323

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة [/https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers](https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers)
،اطلع عليه يوم 2020/02/08 على الساعة 20:00.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان اغلب المستفيدين من الخدمات الغير مالية كانت في مجال تسيير المؤسسة و التعليم المالي العام، حيث يمثلون 63% من اجمالي المستفيدين، كذلك يمثلان هاذان المجالان الركيزة الأساسية لقيام المؤسسة، كما استفاد 27 772 شخص من صالونات العرض لتقديم سلعهم و بيعها في ان واحد، كما تعتبر هذه الفرصة فرصة جيدة للتعريف بالمنتج و تحفيز البطالين للانخراط و الاستفادة من الوكالة.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار¹. وسنوضح ذلك فيما يلي :

أولاً: وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI):

أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة، بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993 مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع، لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شبك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات، وإقامة المشروعات بحيث لا يتجاوز 60 يوماً².

أ- مهام الوكالة ترقية ودعم الاستثمار:

تتكفل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية³ :

-متابعة الاستثمارات وترقيتها.

-تقييم الاستثمارات، وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.

-التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الرسمي: <http://andi.dz/index.php/ar/a-propos> ،

اطلع عليه يوم 2020/07/08 على الساعة: 22:53.

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق ل 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، المادة 09، الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق ل 10 أكتوبر 1993، العدد 64، ص5.

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادتين 09.08، نفس المرجع، ص5.

-منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.

-مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة.

-تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم 15/12/3115 المتعلق بتنمية الاستثمار، وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 21 يوم بدلاً من 61 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها وجاء إنشاء هذه الوكالة نظراً للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ومحاولة من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات واستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية¹، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث ترتبط إدارياً بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار، وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة، اتجاه المستثمرين و هي:

أ- **المجلس الوطني للاستثمار:** يرأسه رئيس الحكومة، مكلف باقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات وتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات، والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات²، ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

1- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.

2- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة.

3- يفصل في الاتفاقيات بين الوكالة والمستثمر.

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات، أوت 2002 ص 6.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، امر 01-03، يتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 19، الصادرة بتاريخ 3 جمادى الثانية عام 1422 هـ الموافق ل 22 أوت 2001، العدد 47، ص 7.

- 4- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
- 5- يفصل على ضوء اهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن ان تستفيد من النظام الاستثنائي.
- 6- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- 7- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

ب- الشباك الوحيد اللامركزي:

ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة يهدف إلى تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع و يتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات و المؤسسات المعنية بالاستثمار¹، كالمركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالة العقارية، مديرية السكن و التعمير مديرية التشغيل مديرية الخزينة...، التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تحقيق و تسهيل الإجراءات التأسيسية و إنجاز المشاريع بشكل لا مركزي.

ت- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:²

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم، ومساعدتهم.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر 03-01، المادة 25، 23، مرجع سابق، ص 8.

² منشورات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، مرجع سابق، ص 5.

-تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك
الوحيدة كهياكل إدارية مركزية.

-المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

-تضطلع بتنظيم مؤتمرات، وملتقيات مهنية، وأيام دراسية وإعلامية.

تقوم بنشر دلائل، ومنشورات، وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار، حسب المناطق، وحسب التخصصات، في مجال الدراسات والبحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية.

ث - الحصيلة الإحصائية للوكالة من 2002 الى غاية 2017

جدول رقم 30: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب نوع الاستثمار (2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	62 334	98.58%	11 780 833	82.38%	1 098 011	89.15%
الاستثمار الأجنبي	901	1.42%	2 519 831	17.62%	133 583	10.85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>، اطلع عليه يوم

2020/02/15 على الساعة 17:00.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معظم المشاريع المستفيدة من الوكالة هي مشاريع محلية بنسبة

98.58% اما باقي المشاريع 1.42% هي مشاريع اجنبية، اما من حيث القيمة المالية للمشروع

اخذت المشاريع المحلية نسبة 82.38% اما المشاريع الأجنبية فكانت لها نسبة 17.62%،

وبمقارنة هذه النسب مع عدد المشاريع نستخلص مدى ارتفاع تكاليف الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي، أما من حيث التشغيل فقد ساهم الاستثمار المحلي بـ 1 098 011 منصب شغل بنسبة 89.15%، أما الاستثمار الأجنبي ساهم بـ 133 583 منصب شغل بنسبة 10.85%.

جدول رقم 31: توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية حسب قطاع النشاط (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	1342	2.12%	260 750	1.82%	55 240	4.49%
البناء	11 031	17.44%	1 331 679	9.31%	242 428	19.68%
الصناعة	12 698	20.08%	8 373 763	58.56%	538 558	43.73%
الصحة	1 093	1.73%	221 383	1.55%	25 968	2.11%
النقل	29 267	46.28%	1 164 966	8.15%	158 780	12.89%
السياحة	1 266	2%	1 228 830	8.59%	77 158	6.26%
الخدمات	6 531	10.33%	1 272 057	8.9%	125 014	10.15%
التجارة	2	0%	10 914	0.08%	4 100	0.33%
الاتصالات	5	0.01%	436 322	3.05%	4 348	0.35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>، اطلع عليه يوم

2020/02/20 على الساعة 18:00.

الفصل الثاني

الهيئات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان اغلب مشاريع الاستثمار المحلي كانت في قطاع النقل ب 46.28%، ثم يليها قطاع الصناعة ب 20.08%، بعدها قطاع البناء بنسبة 17.44%، ثم قطاع الخدمات ب 10.33%، اما باقي القطاعات لا تتعدى نسبتهم الاجمالية 5.87%.

اما من حيث قيمة المشاريع فنجد القيمة الأكبر ب 58.56% وهذا ما يبين غلاء المعدات الصناعية وارتفاع تكاليف هذا القطاع، ثم يليها قطاع النقل وقطاع السياحة وقطاع الخدمات بنسب متقاربة 8.15% و 8.59% و 8.9% على الترتيب، في حين ساهم قطاع الصناعة ب 43.73% من مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، ثم يليه قطاع البناء ب 19.68% من اجمالي مساهمات التشغيل، بعده قطاع النقل ب 12.89% وقطاع الخدمات بنسبة 10.15% اما باقي القطاعات فكانت نسبتهم ضعيفة و شبه منعدمة.

جدول رقم 32: توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	13	1.44%	5 768	0.23%	641	0.48%
البناء	142	15.76%	82 593	3.28%	23 928	17.91%
الصناعة	558	61.93%	2 050 277	81.37%	81 413	60.95%
الصحة	6	0.67%	12 572	0.54%	2 196	1.64%
النقل	26	2.89%	18 966	0.75%	2 407	1.8%
السياحة	19	2.11%	128 234	5.09%	7 656	5.73%
الخدمات	136	15.09%	130 980	5.2%	13 842	10.36%

الاتصالات	1	0.11%	89 441	3.55%	1 500	1.12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395> ، اطلع عليه يوم

2020/02/20 على الساعة 20:00.

من خلال الجدول أعلاه ان اغلب المشاريع الأجنبية المستفيدة من الوكالة كانت في قطاع الصناعة بنسبة 61.93%، ثم تليها قطاع البناء والخدمات بنسب متساوية 15.76% و 15.09% على

التوالي، اما باقي القطاعات فنسبهم ضعيفة ب 7.22% من اجمالي المشاريع المتبقية.

اما من حيث القيمة المالية للمشاريع فنجد قطاع الصناعة استقادة من 81.37% من اجمالي قيمة المشاريع المستفيدة من الوكالة، ثم يليه قطاع الخدمات والسياحة بنسب متساوية 5.2% و 5.09% اما باقي القطاعات قدرت نسبتهم الاجمالية ب 8.34%.

ساهم قطاع الصناعة بتشغيل 81 413 عامل بنسبة 60.95%، يليه قطاع البناء ب 23 828 منصب عمل بنسبة 17.91%، ثم قطاع الخدمات ب 13 842 منصب شغل ب 10.36%، في حين باقي القطاعات كانت مساهمتهم في التشغيل قليلة بإجمالي 10.78%.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عمومية أو خاصة أو بتعبير آخر السماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية.

أولا: نشأة الوكالة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالية قادرة على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة، ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العمالية.

ثانيا: التسمية والشخصية

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ويكون مقرها الجزائر العاصمة".¹

ثالثا: مهام الوكالة²:

- أ- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ب- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05. 165 المؤرخ في 24 ربيع الاول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها، المادة 01، العدد 32، الصادرة في 4 ماي 2005، ص 28.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05. 165، المادة 05، مرجع سابق ص 28.

- ت- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاحتها واقتراح التصحيحات الضرورية .
- ث- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- ح- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ج- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.
- خ- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها والتنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: أهدافها¹

- أ- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ب- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لاسيما في الحصول على المعلومات و تنمية أدوات التسيير.
- ت- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير منهج الحوارية و الاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: استراتيجية الوكالة

مواصلة النشاط الذي بدا في تجربة برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اساس توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجم المؤسسات وقطاع النشاط.

¹مطويات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: هيئات مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للصعوبات الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات المصغرة والصغيرة في بداية حياتها، خاصتا الصعوبات الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، قامت الدولة الجزائرية بوضع تدابير للتخفيف من حدة هذه التعقيدات ولترقية هاته المؤسسات، وذلك بتخصيص هيئات ووكالات خاصة لمرافقة هذا النوع من المؤسسات.

يمكن تعريف المرافقة على انها اجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف الى دعم منشئ مؤسسات من خلال الفهم والتحكم في المشروع والقرارات المترتبة به.¹

المطلب الأول: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب المادة الثانية عشر (12) من القانون 01-18 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية الم ص و م، "يمكن أن تنشأ مؤسسات تسمى (مشاتل المؤسسات) تتكفل بمساعدة الم ص و م ودعمها"²، حيث تم إعطاء لها التعريف الآتي:

"مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي هيئة لمساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:³

¹ محمد قوجيل، دور هيئات الدعم و المرافقة في ترقية المقاولاتية و دعم التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة: 2010-2011، 18 ماي 2011، جامعة احمد بوقرة ببومرداس، ص 121-122

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المادة 01، العدد 13 الصادرة في 26 فيفري 2003، ص 13-14.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 02، نفس المرجع، ص 14.

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في ميدان البحث.

أولاً: أهداف المشاتل.

تتوخى المشاتل الأهداف الآتية:¹

- تطور التآزر مع المحيط المؤسسي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصب على المدى المتوسط، عاملاً استراتيجياً في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

ثانياً: مهام المشاتل.

تتكلف المشاتل بما يلي:²

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 03، نفس المرجع، ص 14.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 04، 05، 06، 07، نفس المرجع، ص 14.

- تقديم إرشادات خاصة.
- تتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.
- تقدم المشتلة فيما يخص شروط تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري لمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- توفر المشتلة أيضا بناءا على طلب المؤسسات المختصة الخدمات المشتركة الآتية:
- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس.
- توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق.
- استهلاك الكهرباء والغاز والماء.
- تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني المحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.
- مشتلة المؤسسة بصفقتها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، فهي تكلف تبعا لدفتر الشروط تتبعات الخدمة العمومية بما يلي:¹
- تقديم استشارات خاصة.
- فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة
- دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المادة 02، مرجع سابق، ص 17.

- إعداد مخطط توجيه لمختلف القطاعات والنشاطات التي تحتضنها المشتلة.
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها.
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.
- وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية.
- تلزم مشتلة المؤسسة بإعداد برنامج عمل وعرضه على الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للمصادقة عليه كل بداية سنة.
- تلزم المشتلة بمباشرة العمليات الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة لها على أساس برنامج مصادق عليه بقرار من الوزير الوصي.
- تلزم المشتلة باطلاع الوزير الوصي دوريا بحالة تنفيذ برنامج العمل المقرر والمصادق عليه.
- تعد المشتلة سنويا ميزانية السنة المالية الموالية والتي تضمن:
 - حصائل وحسابات نتائج المحاسبة التقديرية مع التزامات المشتلة اتجاه الدولة.
 - برنامج مادي ومالي للاستثمار، ومخطط الأعمال.

ثالثا: طريقة احتضان المؤسسات على مستوى المشاتل

تتم عملية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من المراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى استقبال الملفات ودراستها وكذلك مناقشة المشاريع التي يتقدم بها أصحاب المؤسسات، من خلال المقابلات الشخصية أين يتم التأكد من جدية صاحب الفكرة ومدى مصداقية تحققها.

أما المرحلة الثانية تشمل دراسة المشروع، هذاعن طريق دراسة جدوى المشروع اقتصاديا، ماليا وفنيا، ثم تليها المرحلة الثالثة أين يتم التعاقد مع المؤسسة أو صاحب المشروع، حيث يخصص لها مكان مناسب طبق الخطتها، وهنا يتم احتضان المشروع وبدأ النشاط الفعلي للمؤسسة، أما

بالنسبة للمرحلة الأخيرة، يتم من خلاله متابعة وتأطير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات بنفسها، وهذا خلال فترات زمنية معينة¹.

3- حصيلة المشاتل الإحصائية فترة 2011-2019

جدول رقم 33: حصيلة المشاتل الإحصائية فترة 2011-2019

عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل المستحدثة	
2011	33	19	68
2012	29	28	363
2013	46	46	308
2014	134	104	1025
2015	135	84	397
2016	158	70	576
2017	161	83	546
2018	186	93	539
2019	152	61	463
المجموع	1034	588	4285

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 31، 36، وزارة الصناعة والمناجم، 2020، ص 24.

نلاحظ من خلال الجدول تطور ملحوظ في عدد المشاريع المحتضنة وهذا ما يبين وعي حاملي

المشاريع بأهمية المحاضن حيث تم انشاء عن طريقهم 588 مؤسسة التي بدورها قامت بتوفير

¹ الشريف ربحان، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 17 و 18 افريل 2012، ص 07.

4285 منصب شغل، و لكن تبقى هذه النسبة قليلة مقارنة بالدور الفعال التي تقدمه هذه الأخيرة، فعلى الدولة القيام بدورات تحسيسية و التشجير بهذه الآليات حيث يتمكن من معرفتها عدد اكبر من حاملي المشاريع.

المطلب الثاني: مراكز التسهيل

مراكز التسهيل هي هيئات تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع إعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص "المراكز"، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

أولاً: أهداف مركز التسهيل²

- أ- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- ب- تطوير ثقافة المقاولاتية.
- ت- ضمان تسيير الملفات التي تحض بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.
- ث- تقليص آجال انشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها،
- ج- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين.
- ح- مكان اللقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

¹ - مدونة النصوص القانونية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

² الموقع الرسمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة على الرابط: http://dim-msila.dz/?page_id=2 ، اطلع عليه بتاريخ 2018/02/12، على الساعة 18:20.

خ- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

د- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي.

ذ- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.

ر- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.

ز- انشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات،

س- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

ش- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد الوطني والدولي.

ثالثا: مهام مركز التسهيل¹

أ- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.

ب- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.

ت- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مساهم المهني.

ث- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.

ج- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرص الإستثمار والدراسات القطاعية

والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.

ح- تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير

الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ- دعم تطوير القدرة التنافسية.

¹ الموقع الرسمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، مرجع سابق.

د- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

رابعاً: خدمات مركز التسهيل¹

إن مركز التسهيل يتدخل من أجل مساعدة حاملي المشاريع وأفكار المشاريع بالطرق التالية:

أ- الإستقبال والتوجيه.

ب- التكوين في:

1- كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة.

2- كيفية إعداد مخطط الأعمال.

3- التسويق.

4- المحاسبة والمالية.

ت- المرافقة في:

1- تخطي العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع في مرحلة الإجراءات الإدارية.

2- المرافقة في عملية تكوين وتأهيل المؤسسة.

3- المرافقة في تحضير مخطط الأعمال.

4- المرافقة في تقديم الملف المالي.

5- المرافقة في مرحلة انطلاق النشاط والتسويق.

¹الموقع الرسمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، مرجع سابق.

خامسا: الحصيلة الإحصائية لمراكز التسهيل من 2011-2019

جدول رقم 34: عدد المشاريع المحتضنة من قبل مراكز التسهيل من 2011-2019

عدد المشاريع المستقبلية	عدد المشاريع المرافقة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل المستحدثة
2011	2721	742	109
2012	4180	2052	587
2013	2063	1132	291
2014	4378	1735	675
2015	3150	1550	957
2016	2390	1256	148
2017	1142	586	62
2018	2817	863	204
2019	1947	711	185

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد

36، 31، 34، وزارة الصناعة والمناجم، 2020، ص 24.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تقريبا 50% من المشاريع المرافقة من طرف مركز من تم مرافقتهم كما نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع المرافقة من فترة 2011 الى سنة 2015 ثم بدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة، وبعد تقربنا الى المركز الأكثر نشاطا مركز التسهيل لتيبازة من اجل معرفة السبب الحقيقي، فقد تم اخبارنا ان حاملي المشاريع الذين تقدموا الى المركز، كانوا مبعوثون من

طرف الوكالات الداعمة لأخذ نظرة على المشروع المراد إنجازه، ولكن فور استفادتهم من الوكالات يقومون بالاختفاء وعدم الرد على الهاتف بعدها.

وبعد تجميد عدة قطاعات من طرف الوكالات الداعمة لتتبع هذه الأخيرة، قل الطلب على المرافقة تلقائياً.

المطلب الثالث: الهيئات المرافقة الأخرى

أولاً: المجلس الوطني الاستشاري

أ- تعريف المجلس الوطني الاستشاري

هو جهاز استشاري مكلف بترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة و السلطة العمومية من جهة أخرى، و ينشأ هذا المجلس لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يكون مقره بالجزائر، كما أن المجلس يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يجتمع المجلس في دورة عادية مرتين بناء على استدعاء من رئيسه، و في الدورة غير عادية بناء على الاستدعاء من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

ب- مهام المجلس الوطني الاستشاري:

يسهر المجلس على تنفيذ المهام التالية² :

1- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين

والاقتصاديين، حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 03-80، مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، يتضمن إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة، العدد 13، والمتوسطة، المادة 1-2، ص 22.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 03-80، المادة 3، مرجع سابق، ص 22.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

- 2- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية، وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل
- 3- والجمعيات المهنية، من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع. يتشكل المجلس الوطني الاستشاري من جمعية عامة ورئيس ومكتب، حيث أن المكتب يتشكل بدوره من 10 أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة، بالإضافة إلى هذه التشكيلة نجد أن المجلس يضم اللجان الدائمة والمتمثلة في:

1- اللجنة الاستراتيجية والدراسة والتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- اللجنة المالية الاقتصادية.

3- لجنة الاتصال وتحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية.

2- لجنة الشراكة وترقية الصادرات.

ثانيا: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة

أ- تعريف البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة:

هي جمعية ذات غرض غير مبرح، تم إنشاؤها في عام 1991، وتتكون من مؤسسات عمومية

وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة، بإشكالها المختلفة.¹

ب- مهام البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة:²

تتكفل البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بالمهام التالية:

- 1- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.
- 2- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والشراكة على المستوى الوطني والدولي.

¹ نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص 267.

² لخلف عثمان مرجع سابق ص 234.

3- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حالياً، والتي سيتم إنشائها.

4- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.

5- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.

6- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

7- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذه الفصل إبراز أهم هيئات وآليات الدعم والمرافقة التي تعمل في سبيل تنمية وتطوير ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن خلال النظر إلى إسهامات هذه الهيئات والآليات وقدرتها وكفاءتها على مساعدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى حقيقة مفادها أنه وبالرغم من الإمكانيات المالية والمادية الضخمة التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع وتوفر الإرادة السياسية الواضحة لتحقيق ذلك، إلا أن النتائج المحققة من خلال تطبيق مختلف البرامج الحكومية تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا ما تعكسه الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع والتي تعود في نظري لغياب سياسة واضحة المعالم والأهداف لدعم نشاط القطاع، متناسبة ومتكاملة مع السياسة العامة للإصلاحات الاقتصادية.

الفصل الثالث

دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

رغم تناولنا في الفصول السابقة واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، والأطر التشريعية والبرامج التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، وقيامنا بدراسات تحليلية لمختلف نتائج هذه البرامج، وكذلك تطرقنا الى الوكالات والاليات التي وضعتها الدولة لتطبيق هذه الاخيرة، الا ان ذلك غير كاف إذ لا بد من إسقاطه على الواقع العملي بغية معرفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تطبيقها للبرنامج الوطني للتأهيل، التي أسست من اجل تطبيقه.

فقد اخترنا مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي شملها البرنامج الوطني للتأهيل في حلتها الجديدة، و ذلك لأسباب عدة أهمها أنها محددة في عنوان دراستنا، كما أنها تلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعل عملها و نتائجها على قدر كبير من الحساسية خاصة بعد تبنيها برنامج التأهيل، حيث سمحت لنا دراستنا الميدانية على الاطلاع على ثقافتها، أين لمسنا فيها اتجاهها كبيرا نحو أنماط و نوع المؤسسات و قطاع نشاطها الراغبة في الانخراط ضمن البرنامج ، و مدى اهتمامها بالبرنامج وهل استفادت فعلا من مزايا و تسهيلات التي تدخل ضمن فعاليات هذا البرنامج، وهل تم تأهيلها حقا.

فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين عملية التشخيص والتأهيل، فالتأهيل يمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي للتعرف على واقع المؤسسة، يتبعه عملية التشخيص أكثر عمقا، من خلال معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص والتهديدات ومن ثم إعداد مخطط واستراتيجية التأهيل وفق النتائج المتحصل عليها من عملية التشخيص.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي إطار هذا السياق سنتناول في هذا الفصل، دراسة حالة مؤسسة في إطار الوكالة، وذلك لفهم مراحل التأهيل ميدانياً، وكذلك طبيعة الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات المستفيدة من الوكالة وكيفية إجراءاتها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

- دراسة حالة مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- اختبار صحة الفرضيات

المبحث الأول: دراسة حالة مؤسسة متوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى توضيح اجراءات عمل الوكالة بموجب اتفاقية رقم 0002 من 2012/08/15 الى 2012/10/15 المنعقدة بين ANDPME ومؤسسة «X» لإنتاج الأجبان والغرض من هذه الاتفاقية هو القيام بعملية تشخيص المؤسسة من اجل كشف النقائص والعراقيل التي تواجه المؤسسة في عملية التسيير واقتراح وعرض عمليات التأهيل لتطوير القدرات التنافسية و لرفع مستوى التسيير وذلك بتحسين مستوى المسيرين والادارة بصفة عامة وتفجير قدرات العاملين.

المطلب الأول: بطاقة تعريف المؤسسة ولمحة تاريخية عنها

أولاً: .بطاقة تعريف المؤسسة:

-الاسم: SARL X.

-سنة النشأة: XXXX/XX/XX.

-سنة بدء النشاط: XXXX/XX/XX.

-المسير: X

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-العنوان: الجزائر العاصمة.

-نوع النشاط: الصناعة الغذائية.

-النشاط الرئيسي: انتاج الجبن المذاب.

-النشاط الثانوي: تعبئة وتغليف الاجبان.

راس المال: 200.000.000 دج.

عدد العمال 120 عامل.

ثانيا: لمحة تاريخية عن المؤسسة المتوسطة SARL X 1996- لقد قام الشريكين بانشاء مؤسسة

ذات راس مال 100.000 دج تحت التسمية Y وفي نفس السنة دخل شريكين جدد ساهما في زيادة

راس المال حيث وصل الى 2.000.000 دج.

1997- تغيرت تسمية المؤسسة من SARL Y الى SARL x، كما عرفت المؤسسة نشاط جيد في

الانتاج حيث أصبح راس مالها 100.000.000 دج.

2001- في 16 فيفري تنازل السيد X بحصته في المؤسسة الى السيد R وقام بالانسحاب من

المؤسسة. فأصبحت ملك للشركاء الثلاثة فقط ولكن راس المال لم يتاثر بل ازداد حيث بلغ في

04/11 ب 201.000.000 دج مقسم الى ثلاث اجزاء متساوية للشركاء.

2003- في 21 افريل قام السيد R بترك منصب المسير الى السيد T، الذي تنازل هو الآخر عن

هذا المنصب الى السيد U في 29 سبتمبر.

قامت المؤسسة بتوسيع اهدافها وذلك بتقسيم نشاطها الى قسمين: تجارة بالجملة للحليب ومشتقاته

والتجارة بالجملة للمنتوجات التي لها صلة مع التغذية الانسانية.

2007- ازداد توسع النشاط فأصبحت المؤسسة تقوم بنقل و توزيع البضائع و البيع بالتجزئة.

2008- انتقال منصب المسير من السيد U الى السيد A .

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2011- في 15 نوفمبر بيعت مؤسسة X الى الاخوة B.

3.منتجات المؤسسة: انتاج مختلف اصناف الأجبان.

المطلب الثاني: تشخيص مختلف وظائف المؤسسة

أولاً: تشخيص الادارة:

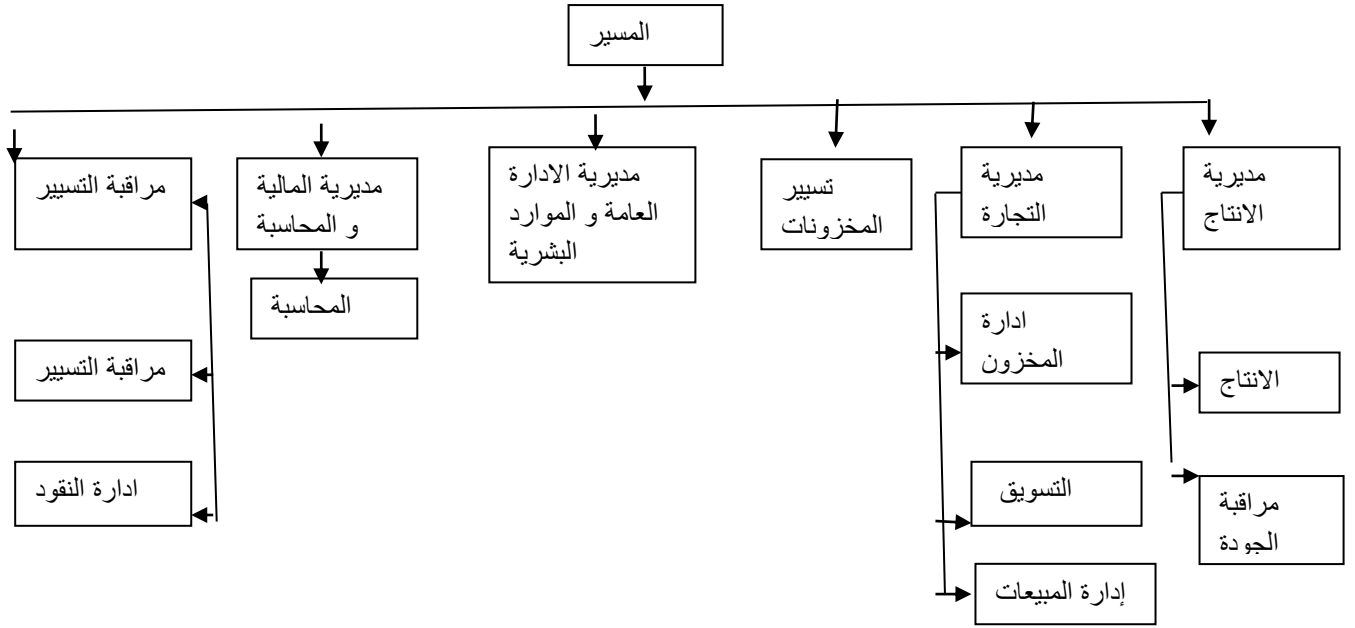
- للمسير كل الحقوق التصرف في عملية التسيير حيث يشرف على مراقبة كل نشاطات المؤسسة والتنسيق بينها الا ان القرارات المصيرية تؤخذ بعد التشاور مع المساهمين.
- رغم ان مجال التسيير واسع الا ان المسير يبقى مصر على التشاور مع المساهمين لأخذ القرارات الاستراتيجية للتسيير، لفعالية أكبر وتحقيق رضى الجماعة.
- يمكن عقد اجتماعات في اي لحظة تحسبا لأي طارئ كما تعقد اجتماعات بصفة دورية بين المسير والمساهمين أو بين المسير ورؤساء المصالح.
- _ يقوم كل من المسير ورؤساء المصالح بتقديم تقارير عن الوضعية بصفة دورية واجبارية.

ثانياً: تشخيص التنظيم والموارد البشرية

- أ- تشخيص التنظيم: ان الهيكل التنظيمي المنتهج من طرف مؤسسة X لا يتوافق مع أي من المعايير المعروفة، ولكنه يتقارب مع الهيكل التنظيمي الوظيفي، حيث يركز على خط قيادة واضح، وخط استشارة.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (1): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة X



المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

ب- تشخيص الموارد البشرية: شغلت مؤسسة X 120 عامل في نهاية سنة 2011. قسمت

القوى العاملة حسب فئات و درجات في العمل كالتالي:

جدول رقم(35): تطور القوى العاملة من (2007-2011) للمؤسسة X

فئة القوى العاملة	2007	2008	2009	2010	2011
الاطارات	9	11	11	12	13
المشرفين	17	18	20	20	19
المنفذين	84	86	84	85	88
المجموع	110	115	115	117	120

المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بصفة عامة بقيت القوى العاملة للمؤسسة مستقرة ماعدى بعض التغيرات الطفيفة كفاءة الاطارات عرفت زيادة اجابية طفيفة اما فئة المشرفين عرفت تغيرات متذبذبة.

ت- تشخيص نظام المعلومات:

1- الادوات و الوسائل المستعملة في التسيير:توجد شبكة تسمح لكل المستخدمين المصرح

لهم، بالحصول على المعلومات الخاصة بالتسيير.

2- للمؤسسة هيكل تنظيمي واضح.

3- المؤسسة لا تتوفر على نظام مراقبة الميزانية.

4- لا تعتمد مؤسسة X على المحاسبة التحليلية و لكن مصلحة مراقبة الجودة، قبل البدء في

أي انتاج،يقوم بحسابات للتأكد من ربحية المنتج.

5- لا توجد لوحة قيادة كوثيقة رسمية لكن نجد تقرير شهري تقدمه كل مصلحة يحتوي على

ملخص النشاطات التي قامت بها خلال هذه الفترة.

6- تقوم المؤسسة بإعادة صياغة المعلومات كلما تطلب الأمر حتى و ان لم تكن الفترات

متساوية.

ث- تشخيص الانتاج و المشتريات

تستخدم مؤسسة X مواد أولية تتحصل عليها من الأسواق المحلية التي تسهل عليها الحصول على

متطلباتها في وقت وجيز عكس المواد الأولية المستوردة التي تواجهها عراقيل ادارية تخص آليات

الاستيراد من جمركة و غيرها. الا أن المواد المستوردة تبقى لها حصة الأسد نظرا لجودتها الجيدة و

بأسعار معقولة.

و من جهة تسعى المؤسسة الى خفض من تكاليف الانتاج و هذا بالتفاوض مع عدة مومنين من

أجل الحصول على السلعة بأقل تكلفة و الحفاظ على نفس مستوى الجودة.

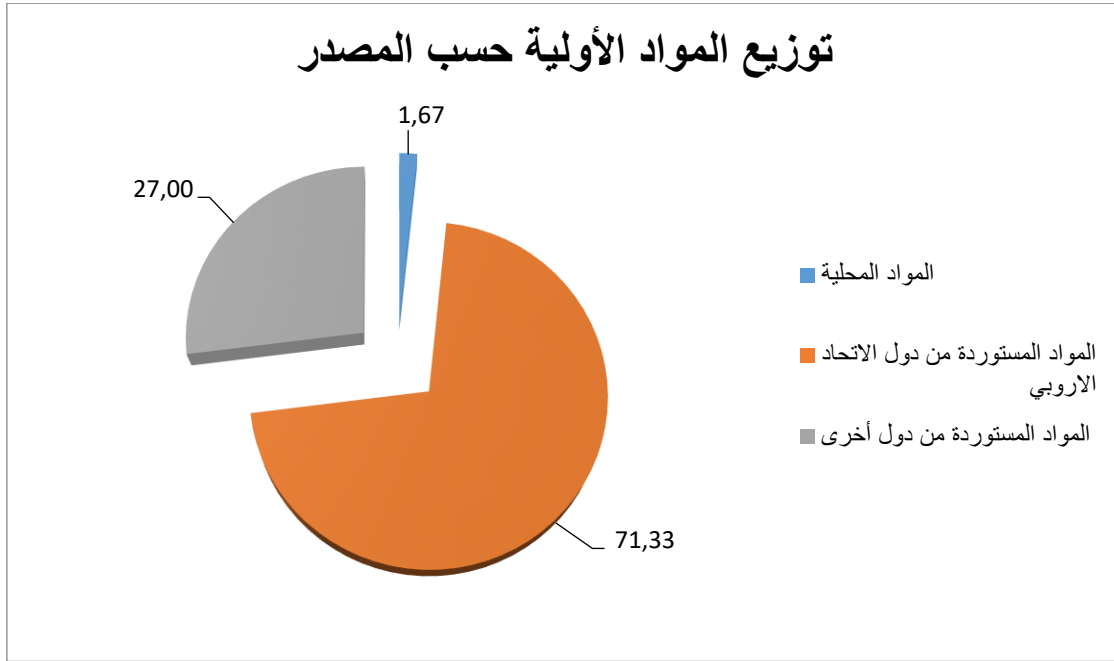
الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (36): يوضح مختلف المواد الأولية المعتمد عليها في عملية الانتاج.

المواد المحلية	المواد المستوردة من دول الاتحاد الاربوي	الموارد المستورة من دول اخرى	
			المواد الأولية
0%	90%	10%	غبرة الحليب
0%	100%	0%	جبن الشيدار
0%	0%	100%	مواد دسمة نباتية
0%	0%	0%	مادة الكازيين
0%	0%	100%	طحين الذرى
15%	52%	33%	ملح
			المواد نصف مصنعة
0%	100%	0%	جبنة إيدام
0%	100%	0%	جبنة فودا
0%	100%	0%	جبنة ماسدام

المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

الشكل رقم (2): يوضح توزيع المواد الأولية حسب مصدرها



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول اعلاه.

ح- تشخيص الوضعية التجارية:

1- تطور رقم الأعمال الإجمالي:

إن رقم أعمال مؤسسة X عرفت نمو مستمر في فترة ما بين 2007 و 2011 عكس فترة 2003-

2007 الذي تميز بتراجع شديد في نشاط المؤسسة و بالتالي انخفاض في رقم الاعمال.

في 2011 تصاعدت مبيعات X إلى 38.09% خلال هذه المدة بمعدل نمو السنوي المتوسط قدره

7.62%، لو أخذنا بحوث السنوات الثلاثة الماضية فقط للاحظنا تقدم نمو رقم الأعمال من

8.25% سنة 2008 إلى 9.35% سنة 2009 وتواصل هذا التصاعد حتى بلغ 18.23% سنة

2010.

وبرأيي هذا النمو الملاحظ يبقى منخفض نسبيا بالنظر لقدرات المؤسسة والقيود المتعلقة

بالتوازن المالي، وحاجتها لتوليد تدفق نقدي كاف لتمويل تجديد معداتها.

2- معلومات حول الزبائن:

يقدر عدد زبائن مؤسسة X سنة 2011 ب 293 زبون موزعون كالتالي:

- 282 بائع بالتجزئة

- 8 موزعين

- 3 مطاعم

و اصدرت المؤسسة 502 فاتورة 282 لبائعي التجزئة، 192 فاتورة للموزعين و 28 للمطاعم.

3- معلومات حول المنافسين:

يتميز سوق الاجبان بانه سوق ذو روح تنافسية قوية على المستوى الوطني، و لهذا يجدر الاشارة

ان منافسي المؤسسة يتمتعون بامكانيات معتبرة، و تعد علاماتها التجارية معروفة عند الزبائن، كما

لديها خدمات تسمح لها بالتوزيع في كل انحاء الوطن و في الوقت المناسب.

ان الوضعية المالية لكل من مؤسسة «F» و «S» تسمح لهم بالتفاوض مع المؤسسات التي

تمونها بالمواد الاولية، ما يسمح لهم من جهة اخرى بالحصول على مواد أولية ذو جودة عالية.

زيادة على العلامات الوطنية، يتوفر السوق على انواع مستوردة و التي تباع باسعار عالية بالنسبة

للمنتوج الوطني.

4- معلومات حول السوق:

لا يوجد فرع لدراسة سوق ، ما يؤدي الى صعوبة القيام بدراسة موثقة لحصة المؤسسة في السوق

على المستوى الوطني، الجهوي و المحلي.

بينما اذا قمنا بعد قدرات النتائج لمختلف المنافسين سوق الجزائري للأجبان ، نجد ان للمؤسسة

حصة سوقية قدرها 5% حسب مسيري المؤسسة، و هي نتيجة لا بأس بها في مجال ذو تنافسية

عالي ويشهد نشاط كبير.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج- . التشخيص المالي:

حجم الهيكل يقتصر على عامل واحد، فهذه الوظيفة تؤديها مسؤولية المحاسبة التي تملك شهادة اتقان فنيات المحاسبة CMTC و شهادة في الاقتصاد والقانون CED كما تملك خبرة 19 سنة في المهنة مما يسمح لها بإتقان وتأدية والتحكم في المهام بأحسن وجه.

الوسائل المستعملة لتسيير الوظيفة تتمثل في برنامج تسيير المحاسبة الذي يعطي الارتياح لمستخدمه وجناح مكتب للقيام بالتقارير، هذه الوسائل تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب وجميع البيانات اللازمة لمراقبة جيدة لهذه الوظيفة.

جدول رقم (37): جدول حسابات النتائج: الوحدة: بالدينار

حسابات	البيان	N-2 (2009)	N-1 (2010)	N 2011
70	المبيعات	157.627.132	339.113.194	536628930
72	+المخزون	117.618.727	41.054.884	40.603.254
73	= الإنتاج	275.245.859	380.168.079	576.000.193
61	- الاستهلاك	248.008.162	343.580.349	512.416.082
81	= القيمة المضافة	27.237.697	36.587.729	83.584.110
63	- مصاريف العمال	11.769.210	12.453.801	1.468.321
64	- ضرائب و رسوم	2.259.362	5.049.972	10.353.655
83	=الفائض الاجمالي	13.209.125	19.083.955	58.546.134

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

			للاستغلال	
65	- مصاريف مختلفة	53.201	853.065	15.254
68	-مخصصات الاهتلاكو المؤونات	4.965.284	5.014.184	9.870.144
84	= النتيجة العملياتية	8.088.643	13.216.706	48.660.736
66	- مصاريف مالية			3.109.954
76	= النتيجة المالية	8.088.643	13.216.706	45.550.782
889	- الضريبة على الارباح		2.675.473	8.808.115
88	النتيجة الصافية	8.088.643	10.541.234	36.742.667

المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

التعليق على الأرصدة الوسيطة

رقم الأعمال: نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى مما يدل على القوة البيعية للمؤسسة.

القيمة المضافة: نلاحظ أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة خلال السنوات الثلاث موجبة ومتزايدة من سنة إلى أخرى مما يدل على فعالية نشاط المؤسسة أي أن المؤسسة قادرة على خلق ثروة صافية كافية لتغطية مختلف تكاليف الاستغلال.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفائض الإجمالي للاستغلال: نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال يتزايد من سنة إلى أخرى وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع القيمة المضافة و انخفاض الضرائب و الرسوم مما يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها و التوسع في نشاطها.

النتيجة العملياتية (قبل النتيجة المالية): نلاحظ أن نتيجة الاستغلال المحققة من طرف المؤسسة تزداد من سنة إلى أخرى مما يدل على فعالية نشاط المؤسسة.

النتيجة المالية: نلاحظ أن نتيجة الدورة موجبة و تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال مما يدل على فعالية المؤسسة في نشاطها الصناعي.

النتيجة الصافية: نلاحظ أن النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة موجبة وفي تزايد من سنة لآخرى مما يدل على فعالية أداء المؤسسة.

خ- تشخيص التكوين:

لا تهتم المؤسسة بعنصر التكوين، فالتكوين الوحيد الذي تقوم به المؤسسة هو التكوين على تأدية الوظيفة فقط.

د- إعداد موجز لنقاط القوة والضعف:

بعد القيام بمختلف عمليات التشخيص لوضعية المؤسسة تم تحليل محيط المؤسسة فتم استخلاص نقاط الضعف و القوة و الفرص و التهديدات التالية:

1- تحليل المحيط الداخلي للمؤسسة X:

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (38): تحديد نقاط الضعف و القوة للمؤسسة.

نقاط القوة	نقاط الضعف	
- المسؤوليات محددة و الانضباط. - الاستفادة المثلى من مهارات المؤسسة. - معرفة جيدة للمشاكل التي تواجهها المؤسسة.	- الهيكل التنظيمي غير متناسق وغير متوازن. - وظائف غير متناسقة فيما بعضها في نفس المصلحة. - الهيكل التنظيمي مهدد بنزاعات. - بعض المصالح تقوم بوظائف ليست من صلاحياتها.	التنظيم
- مسير من طرف مهندس. - يحتوي على شبكة عامة تتضمن كل الوظائف. - جميع الشبكات مؤمنة. - عملية الدخول إلى النظام مشفرة. - تتم عملية مراقبة و حماية النظام يوميا.	- غياب خطة تسيير النظام الالي. - غياب التناسق بين الوظائف المختلفة. - دعائم النظام الالي سطحية وغير كافية بالنسبة لبعض الوظائف. - الإجراءات غير مدونة.	نظام المعلومات

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الموارد البشرية	- توفر الدفاتر القانونية ممضية. - النظام الداخلي متوفر. - توفر الرغبة الحسنة لدى المكلف بهذه الوظيفة. - متابعة منظمة لتسيير العمال.	- الملفات الشخصية للعمل غير كاملة. - عدم توفر إجراءات تسيير الموارد البشرية. - عدم توفر تقارير خاصة بالوظيفة (تقرير شهري أو سنوي). - الدفاتر القانونية غير مدونة بالطريقة اللازمة - غياب التصريحات الاجتماعية. - عدم توفر ملفات العمال المؤقتين.
التجارة	- حيوية فريق قسم التجارة. - وضعية تنافسية جيدة للمؤسسة. - المؤسسة تتمتع بسمعة جيدة في السوق. - أسعار تنافسية للمؤسسة. - سلعتين تتصدر قائمة المبيعات وهي مطلوبة في السوق.	- معرفة ضعيفة للسوق. - مراودة التنقيب على السوق ضئيلة. - برنامج تسويق وإشهار ضعيفة. - عدم الإنصات الجيد للزبون. - عدم التحكم في الهامش التجاري. - غياب إجراءات تسيير المبيعات.

المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

2- تحليل المحيط الخارجي للمؤسسة X:

جدول رقم (39): يمثل مختلف الفرص و تهديدات المؤسسة:

الفرص	التهديدات	
- توفر أدوات التحكم في المعطيات جيد.	- تعرض المؤسسة للتهديدات التي تخص هذا المجال من فيروسات وغيرها.	نظام المعلومات
- الاعتماد على عقود ما قبل التشغيل لتقليل تكاليف العمل .	- مراقبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	الموارد البشرية
- دعم الدولة لتجديد التجهيزات (قرض مخصص لإعادة التأهيل).	- تأخر الإدارات للإجابة على مراسلات المؤسسة. - بطء إجراءات الجمركية في استخراج البضائع.	الانتاج
- الطلب المتزايد على مشتقات الحليب.	- روح تنافسية عالية. - احتمال ارتفاع أسعار المادة الأولية. - تقنين سير الوزن الثقيل ليلا (بالنسبة لولاية الجزائر).	التجارة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المالية	- طرق التخفيف التسديد. - اجراءات التسهيل في وثائق الدفع.	- عدم استقرار القوانين المالية وقوانين الصرف.

المصدر: التقرير النهائي لتشخيص المؤسسة X.

نلاحظ من الجدول أعلاه انه رغم نقاط الضعف إلا أن كفاءات الميسرين والإدارة الجيدة سمحت لها بتحقيق تطور بالرغم من أنها لم تحقق الإقلاع الفعلي ومع ذلك فإن مؤشرات الأداء للمؤسسة تبين استنفاد حدود قدراتها ويستلزم استغلال موارد جديدة تقنية، تنظيمية، مالية وبشرية. وذلك لخلق قيمة مضافة تسمح لها بالتطور الفعلي.

الحلول المقترحة هي:

- ك تكوين اهم المعنيين في التسيير والادارة.
- ك انشاء التنظيم الضروري واجراء توظيف المؤطرين في المناصب التي تعرف نقائص.
- ك تنظيم اجتماعات لضبط جميع الاختلالات وتحديد أسبابها واقتراح خطة عمل لمعالجتها عن طريق تعريف المسؤوليات،الوسائل والآجال.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: استراتيجية التطوير و مخطط التأهيل

أولاً: استراتيجية التطوير

إن تحليل نتائج التشخيص ينبغي أن تؤدي إلى إيجاد استراتيجية خاصة بالمؤسسة ويتوقف ذلك على القيام ب: تدوين اجراءات الضرورية للتسيير الحسن للمؤسسة والمتعلق بإجراءات تسيير المشتريات والمؤونات، لمخزونات، الإنتاج، الصناعة، نظام الجودة، المبيعات، الموارد البشرية، الخزينة، المحاسبة والجرد، وتدوين دليل التنظيم.

أ- وضع معايير الإنتاج والجودة.

ب- وضع برنامج محاسبة تحليلية.

ت- تدوين التدفقات المادية والمالية داخل المؤسسة.

ث- وضع نظام (GPAO) تسيير الإنتاج عن طريق الحاسوب.

ج- وضع نظام تسيير المخزونات فعال.

ح- مراجعة للهيكل التنظيمي.

خ- وضع برنامج لتكوين الموظفين والإداريين من أجل تطوير المهارات والمردودية.

د- تجديد آلات الإنتاج.

ذ- وضع نظام الاشهاد عن المطابقة لمعيار (HACCP) تسيير الحماية الغذائية.

ثانياً: خطة التأهيل

لتحقيق إستراتيجية التأهيل السابقة وضعت الوكالة خطة الدعم والتأهيل التي تتضمن خمسة مشاريع ركزت من خلالها على:

أ- التكوين والتأطير.

ب- إدارة الابتكار، النوعية والتصدير.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ت-الإستثمار في الأنظمة المعلوماتية (تطوير و إطلاق موقع على الأنترنت).

ث-اقتناء نظام تسيير الإنتاج بإشراف الحاسوب GPAO ونظام HACCP.

ج- -الاستثمار في معدات الانتاجية.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال بطاقات المشاريع التالية:

- بطاقة مشروع تجديد تجهيزات الإنتاج:

أ- الهدف من المشروع:

1- تحسين الانتاجية.

2- الرفع من استخدام قدرات الانتاج.

3- تحسين تكنولوجيا التجهيزات.

4- تخفيض الأعطاب والتوقفات التقنية.

5- الرفع من الانتاج.

6- تحسين نوعية المنتوجات.

ب-محتوى المشروع:

1- تجديد تجهيزات الانتاج بتكلفة 150.000.000 دج بدءاً بأقدم التجهيزات او التجهيزات

الرئيسية في عملية الانتاج والتي تساهم في الرفع من استخدام قدرات الانتاج والرفع من

المردودية وانتاجية العمال.

2- استثمار تجهيزات الانتاجية بمبلغ 15.000.000،00 دج.

3- استثمار تجهيزات ذات أولوية بمبلغ 30.000.000،00 دج.

ت-مدة الإنجاز: 60 شهر.

برنامج الانجاز: 2013: 30.000.000 دج.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2014: 30.000.000 دج.

2015: 30.000.000 دج.

2016: 30.000.000 دج.

2017: 30.000.000 دج.

ث-مخطط التمويل:

1- التمويل من الاموال الخاصة: 105.000.000 دج.

2- التمويل البنكي: 45.000.000 دج.

ج- مساعي المشروع:

المؤسسة تبحث عن القروض البنكية ذات نسبة فائدة منخفضة.

أ- بطاقة مشروع الاستثمار غير مادي:

1- الهدف من المشروع:

- تحسين الانتاجية.

- تحسين المنافسة.

- تخفيض التوقفات التقنية والأعطاب.

- تخفيض الخسارة.

- التحكم في التكاليف.

2- محتوى المشروع:

- شراء برنامج GPAO وبرنامج المحاسبة التحليلية.

- وضع اجراءات تسيير هذه البرامج.

- تكوين العمال المشرفين على العمل بهذه البرامج.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- مدة الانجاز: 60 شهر.

4- برامج الانجاز: الثلاثي 2013 3.000.000

5- مخطط التمويل:

- تمويل من المؤسسة: 1.800.000.

- تمويل من الدولة: 1.200.000.

6- مساعي المشروع:

تبحث المؤسسة عن تمويل الدولة للمشروع بنسبة 40% من مبلغ المشروع طبقا للقوانين السارية.

بطاقة مشروع التكوين والمساعدة الخاصة:

أ- الهدف من المشروع:

1- التحكم في تسيير المؤسسة.

2- تحسين جودة ونوعية المنتج.

3- تقليص المخاطر المتعلقة بالنشاط.

ب- محتوى المشروع:

تشمل المرافقة اجراءات التنظيم، الانتاج، التوزيع والرقابة، التي تعد اساسية حيث يجب التأكد من وجودها في المؤسسة.

ت- مخطط التمويل:

1- التمويل من أموال المؤسسة: 200.000 دج.

2- التمويل من الدولة: 800.000 دج.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض الأساليب والإجراءات المختلفة المتعلقة بإجراء الدراسة الميدانية من خلال تبين منهجية الدراسة وأداتها، الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة ختاماً باستعراض، تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الأول: منهج والبيانات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

تم استخدام منهجين أساسيين في هذه الدراسة وهما كل من المنهج الوصفي والتحليلي.

أ- المنهج الوصفي:

حاولنا من خلال هذا المنهج وصف كل ما يتعلق بالمؤسسة المستقبلية " الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال الإشارة إلى مختلف برامجها ووصف سياساتها التأهيلية بالإضافة إلى الوقوف على أهم النتائج المحققة من طرف الوكالة وقوفاً وصفيًا.

ب- المنهج التحليلي:

يتجلى استخدام هذا المنهج في تحليل آراء المستقيين حول الوكالة لا سيما دورها في التأهيل الفعلي لمؤسساتهم من خلال قائمة استبيان موزعة على أرباب العمل المعنيين بهذه الدراسة.

ثانياً: البيانات المستخدمة في الدراسة:

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- أ- **البيانات الأولية:** تم جمع البيانات الأولية من خلال قائمة الأسئلة التي تم تصميمها و توزيعها على عينة و مجتمع البحث، و قد تم جمع المعلومات الضرورية للبحث، ودراسة هذه البيانات باستعمال برنامج التحليل الإحصائي spss، و هذا من خلال استخدام الاختبارات و المعالجات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى أفضل وصف وتحليل لمتغيرات الدراسة و العلاقات المختلفة بينها، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع بعض الإطارات في وزارة الصناعة والوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و هذا من أجل استقاء كل البيانات والمعلومات الخاصة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وواقع تأهيلها مع العمل على الوصول إلى دور الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل هذا التأهيل
- ب- **البيانات الثانوية:** تم استخدام البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على مختلف الدوريات والمراجع والوثائق و التقارير التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع قيد الدراسة، و هذا من اجل إثرائه أكثر، وتم التعرض لكل المصادر التي رأينا انها تثبت وتبين واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم المشاكل الصعوبات والعراقيل التي تعترضه من زاوية الوكالة ومن زاوية أرباب العمل (المستقيصين) المعنيين بالدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع عينة وأداة الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على خمسين مؤسسة معنية بالتأهيل مختلفة الأصناف القانونية والأحجام وهذا لدراسة التأهيل على مستوى جميع أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تم توزيع خمسين قائمة استقصائية مع استرجاعها كلها.

ثانياً: أداة الدراسة

هناك عدة ادوات يمكن للباحثين استعمالها في مثل هذه البحوث، وتعتبر عملية الاختيار الصحيح للأداة المناسبة لجمع البيانات من اهم عوامل نجاح الدراسة و الوصول الى نتائج منطقية قابلة للاستعمال في اتخاذ القرارات المناسبة.

أ- إختيار أداة الدراسة

قبل الشروع في الدراسة الميدانية تم التعرض لمجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا هذه وتم الاطلاع على طرقهم و أساليبهم المستخدمة في تحليل البيانات التي جمعوها، وقد تمت ملاحظة أن هناك تباين و اختلاف في مناهج و طرق معالجة تلك المواضيع، وقد تم اختيار أساليب اثبات العلاقة أو اداة الدراسة بناء على وفرة المعلومات من جهة و سهولة اجراء الاستقصاء و موثوقيته من جهة اخرى، و قد تم اختيار أسلوبين أساسيين في هذه الدراسة تمثلا في إجراء مقابلة إطارات في وزارة الصناعة والوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و إجراء استقصاء مع عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التأهيل من طرف الوكالة.

ب-مراحل إعداد وتصميم أداة الدراسة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للولصول الى القائمة النهائية التي جمعنا بها البيانات المستخدمة في الدراسة مررنا على المراحل

التالية:

1- إعداد استبانة مؤقتة (أولية) بناء على الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة ومحتوى الجانب النظري للبحث.

2- تقديم الاستبانة الى الأستاذ المشرف من أجل تصحيحها وتصويبها.

3- عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة (داخليين وخارجيين) من أجل تحكيمها وتزويدنا

بكل الملاحظات والتصحيحات والتصويبات اللازمة بناء على خبرتهم ومشاورهم في الميدان

العلمي.

4- جمع كل الملاحظات التي تم تلقيها من الاساتذة المحكمين؛

5- إجراء عملية استقصاء تجريبية على بعض مفردات المجتمع من اجل معرفة الصعوبات التي

يمكن للمستقصى منه أن يواجهها في فهم فقرات الاستبانة والإجابة عنها.

6- إزالة كل الصعوبات والمفردات التي صعب على المستقصى منه فهمها3

7- تصميم القائمة النهائية وتوزيعها على المجتمع قيد الدراسة.

ملاحظة: تم استخدام سلم ليكرت الخماسي من أجل قياس مدى فعالية الوكالة الوطنية لتطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تطبيقها للبرنامج الوطني للتأهيل

العبارات	غير موافق تماماً	موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
رقم العبارة	1	2	3	4	5

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

					ونصها

كما تم تحديد درجة الموافقة حسابيا من خلال المراحل التالية:

- حساب المدى (مدى الإجابات) و هو يعبر عن الفرق بين أكبر قيمة للإجابات مع أذاها، حيث تم الحصول على اجابات من درجة خمسة (5) و درجة واحد (1) وبالتالي فإن مدى الاجابات في هذه الحالة هو ($4=1-5$).
- حساب طول الفئة الواحدة عن طريق قسمة أعلى الاجابات درجة (5) على مدى الإجابات (المحسوب سابقا)، و منه فطول الفئة الواحدة هو ($0.8=4/5$).
- نقوم بإضافة طول المدى الى أصغر قيمة في القياس وهي واحد (1) لنتحصل على حدود مجال الفئة الاولى من الاجابات.
- نقوم بنفس العملية للحصول على حدود مجال فئة الاجابات التالية ويكون ذلك كالآتي:
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (1) و (1.8) يصنف ضمن فئة «غير موافق تماما»
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (1.8) و (2.6) يصنف ضمن فئة «غير موافق "
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (2.6) و (3.4) يصنف ضمن فئة «محايد»
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (3.4) و (4.2) يصنف ضمن فئة " موافق
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (4.2) و (5) يصنف ضمن فئة «موافق تماما»

ت-صدق وثبات أداة القياس (الدراسة)

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنقوم بقياس مدى صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من أجل معرفة مدى ملائمة فقراتها للموضوع المدروس، وسنقيس مدى ثباتها من أجل معرفة مدى تكرار نفس النتائج إذا تم إجراؤها في المرات المقبلة، وكانت نتائج الاختبارين ما يلي:

1- صدق أداة القياس

عادة ما يتم قياس صدق أداة القياس من خلال ناحيتين أساسيتين، صدق المحكمين وصدق انسجام و اتساق العبارات (الفقرات) مع بعضها البعض و مع الموضوع الذي خصصت من أجله.

2- صدق المحكمين

تم عرض فقرات الاستبانة على مجموعة من الاساتذة من اهل التخصص من كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة البليدة-2، و بلغ عددهم أربعة (4) أساتذة و قد قدم لهم طلب تحكيم استبيان من اجل اعطائنا ملاحظاتهم حول مدى صحتها و مدى ملائمتها للموضوع الذي خصصت من اجله، مع تقديم التصحيحات و التصويبات اللازمة من اجل اكثر دقة و ملائمة، و قد تمت الاستجابة الى تلك الملاحظات من اجل أفضل قياس للظاهرة المدروسة من خلال العمل على حذف و تعديل و تصحيح كل الاخطاء التي وردت منا سابقا.

3- ثبات أداة القياس.

يعتبر ثبات فقرات الدراسة أمرا في غاية الاهمية لانه يبين مدى ثبات نتائج هذه الدراسة اذا تم اجراؤها مستقبلا، وسنقيس ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرومباخ، وكانت نتائج ثبات فقرات الاستبانة كما يلي:

جدول رقم (40): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول استفادة المؤسسات من وكالة ANDPME	5	0.645
المحور الثاني فعالية مكاتب الدراسات المقترحة من طرف الوكالة	5	0.600
المحور الثالث فوائد التاهيل	5	0.851
المحور الرابع شمولية برنامج التاهيل	4	0.570
المحور الخامس الجوانب التي تحتاجها المؤسسة في عملية التاهيل	6	0.906
المحور السادس سياسة المؤسسة بعد الانتهاء من برنامج التاهيل	6	0.866
إجمالي المحاور	31	0.853

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة اختبار الثبات ألفا كرونباخ كانت متباينة بين

محاور الدراسة لكنها جميعا فاقت الحد الأدنى المسموح به لقبول ثبات النتائج، ما عدا ما يتعلق

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالبعد الرابع الذي قدر ب0.57 بأربع بنود، على أن قيمته يمكن أن ترتفع إلى 0.613 في حال ما قمنا بحذف البند المتعلق برغبة المؤسسة في برنامج تأهيلي آخر. كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن بعض البنود تتمتع بثبات عالي، حيث بلغ في المحاور الثالث، الخامس، والسادس معامل ألفا قدره 0.851، 0.906، و0.866 على التوالي، بينما كان مقبولا في المحورين الأول والثاني بقيمة 0.645، و0.6 على التوالي. بشكل عام بلغ قيمة ثبات ألفا كرونباخ لاجمالي البنود المتعلقة بالمقياس الكلي وفيه 31 بندا ما قيمته 0.853 وهي قيمة جيدة. بشكل عام يمكن القول إن المحاور تتمتع بالثبات، أي في حالة اعادة نفس هذه الدراسة يمكننا الحصول على نتائج قريبة من النتائج المحصل عليها.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تمت دراسة موضوع البحث وكل ما يتعلق بها من خلال المعالجات الإحصائية التالية:

- اختباري صدق وثبات فقرات الاستبانة من خلال تحكيمها من طرف أساتذة مختصين في ميدان البحث.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات الدراسة وفقراتها، وهو يعطي لنا مدى ثبات نتائج الدراسة إذا تم إجراؤها مرة ثانية؛
- إستعمال وحساب مختلف النتائج والمؤشرات الوصفية والتكرارية للوقوف على آراء المستقيين حول موضوع الدراسة ومحاوره.
- تحليل فقرات محاور الاستبانة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل الحزم الإحصائية (spss).

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تم استخدام اختبار ت للعينات الواحدة للمحاور الستة المتعلقة باستبانة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا للحكم على فرضيات الدراسة.
- تم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها إما بقبولها أو رفضها بناء على نتائج المعالجات الاحصائية السابقة مع قبول أو رفض الفرضيات البديلة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها.
- حساب الفروقات المعنوية لإجابات المستقصين وهذا لمعرفة أثر المتغيرات الوسيطة على هذه الإجابات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: تحليل اختبار ثبات المقياس

جدول رقم (41): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول استقادة المؤسسات من وكالة ANDPME	5	0.645
المحور الثاني فعالية مكاتب الدراسات المقترحة من طرف الوكالة	5	0.600
المحور الثالث فوائد التاهيل	5	0.851

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

0.570	4	المحور الرابع شمولية برنامج التأهيل
0.906	6	المحور الخامس الجوانب التي تحتاجها المؤسسة في عملية التأهيل
0.866	6	المحور السادس سياسة المؤسسة بعد الانتهاء من برنامج التأهيل
0.853	31	إجمالي المحاور

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة اختبار الثبات ألفا كرونباخ كانت متباينة بين محاور الدراسة لكنها جميعا فاقت الحد الأدنى المسموح به لقبول ثبات النتائج، ما عدا ما يتعلق بالبعد الرابع الذي قدر بـ 0.57 بأربع بنود، على أن قيمته يمكن أن ترتفع إلى 0.613 في حال ما قمنا بحذف البند المتعلق برغبة المؤسسة في برنامج تأهيلي آخر. كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن بعض البنود تتمتع بثبات عالي، حيث بلغ في المحاور الثالث، الخامس، والسادس معامل ألفا قدره 0.851، 0.906، و0.866 على التوالي، بينما كان مقبولا في المحورين الأول والثاني بقيمة 0.645، و0.6 على التوالي. بشكل عام بلغ قيمة ثبات ألفا كرونباخ لإجمالي البنود المتعلقة بالمقياس الكلي وفيه 31 بندا ما قيمته 0.853 وهي قيمة جيدة. بشكل عام يمكن القول إن المحاور تتمتع بالثبات، أي في حالة اعادة نفس هذه الدراسة يمكننا الحصول على نتائج قريبة من النتائج المحصل عليها.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: تحليل فقرات المحاور

1- تحليل بيانات الجزء الأول: المتغيرات الوظيفية للمؤسسات قيد الدراسة

نقدم في هذا الجزء تحليلاً لمخرجات الدراسة بالنسبة للمحور الأول المتعلق بالخصائص الوظيفية والتنظيمية للمؤسسات قيد الدراسة، وذلك كما يلي:

أ- الشكل القانوني للمؤسسة

قدمنا السؤال الأول عن طبيعة الشكل القانوني لعينة المؤسسات المدروسة، وكانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (42): نتائج الشكل القانوني للمؤسسات قيد الدراسة

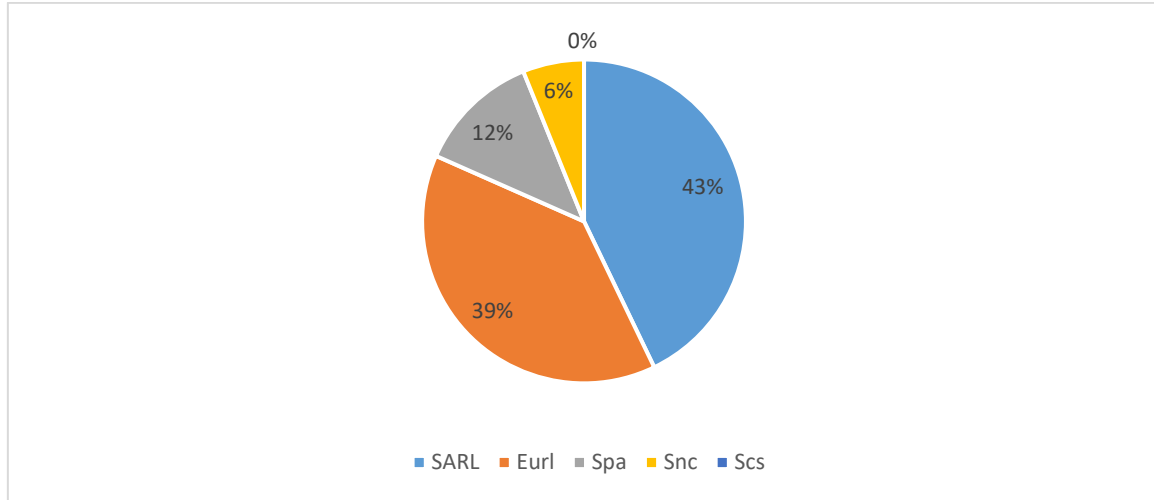
الشكل القانوني للمؤسسات	Sarl	Eurl	SPA	SNC	SCS	المجموع
التكرار	21	19	6	3	0	49
النسبة (%)	42.9	38.8	12.2	6.1	0	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح أكثر للجدول السابق في الدائرة البيانية الموالية.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم (03): نتائج الشكل القانوني للمؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة البيانية أن أغلبية المؤسسات في عينة الدراسة إما مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشخص الوحيد بنسب متقاربة مثلت 43%، و39% على التوالي، تليهما بنسبة ضعيفة المؤسسات ذات الأسهم حيث مثلت حوالي 12%، وبنسبة أضعف مؤسسات التضامن التي مثلت حوالي 6% من مجموع المؤسسات، في حين لا توجد في عينتنا شركات التوصية البسيطة SCS.

ب- الملكية العائلية

نقدم فيما يلي نتائج الدراسة بالنسبة حول طبيعة ملكية المؤسسات قيد الدراسة إن كانت عائلية أم لا، وقد أفرزت مخرجات البرنامج الإحصائي ما يمكن عرضه فيما يلي.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

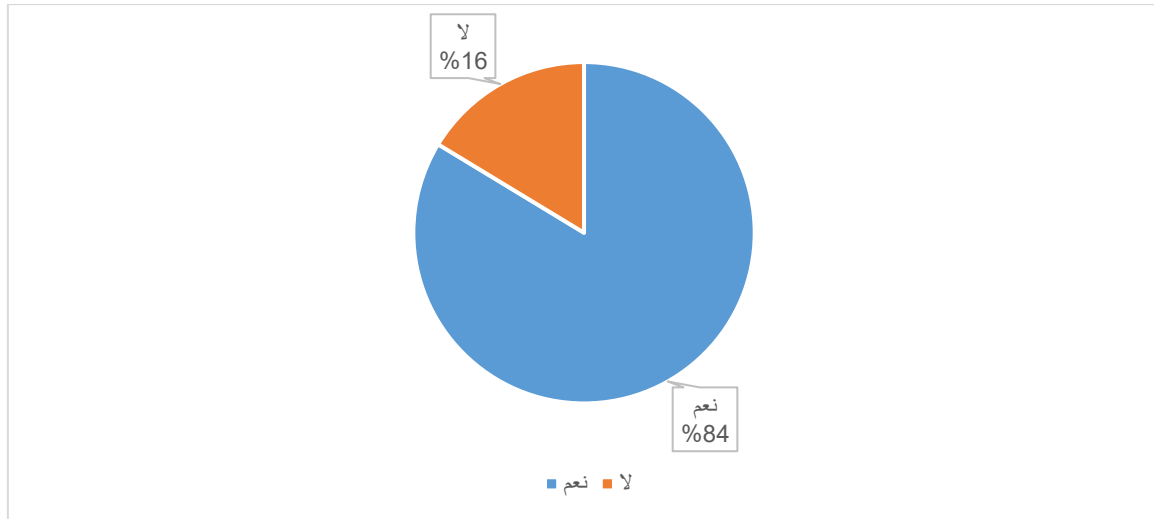
جدول رقم (43): نتائج طبيعة الملكية للمؤسسات قيد الدراسة

الملكية العائلية	نعم	لا	المجموع
التكرار	41	8	49
النسبة (%)	83.7	16.3	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح هذا الجدول أكثر من خلال رسم الدائرة البيانية كما يلي:

شكل رقم (04): نتائج طبيعة الملكية للمؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن الأغلبية العظمى للمؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات ذات ملكية عائلية حيث مثلت ما نسبته 84% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة، بينما النسبة الضئيلة المتبقية هي مؤسسات غير عائلية، وذلك أن المؤسسات الجزائرية عموما ذات طابع عائلي.

ت-الوضعية الحالية للمؤسسة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نعرض فيما نتائج السؤال حول الوضعية الحالية للمؤسسات قيد الدراسة، وقد أخرج تحليل

البرنامج الاحصائي ما سنعرضه فيما يلي:

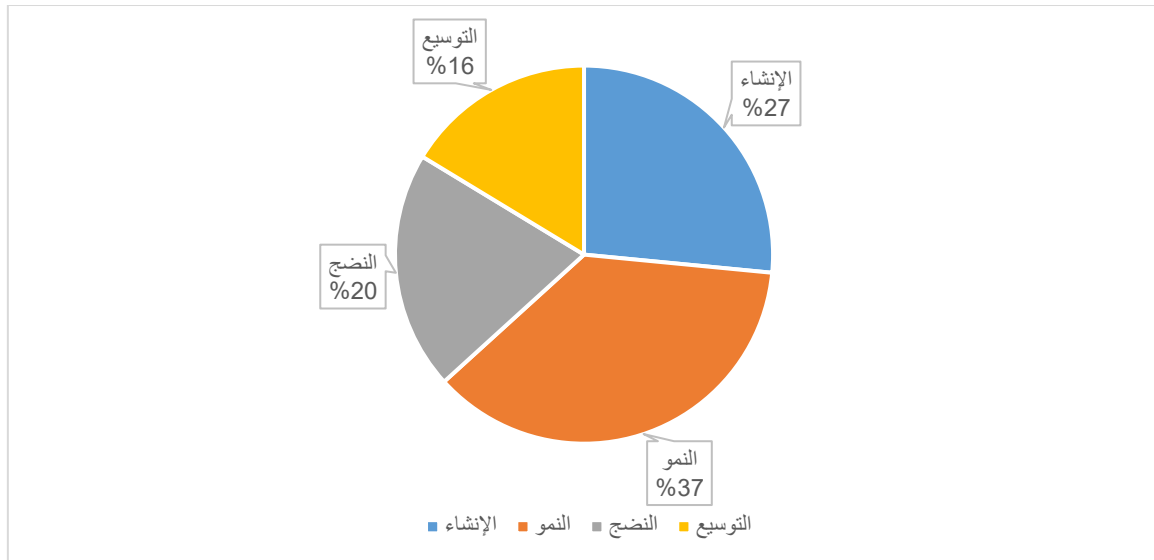
جدول رقم (44): نتائج الوضعية الحالية للمؤسسات قيد الدراسة

الوضعية الحالية للمؤسسة	انشاء	نمو	نضج	توسيع	المجموع
التكرار	13	18	10	8	49
النسبة (%)	26.5	36.7	20.4	16.3	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح هذا الجدول أكثر من خلال الدائرة البيانية الموالية:

شكل رقم (05): نتائج الوضعية الحالية للمؤسسة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من الجدول والرسم البياني أن المؤسسات قيد الدراسة ضمن وضعيات مختلفة، وبنسب متفاوتة قليلاً أكبرها مؤسسات في وضعية النمو والتي مثلت نسبة 37% من مجموع المؤسسات، تليها المؤسسات حديثة الانشاء بنسبة 27%، بينما مثلت المؤسسات في وضعية النضج نسبة 20%، في حين تبقى 16% من المؤسسات قيد الدراسة في وضعية توسيع لأنشطتها الاقتصادية.

ث- عمر المؤسسة

نزود فيما يلي نتائج الدراسة فيما يتعلق بالسؤال حول متغير عمر المؤسسة، حيث كانت إجابات العينة كما يأتي.

جدول رقم (45): نتائج عمر المؤسسات قيد الدراسة

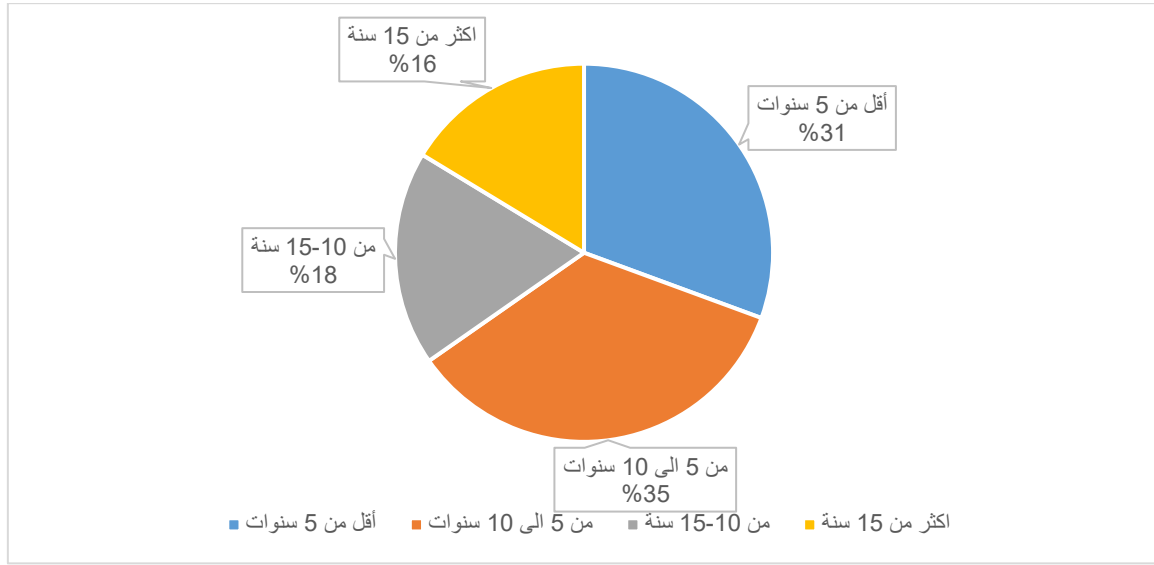
عمر للمؤسسة	من 5-0 سنوات	من 10-5 سنوات	من 10-15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
التكرار	15	17	9	8	49
النسبة (%)	30.6	34.7	18.4	16.3	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الدائرة البيانية الموائية:

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم (06): نتائج عمر المؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من المؤسسات قيد الدراسة هي للمؤسسات بين 5 إلى 10 سنوات، والتي مثلت نسبتها 35% تليها بنسبة أقل المؤسسات الأقل من 5 سنوات حيث مثلت نحو 31%، بينما المؤسسات التي أعمارها بين 10-15 سنة نسبة 16%، وأقل منها بنسبة قريبة المؤسسات التي تفوق أعمارها 15 سنة والتي مثلت نحو 16% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة.

ج-قطاع النشاط

أفرزت نتائج تحليل عينة المؤسسات قيد الدراسة حول السؤال المتعلق بقطاع النشاط ما يمكن

تمثيله في الجدول الموالي:

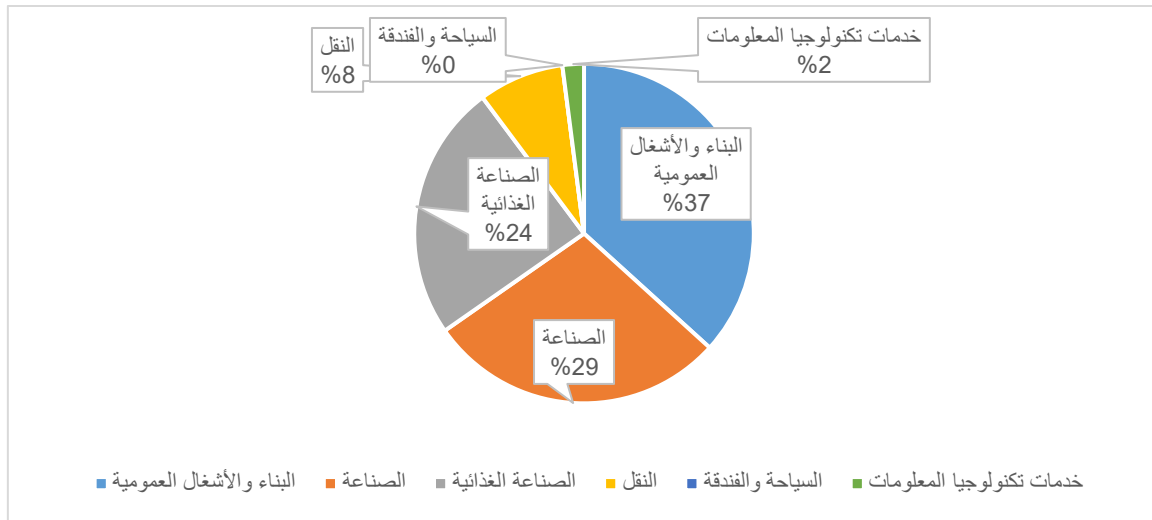
جدول رقم (46): نتائج قطاع النشاط الذي تعمل به المؤسسات قيد الدراسة

قطاع النشاط	البناء	الصناعة	الصناعة الغذائية	النقل	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
التكرار	18	14	12	4	1	49
النسبة (%)	36.7	28.6	24.5	8.2	2	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (07): نتائج قطاع النشاط الذي تعمل به المؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة من مجموع المؤسسات قيد الدراسة كانت لمؤسسات البناء والأشغال العمومية، حيث مثلت ما نسبته 37%، تليها مباشرة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات التي تعمل في قطاع الصناعة بنسبة قدرها 29% ثم المؤسسات التي تعمل في الصناعات الغذائية بنسبة قدرها 24%، في حين تبقى بنسب ضعيفة كلا من المؤسسات العاملة في النقل حيث مثلت نحو 8 % ومؤسسات خدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي مثلت نحو 2%، بينما لم توجد في عينتنا مؤسسات عاملة في قطاع السياحة والفندقة.

ح- عدد العمال

أفرزت نتائج التحليل المتعلق بسؤال حول عدد العمال في المؤسسات قيد الدراسة ما يمكن تمثيله في الجدول الموالي:

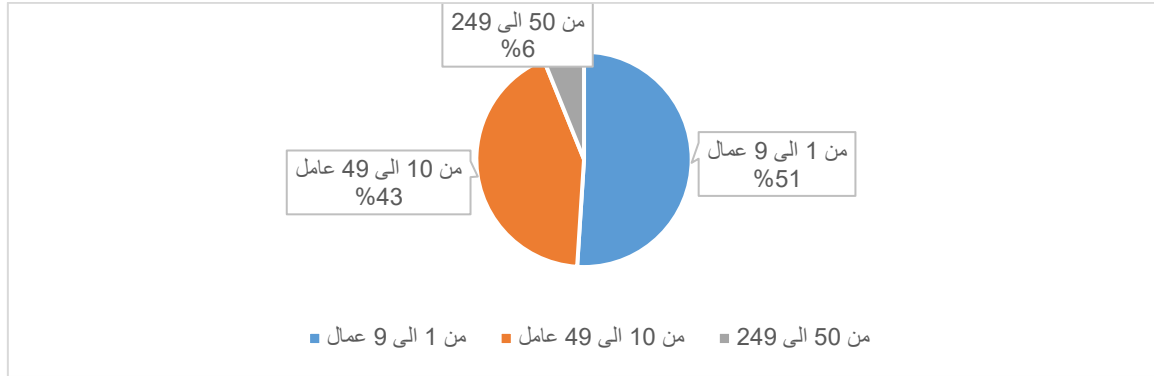
جدول رقم (47): نتائج عدد عمال المؤسسات قيد الدراسة

عدد العمال	من 1-9	من 10 الى 49	من 50 الى	المجموع
			249	
التكرار	25	21	3	49
النسبة (%)	51	42.9	6.1	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن تمثيل الجدول السابق في الدائرة البيانية الموالية:

شكل رقم (08): نتائج عدد عمال المؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من اعدادا الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الأغلبية العظمى من المؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات أقل من 49 عامل بنسب متقاربة نسبيا، حيث مثلت منها المؤسسات المصغرة من 1 إلى 9 عمال النسبة الأكبر بنحو 51% والمؤسسات من 10 إلى 49 عامل بنسبة 43 %، بينما كانت نسبة ضئيلة للمؤسسات التي يفوق عمالها 50 عاملا نحو 6% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة.

خ-رقم الأعمال

أخرجت نتائج التحليل المتعلق بسؤال حول عدد العمال في المؤسسات قيد الدراسة ما يمكن تمثيله في الجدول الموالي:

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

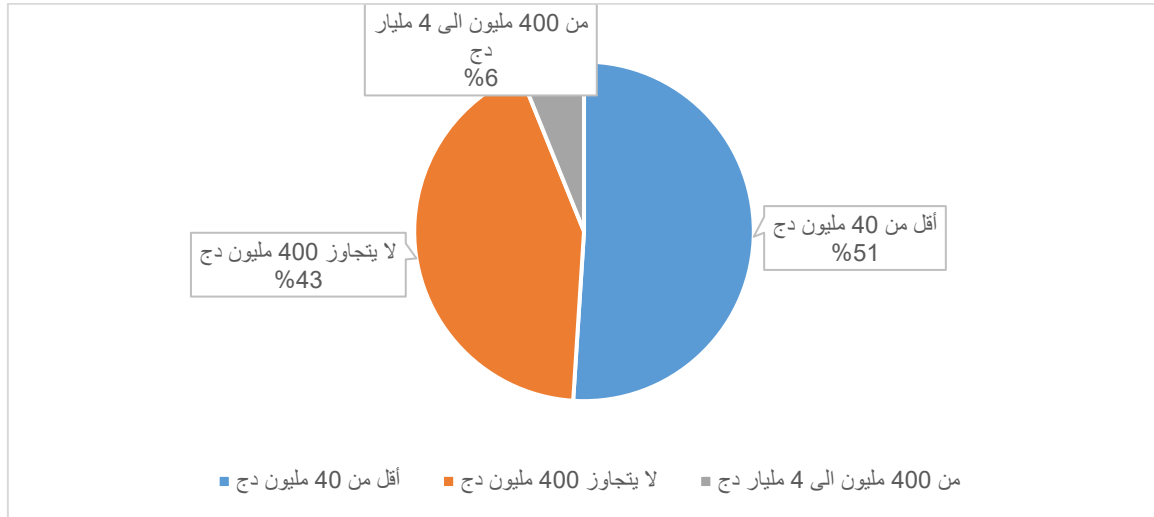
جدول رقم (48): نتائج رقم أعمال المؤسسات قيد الدراسة

رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون إلى 4 مليار دج	المجموع
التكرار	25	21	3	49
النسبة (%)	51	42.9	6.1	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن تمثيل الجدول السابق في الدائرة البيانية الموالية:

الشكل رقم (09): نتائج رقم أعمال المؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الأغلبية العظمى من المؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات لا يزيد رقم أعمالها عن 400 مليون دج، بنسب متقاربة نسبيا بين الأقل من 40 مليون والمؤسسات التي لا يتجاوز رقم الأعمال لديها 400 مليون دج، حيث مثلت نسبة متقاربة قدرها

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

51%، 43% على التوالي، بينما تبقى نسبة ضعيفة قدرها نحو 6% من مجموع المؤسسات قيد

الدراسة يتجاوز رقم أعمالها 400 مليون دج ويقل عن 4 مليار دج.

د- الحصيلة السنوية

أما بالنسبة لسؤال حول الحصيلة السنوية، فقد أظهرت النتائج ما يمكن تمثيله في الجدول

الآتي:

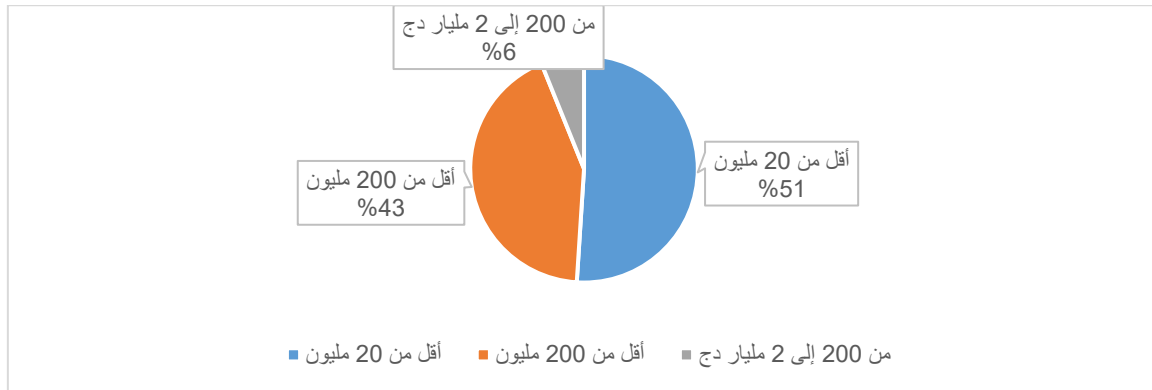
جدول رقم (49): نتائج الحصيلة السنوية للمؤسسات قيد الدراسة

الحصيلة السنوية	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	المجموع
التكرار	25	21	3	49
النسبة (%)	51	42.9	6.1	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن تمثيل الجدول السابق في الدائرة البيانية الموالية:

الشكل رقم 10: نتائج الحصيلة السنوية للمؤسسات قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الأغلبية العظمى من المؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات لا تزيد حصيلتها السنوية عن 200 مليون دج، بنسب متقاربة نسبيا بين الأقل من 20 مليون والمؤسسات التي لا تتجاوز حصيلتها السنوية 200 مليون دج، حيث مثلت نسبة متقاربة قدرها 51%، 43% على التوالي، بينما تبقى نسبة ضعيفة قدرها نحو 6% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة تتجاوز حصيلتها السنوية 200 مليون إلى 2 مليار دج.

2- تحليل فقرات الجزء الثاني

عند تحليل مقياس ليكرت الخماسي بالمتوسط الحسابي، فإننا نحدد القيم التي عندها تميل اجابات العينة إلى تقييم معين لفقرة ما؛ لذلك يجب حساب المدى وهو طرح أصغر قيمة للمقياس من أكبرها. في هذه الحالة، تعتبر أكبر قيمة هي 5 وأقلها هي 1، ومنه المدى يكون: $5-1=4$. بعدها يتم تحديد طول الفئات بقسمة المدى على عدد فئات المقياس والذي يمكن حسابه كالتالي: $4/5=0.8$ ، ثم نضيف طول الفئة 0.8 إلى أصغر قيمة في المقياس وهي 1، لأجل تحديد الحد الأعلى للفئة الأولى وهكذا نواصل حتى نحصل على كل الحدود الدنيا والعليا للفئات الخمس، وبذلك يكون تقييم فقرات اجابات العينة وفقا للمتوسطات الحسابية لكل بند في المقياس كما يلي:

- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [1-1.8]، تعتبر الفقرة ذات تقييم غير موافق تماما؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [1.8-2.6]، تعتبر الفقرة ذات تقييم غير موافق؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [2.6-3.4]، تعتبر الفقرة ذات تقييم محايد؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [3.4-4.2]، تعتبر الفقرة ذات تقييم موافق؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [4.2-5] تعتبر الفقرة ذات تقييم موافق تماما؛

أ- نتائج المحور الأول:

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (50): نتائج المحور الأول

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
لديكم الرغبة والاهتمام في الاستفادة من برنامج التأهيل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13	3	33	3.18	1.27	محايد
	26.5	6.1	67.3			
تملكون المعلومات الكافية حول البرنامج الوطني للتأهيل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروطه	19	30	0	2.59	0.54	غير موافق
	38.7	61.2	0			
يوجد تسهيلات أثناء طلب الاستفادة من البرنامج من طرف	44	5	0	1.69	0.65	غير موافق تماما
	89.8	10.2	0			

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

							ANDPME
غير موافق	0.59	2.10	0	11	38	التكرار	الشروط الموضوعية للاستفادة من هذا البرنامج هي شروط مقبولة وموضوعية من طرف ANDPME
غير موافق	0.71	2.31	2	16	31	التكرار	تحتزم ANDPME الآجال الزمنية لدراسة الملف المقدم للاستفادة من برنامج التأهيل
غير موافق	0.51	2.37	اجمالي فقرات المحور				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

كان السؤال الأول حول رغبة المؤسسات قيد الدراسة في الاستفادة من برنامج تأهيل يوجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت الاجابات حول وجود أغلبية من العينة توافق على هذه الفقرة بنسبة بلغت نحو 67.3% بينما كانت نسبة 26.5% من المؤسسات التي أبدت عدم رغبتها

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سواء أكانت غير موافقة تماما أو غير موافقة نوعا ما على برنامج التأهيل، في حين التزمت نسبة قليلة الحياد وقدرها 6.1%. لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.18، وبانحراف معياري مرتفع نسبيا قدره 1.27، ما يشير بتباين في الاجابات بين الموافقة وعدم الموافقة تماما، هذه الأخيرة تعتبر متطرفة، لأجل ذلك كان التقييم العام للعبارة يقع في مجال المحايدة، بالتالي يمكن القول إن هناك غموضا أو حالة من عدم وضوح ارادة المؤسسات في الاستفادة من برنامج تأهيل.

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق حول ما إذا كانت المؤسسات قيد الدراسة لديها من المعلومات بما يكفي حول البرنامج الوطني للتأهيل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروطه، فقد تراوحت إجابات أفراد العينة بين عدم الموافقة بنسبة 38.7% والمحايدة بأغلبية قدرت ب61.2% من مجموع أفراد العينة، بينما لم نسجل موافقة على هذه الفقرة، بالتالي قدر المتوسط الحسابي 2.59، وبانحراف قدره 0.54، وكان التقييم الاجمالي للعبارة في غير الموافقة، مما يعني أن المرسلات قيد الدراسة ليست على دراية كافية أو لا تعرف الكثير عن البرنامج الوطني للتأهيل، وما يشير أيضا إلى أن المعلومات المقدمة حول برنامج التأهيل إما لا تصل إلى المؤسسات، أو أنها إذا وصلت قد لا تكفي لوعي كامل للمؤسسات ببرنامج التأهيل، بالتالي تبقى في حالة من الغموض.

فيما يتعلق بالسؤال الثالث في هذا المحور، والذي تعلق بوجود تسهيلات أثناء طلب الاستفادة من البرنامج من طرف ANDPME فقد عبرت النتائج أن الغالبية الساحقة بنسبة 89.8% عن عدم موافقتها على هذه العبارة، بينما بقيت نسبة متبقية التزمت المحايدة بنسبة 10.2%، بينما لم نسجل أي نسبة فيما يتعلق بالموافقة، لأجل ذلك كان المتوسط الحسابي بقيمة 1.69، وبانحراف

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معياري 0.69، مما يعني أن التقييم العام للعبارة يقع في مجال غير موافق تماما، مما يعني أن الغالبية العظمى لا تدرك إطلاقا التسهيلات المقدمة للاستفادة من برنامج التأهيل.

أما بالنسبة للسؤال الرابع من هذا المحور والذي دار حول الشروط الموضوعية للاستفادة من هذا البرنامج هي شروط مقبولة وموضوعية من طرف ANDPM ، فقد كانت النتائج أن عبر نحو 77.6% من العينة عن عدم موافقتهم على هذه الفقرة، بينما عبر بالمحايدة ما نسبته 22.4% من العينة في حين لم نسجل أي موافقة على هذه العبارة. لذلك كان المتوسط الحسابي بقيمة 2.10، وبانحراف معياري بلغ 0.59، مما يعني أن التقييم العام لهذه العبارة كان أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقين حول معقولية الشروط الموضوعية في برنامج التأهيل.

أخيرا فيما يتعلق بالسؤال الخامس لهذا المحور، والذي كان يريد الاجابة عن سؤال ما إذا كانت ANDPME تحترم الآجال الزمنية لدراسة الملف المقدم للاستفادة من برنامج التأهيل، فقد أخرجت نتائج التحليل أن معظم العينة أبدت عدم موافقتها بنسبة قدرت ب 63.3% تليها نسبة معتبرة التزمت الحياد حول هذه العبارة بنسبة 32.6% بينما سجلنا حالتين فقط بنسبة قدرها 4.1% عبرت عن موافقتها على احترام الآجال الزمنية لدراسة الملفات، لذلك كان المتوسط الحسابي يقدر ب 2.31، وبانحراف معياري بلغ 0.71، بالتالي كان التقييم العام لهذه العبارة أن العينة لا توافق على احترام الآجال الزمنية، مما يدل على بيروقراطية التسيير في دراسة ملفات برنامج التأهيل، وكثرة الاجراءات الادارية التي تؤخر عملية دراسة ملفات التأهيل بالنسبة للمؤسسات، وربما ذلك ما يسبب عزوفا لدى المؤسسات في رغبتها في الاستفادة من هذا البرنامج.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بشكل عام، وفيما يتعلق بالتقييم الاجمالي لهذا المحور، فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المندرجة تحته بما يقدر بـ 2.37، وبانحراف معياري بلغ 0.51، بالتالي يكون التقييم الاجمالي لهذا المحور يقع في مجال عدم موافقة المؤسسات قيد الدراسة على عباراته عموماً.

ب- تحليل فقرات المحور الثاني حول مكاتب الدراسات

نحاول في هذا المحور تحليل الفقرات المتعلقة بمكاتب التي تقدم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الاستفادة من برنامج التأهيل.

جدول رقم (51): نتائج المحور الثاني

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
لجأت المؤسسة إلى مكاتب الدراسات المقترحة من طرف ANDPME	5	18	26	2.47	0.82	موافق
	النسبة (%)	36.7	53.1			
تقدم المكاتب معلومات ذات كمية وجودة كافية للرد على جميع الاستفسارات	31	15	3	2.24	0.83	غير موافق
	النسبة (%)	30.6	6.1			

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غير موافق	0.81	2.41	3	21	25	التكرار	ان الخدمات الاستشارية المقدمة من هذه المكاتب ذو تكلفة مقبولة
			6.1	42.9	51	النسبة(%)	
غير موافق	0.90	2.27	3	19	27	التكرار	تحتزم مكاتب الدراسات الآجال المحددة أثناء تقديمها للخدمات الاستشارية المندرجة ضمن برنامج تأهيل مؤسستكم
			6.1	38.8	55.1	النسبة(%)	
غير موافق	0.81	2.37	4	16	29	التكرار	تساهم مكاتب الدراسات في تحقيق أهداف المؤسسة والتي تكون في مجملها ايجابية
			8.2	32.7	59.2	النسبة(%)	
غير موافق	0.51	2.35	اجمالي فقرات المحور				

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء السؤال الأول من هذا المحور حول ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لجأت إلى مكاتب استشارات والتي اقترحتها ANDPME، وقد أخرجت النتائج أن 10.2% فقط من العينة قد عبرت عن عدم موافقتها على هذه العبارة بينما عبرت بما تفوق نسبتها النصف إذ بلغت 53.1% من العينة عن موافقتها على اللجوء إلى مكاتب الاستشارات التي اقترحتها لبرنامج التأهيل، وبقيت نسبة هامة قدرها نحو 36.7% من المؤسسات قيد الدراسة أبدت حيائها من هذه الفقرة، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مقدرا بـ 2.47، وبانحراف معياري بلغ 0.82، بالتالي كان التقييم العام للمؤسسات قيد الدراسة أنها موافقة على لجوئها إلى مكاتب دراسات مقترحة من طرف برنامج التأهيل ANDPME، اما الباقي يعني أنها قد تكون لجأت إلى مكاتب أخرى.

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بما إذا كانت المعلومات التي تقدمها مكاتب الاستشارات بالجودة والكمية التي تطلبها المؤسسات، فقد عبرت المؤسسات قيد الدراسة عن موافقتها بنسبة ضئيلة فقط قدرت بـ 6.1%، بينما أبدت الغالبية عن عدم موافقتها حيث بلغت نسبتها 63.3% من جموع المؤسسات قيد الدراسة، في حين لا تزال نسبة هامة تمارس الحياد إذ بلغت 30.6%، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يبلغ 2.24، بانحراف معياري قدره 0.83، ولذلك كان التقييم الاجمالي لهذه العبارة أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على أن مكاتب الدراسات تقدم المعلومات بالجودة والكمية المطلوبة، بما يسمح لهاته المؤسسة أن تجيب على كل استفساراتها، وهو ما يؤشر مجددا على عنصر الغموض وقلة المعلومات حول برنامج التأهيل، والذي يمتد ربما حتى إلى مكاتب الدراسات التي قد لا تكون لها هي الأخرى الدراية الكافية ببرنامج التأهيل.

بخصوص السؤال الثالث من هذا المحور والذي دار حول ما إذا كانت تكلفة المعلومات والاستشارات مقبولة، فقد أبدت نسبة تفوق نصف حجم عينتنا أي حوالي 51% قيد الدراسة على

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدم موافقتها على معقولية تكلفة الحصول على المعلومة، في حين وافقت على هذه العبارة نسبة قليلة جدا قدرت بـ 6.1% والتزمت نسبة معتبرة جدا 42.9% الحياد حول تكلفة المعلومات، لذلك كان المتوسط الحسابي العام لهذه العبارة يقدر بـ 2.41، وبانحراف معياري قدره 0.81، بالتالي كان التقييم العام أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق عبارة أن المعلومات التي تقدمها مكاتب الاستشارات ذات تكلفة مقبولة، وربما يعود ذلك كما أسلفنا في السؤال السابق إلى أن هذه المكاتب في نظر المؤسسات لا تقدم المعلومات بالكمية والجودة التي تطلبها المؤسسات بما يسمح لها بالإجابة عن استفساراتها.

عطفا على ما سبق كذلك، وبخصوص السؤال الرابع من هذا المحور والذي كان حول ما إذا كانت مكاتب الدراسات تحترم الآجال أثناء تقديمها للخدمات الاستشارية، فقد عبرت أكثر من نصف العينة على عدم موافقتها على هذه العبارة بنسبة قدرها 55.1%، بينما مجددا التزمت نسبة هامة قدرها 38.8% الحياد، ولم تعبر عن موافقتها إلا نسبة قليلة قدرت بـ 6.1% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة، بالتالي كان المتوسط الحسابي بقيمة 2.27، وبانحراف معياري مرتفع نسبيا إذ بلغ 0.90، أي أن التقييم العام لهذه العبارة هو أن المؤسسات قيد الدراسة ترى أن مكاتب الدراسات لا تحترم الآجال المحددة أثناء تقديمها للخدمات الاستشارية ضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أخيرا، فيما يتعلق بالسؤال الخامس الذي جاء حول المساهمة الايجابية لمكاتب الدراسات في تحقيق أهداف المؤسسة، فقد أبدت ما نسبته 59.2% من العينة على عدم موافقتها على هذا الاقتراح، بينما أبدت نسبة معتبرة مقدرة بـ 32.7% من العينة حيادها في هذا الشأن، إلا نسبة ضعيفة قدرها 8.2% من المؤسسات قيد الدراسة التي ترى المساهمة الايجابية لمكاتب الدراسات

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يبلغ 2.37، وبانحراف معياري قدره 0.81، بالتالي كان التقييم الاجمالي لهذه العبارة أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على أن مكاتب الدراسات تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة والتي تكون في معظمها ايجابية.

بشكل عام، بلغ التقييم العام لاجمالي فقرات المحور متوسطا حسابيا قدره 2.35، وبانحراف معياري بلغ 0.51، بالتالي كان التقييم العام يقع ضمن مجال أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على العبارات المتعلقة بمكاتب الدراسات عموما.

ت-تحليل فقرات المحور الثالث: فوائد التأهيل

نتناول في المحور الموالي نتائج التحليل الاحصائي المتعلق بالمحور الخاص بمساهمة خدمة التأهيل حسب وجهة نظر المؤسسات قيد الدراسة.

جدول رقم (52): نتائج المحور الثالث

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تطوير وتحسين أساليب تسيير المؤسسة	29	18	2	2.31	0.77	غير موافق
النسبة (%)	59.2	36.7	7.1			
تساعد المؤسسة في	22	23	4	2.53	0.79	غير موافق

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحسين جودة منتجاتها وخدماتها	النسبة(%)	44.9	46.9	8.2		موافق
تساعد المؤسسة في ادارة تكاليف عملياتها الانتاجية	التكرار	17	26	6	2.65	0.85
	النسبة(%)	34.7	53.1	12.2		محاييد
تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة	التكرار	19	22	8	2.67	0.87
	النسبة(%)	38.8	44.9	16.3		محاييد
تشخيص المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة	التكرار	17	23	9	2.73	0.88
	النسبة(%)	34.7	46.9	18.4		محاييد
اجمالي فقرات المحور					2.57	0.66
						غير موافق

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يدور السؤال الأول من هذا المحور حول ما إن كان برنامج التأهيل يفيد في تطوير وتحسين أساليب تسيير المؤسسة، وقد عبرت غالبية المؤسسات قيد الدراسة بعدم موافقتها بنسبة تقدر بـ 59.2%، والتزمت نسبة هامة جدا قدرها 36.7% الحياد حول هذه الفقرة، بينما لم نسجل إلا حالتين فقط أي بنسبة ضعيفة قدرها 7.1% من المؤسسات التي ترى أن برنامج التأهيل يساهم في تطوير وتحسين أساليب تسيير المؤسسة، بالتالي كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يقدر بـ

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.31، وبانحراف معياري بلغ 0.77، لذلك يمكن القول إن التقييم العام لهذه العبارة يقع في عدم موافقة المؤسسات قيد الدراسة على مساهمة خدمة التأهيل في تطوير وتحسين أساليب تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني من هذا المحور والذي جاء حول ما اذا كان برنامج التأهيل يساعد المؤسسة في تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، فقد عبرت نسبة جد معتبرة عن عدم موافقتها على هذه العبارة فقد بلغت 44.9% من المؤسسات قيد الدراسة، في حين التزمت نسبة قريبة قدرت بـ 46.9% الحياد حول مساهمة برنامج التأهيل في هذا الشأن، ولم توافق عليه إلا النسبة الضعيفة المتبقية والمقدرة بـ 8.2% من مجموع المؤسسات قيد الدراسة، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يقدر بـ 2.53، وبانحراف معياري بلغ 0.79، بالتالي كان التقييم العام لهذه العبارة أن المؤسسات قيد الدراسة لا تدرك مساهمة برنامج التأهيل في تحسين جودة منتجاتها.

بخصوص السؤال الثالث من هذا المحور والذي يتعلق بمدى مساهمة برنامج التأهيل في إدارة تكاليف العمليات الانتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد التزمت بما يفوق نصف العينة أي محايدتها في هذا العنصر بنسبة قدرها 53.1% بينما أبدت ما يمثل 34.7% من العينة عدم موافقتها على العبارة، وبقيت فقط 12.2% من المؤسسات قيد الدراسة ترى بمساعدة برنامج التأهيل في إدارة ا تكاليف العمليات الانتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك كان المتوسط الحسابي العام لهذه العبارة يقدر بنحو 2.65، وبانحراف معياري بلغ 0.85، بالتالي كان التقييم العام لهذه العبارة يقع في منطقة المحايدة للمؤسسات قيد الدراسة حول امكانية برنامج التأهيل في المساعدة على ادارة تكاليف العمليات الانتاجية.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالنسبة لسؤالنا الرابع ضمن هذا المحور حول ما إذا كان برنامج التأهيل يساعد المؤسسات قيد الدراسة في تحسين قدراتها التنافسية، فقد عبرت نسبة ضئيلة فقط قدرها 16.3% على موافقتها على هذا الاقتراح، بينما لم توافق عليه نسبة هامة قدرها 38.8%، والتزمت النسبة الأكبر والتي بلغت 44.9% من المؤسسات قيد الدراسة حيادها حول هذا العنصر، لذلك كان المتوسط الحسابي العام للعبارة يبلغ قيمة 2.67، وبانحراف قدر ب 0.87، بالتالي كان تقييم محايد للمؤسسات قيد الدراسة في إدراكها لمساهمة برنامج التأهيل في تحسين قدراتها التنافسية.

أخيرا فيما يتعلق بسؤالنا الخامس من هذا المحور والذي كان حول مدى الاستفادة من برنامج التأهيل في تشخيص المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، فقد أبدت أكبر نسبة وقدرها 46.9% من المؤسسات قيد الدراسة الحياد في هذا الخصوص، بينما كانت نسبة هامة قدرها 34.7% من المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على ذلك، في حين بقيت النسبة المتبقية وهي 18.4% التي ترى أن برنامج التأهيل يساعدها في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية في محيطها. لذلك بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة ما قيمته 2.73، وبانحراف معياري قدره 0.88، بالتالي كان التقييم العام يقع في منطقة المحايدة بالنسبة لادراك المؤسسات قيد الدراسة حول مساهمة برنامج التأهيل في تشخيص محيطها الداخلي والخارجي.

بشكل عام، وفيما يتعلق بإجمالي فقرات هذا المحور الذي يدور حول مدى الاستفادة من برنامج التأهيل، فقد بلغ المتوسط الحسابي للفقرات ما قيمته 2.73، وبانحراف معياري قدره 0.88، مما يعني أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على مساهمة برنامج التأهيل، أو لا تدرك مساعدته عدد من العناصر المتعلقة بتحسين التسيير، الجودة، الانتاجية، التنافسية، وتشخيص المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث- تحليل فقرات المحور الرابع المتعلق بشمولية برنامج التأهيل

نتناول في هذا الجزء تحليلا للمحور الخاص المتعلق بشمولية برنامج التأهيل لبعض العناصر، نتناوله كما يأتي.

جدول رقم (53): نتائج المحور الرابع

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الموافقة	المحايد	عدم الموافقة	محتوى العبارة	
غير موافق	0.73	2.20	2	13	34	التكرار	يشمل برنامج التأهيل جميع الاطراف في المؤسسة من مدراء وعمال
			4.1	26.5	69.4	النسبة(%)	
غير موافق	0.66	2.02	0	11	38	التكرار	توجد صعوبات في مراحل واجراءات الاستفادة من خدمات التأهيل
			0	22.4	57.1	النسبة(%)	
غير موافق تماما	0.77	1.53	1	5	43	التكرار	هناك رضى عن مصادر التمويل المتاحة في اطار
			2	10.2	87.8	النسبة(%)	

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج التأهيل						
ترغب المؤسسة ببرنامج تأهيلي آخر	التكرار	37	11	1	1.84	0.85
	النسبة(%)	75.6	22.4	2		
اجمالي فقرات المحور						
غير موافق	غير موافق	0.49	1.89			

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا نتائج التحليل SPSS v.25

جاء السؤال الأول من هذا المحول حول ما إذا كان برنامج التأهيل يشمل جميع الأطراف في المؤسسة من مدراء وأعمال، وقد عبرت معظم العينة من المؤسسات قيد الدراسة على عدم موافقتها على هذه العبارة بنسبة مثلت 69.4% بينما أبدت ما نسبته 26.5% من العينة حيادها حول هذا العنصر في حين لم توافق عليه إلا نسبة ضعيفة جدا لم تبلغ سوى 4.1% من العينة، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يبلغ 2.20، وبانحراف معياري قدره 0.73، بالتالي كان التقييم العام حول هذه العبارة أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على شمولية برنامج التأهيل لجميع الأطراف من مدراء وعمال.

أما بخصوص السؤال الثاني من هذا المحور والذي يدور حول مدى وجود صعوبات في مراحل واجراءات الاستفادة من خدمات التأهيل، فقد عبرت معظم العينة على عدم ادراكها لصعوبات في استفادتها من برنامج التأهيل، والتزمت النسبة المتبقية وقدرها 22.4% حيادها، حيث لم نسجل أي مؤسسة أبدت موافقتها على وجود صعوبات في هذا السياق، لذلك كان المتوسط

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحسابي لهذه العبارة يقدر ب 2.02، وبانحراف معياري بلغ 0.66، بالتالي كان التقييم العام أن المؤسسات قيد الدراسة لا تجد أي صعوبات في ما يتعلق بمراحل الاستفادة من برنامج التأهيل.

فيما يتعلق بالسؤال الرابع من هذا المحور والذي يريد البحث في رضى المؤسسات قيد الدراسة عن مصادر التمويل المتاحة في إطار برنامج التأهيل، فقد عبرت الغالبية العظمى من العينة عن عدم موافقتها بنسبة بلغت 87.8%، بينما التزمت ما قدرها 10.2% من العينة الحياد في حين لم يكن هناك رضى إلا عند حالتين فقط من المؤسسات قيد الدراسة، لذلك كان المتوسط الحسابي بهذه العبارة ضعيفا يقدر ب 1.53، وبانحراف معياري بلغ 0.77، بالتالي يكون التقييم الاجمالي لهذه العبارة يشير أن المؤسسات قيد الدراسة غير راضية اطلاقا عن مصادر التمويل المتاحة من خلال برنامج التأهيل.

لما تعلق السؤال الأخير، والذي يبحث عما إذا كانت المؤسسات قيد الدراسة ترغب في برنامج تأهيلي آخر، فقد عبرت أغلب العينة عن عدم موافقتها حيث مثلت ما نسبته 75.6%، والتزمت ما نسبته 22.4% الحياد من رغبتها في الاستفادة من برنامج تأهيلي آخر، في حين لم ترد إلا حالة واحدة أي ما نسبته 2% فقط من المؤسسات قيد الدراسة إذ عبرت عن رغبتها في الحصول على برنامج تأهيلي آخر غير البرنامج الحالي، ولذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يقدر ب 1.84، وبانحراف معياري قدره 0.85، وبالتالي يمكن القول أن التقييم العام لهذه العبارة هو أن المؤسسات قيد الدراسة لا تريد برنامجا تأهليا آخر.

بشكل عام، وفيما يتعلق بجميع الفقرات المدرجة في هذا المحور، فقد جاء المتوسط الحسابي العام لهذا الفرع بقيمة قدرها 1.89، وبانحراف معياري قدره 0.49، بالتالي يمكن القول أن المؤسسات قيد الدراسة لا توافق على بنوده عموما.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج- تحليل فقرات المحور الخامس الجوانب التي تحتاجها المؤسسة في عملية التأهيل

أفرز التحليل الاحصائي للبنود المتعلقة بمحور الجوانب التي تحتاجها المؤسسات قيد الدراسة في

عملية التأهيل ما نوضحه في الجدول الموالي.

جدول رقم (54): نتائج المحور الخامس

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
التسيير الاستراتيجي للمؤسسة	التكرار	25	13	11	2.65	محايد
	النسبة(%)	51	26.5	22.5		
تسيير الانتاج	التكرار	13	14	22	3.06	محايد
	النسبة(%)	26.5	28.6	44.9		
وضع الخطط التسويقية	التكرار	10	15	24	3.27	محايد
	النسبة(%)	20.4	30.6	49		
التسيير المالي والمحاسبي	التكرار	9	16	24	3.29	محايد
	النسبة(%)	18.4	32.6	49		
تسيير الموارد	التكرار	10	23	16	3.08	محايد

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

			32.6	47	20.4	النسبة(%)	البشرية
محايد	0.85	3.22	20	21	8	التكرار	تدريب العمال على
			40.8	42.9	16.3	النسبة(%)	تقنيات الإنتاج
محايد	0.74	3.09	اجمالي فقرات المحور				

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

جاء السؤال الأول من هذا المحور يريد الإجابة عما إذا كانت المؤسسات قيد الدراسة تحتاج من برنامج التأهيل التسيير الاستراتيجي للمؤسسة، وقد أظهرت النتائج أن أكبر نسبة نحو 51% من العينة عبرت عن عدم موافقتها على ذلك، بينما أبدت ما مقداره 26.5% من العينة حياده في هذا الخصوص، غير أن أضعف نسبة والمقدرة 22.5% من العينة ترى احتياجها للتسيير الاستراتيجي ضمن برنامج التأهيل، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يبلغ 2.65، وبانحراف معياري قدره 0.90، بالتالي يمكن القول إن اجابات العينة من المؤسسات قيد الدراسة تقع ضمن مجال المحايدة فيما يتعلق باحتياجها للتسيير الاستراتيجي ضمن برنامج تأهيلي.

وفيما يتعلق بالبند الثاني حول احتياجها لتسيير الانتاج ضمن برنامج تأهيلي فقد عبرت نسبة هامة من العينة مثلت نحو 44.9% من العينة عن موافقتها لهذا البند بينما أبدت 28.6% من العينة حيادها في هذا الشأن، إلا أن 26.5% من العينة المؤسسات عبرت عن عدم موافقتها أي أنها لا تحتاج إلى تأهيل في تسيير الانتاج، بالتالي قد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 3.06، وبانحراف معياري مرتفع نسبيا بلغ 1.04، مما يعني أن المؤسسات قيد الدراسة بشكل عام تقع متوسط اجاباتها ضمن مجال المحايدة فيما يتعلق باحتياجها للتأهيل في تسيير الانتاج.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما السؤال الثالث، والمتعلق حول احتياجها للتأهيل في وضع الخطط التسويقية، فقد تباينت اجابات عينة المؤسسات قيد الدراسة، حيث أن 20.4% أبدت عدم موافقتها على العبارة، أي أنها لا تحتاج إلى تأهيل في هذا الخصوص، بينما التزمت 30.6% منها الحياد في هذا الشأن، إلا أن نسبة هامة قاربت نصف العينة أي حوالي 49% عبرت بموافقتها على هذا الاقتراح، أي أنها بحاجة إلى جانب وضع الخطط التسويقية من ضمن عملية التأهيل. لقد كان المتوسط الحسابي يبلغ 3.27، وبانحراف معياري قدره 0.9، بالتالي يكون الاتجاه العام للمؤسسات في حاجتهم لوضع الخطط التسويقية يقع ضمن مجال المحايدة.

بالنسبة للجانب الرابع من هذا جزء، والمتعلق بحاجة المؤسسات قيد الدراسة إلى التسيير المالي والمحاسبي في عملية التأهيل، فقد عبرت حوالي 18.4% من المؤسسات قيد الدراسة عن عدم موافقتها للحاجة إلى هذا الجانب، بينما أبدت حيادها نسبة تراوح 32.6% منها، في حين وافقت النسبة الأكبر والمقدرة بـ 49% عن حاجتها إلى التسيير المالي والمحاسبي ضمن عملية التأهيل، وبذلك كان المتوسط الحسابي العام لهذا الاقتراح يساوي 3.29، وبانحراف معياري بلغ 0.89، بالتالي يكون الاتجاه العام للمؤسسات قيد الدراسة في هذا البند يقع ضمن مجال حيادها نحوه.

بخصوص سؤالنا عن جانب تسيير الموارد البشرية إن كانت المؤسسات قيد الدراسة تحتاجه في عملية التأهيل، فقد كانت إجابات العينة أن كانت النسبة نحو 20.4% أبدت عدم موافقتها إلى الحاجة إلى التأهيل فيما يتعلق بتسيير المورد البشري، بينما النسبة الأكبر عن الحياد إذ بلغت نحو 47%، في حين بقيت نسبة هامة متبقية والمقدرة بنحو 32.6% عن أنها تحتاج إلى تسيير الموارد البشرية في عملية التأهيل، وبذلك يكون المتوسط الحسابي العام لاجابات أفراد العينة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المؤسسات قيد الدراسة يساوي 3.08، وبانحراف معياري بلغ 0.81، بالتالي يبقى الاتجاه العام يقع في مجال المحايدة بالنسبة لحاجة المؤسسات قيد الدراسة إلى تسيير الموارد البشرية ضمن عملية التأهيل.

أخيراً، فيما يتعلق بالسؤال عن الحاجة إلى تدريب العمال على معدات تقنيات الانتاج الحديثة، فقد تراوحت الاجابات بين الموافقة والمحايدة مع نسبة قليلة من عدم الموافقة، حيث أجابت بالحياد نحو 42.9% من المؤسسات قيد الدراسة، ووافقت نحو 40.8%، بنما عبرت 16.3% من المؤسسات قيد الدراسة عن عدم موافقتها عن احتياجها لتدريب العمال على تقنيات الانتاج الحديثة في عملية التأهيل، بالتالي يكون المتوسط الحسابي العام لهذه الفقرة يساوي 3.22، وبانحراف معياري يقدر بـ 0.85، مما يعني أن الاتجاه العام للمؤسسات قيد الدراسة يقع في مجال المحايدة بالنسبة لحاجتها إلى تدريب العمال على تقنيات الانتاج الحديثة.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات هذا المحور ما يساوي 3.09، وبانحراف معياري قدره 0.74، وبالتالي يكون الاتجاه العام لاجابات أفراد العينة من المؤسسات قيد الدراسة على الجوانب التي يحتاجونها في عملية التأهيل يقع في منطقة المحايدة، وبشكل عام يمكن ملاحظة تشتت الاجابات بين موافقة مؤسسات وعدم موافقة بعضها والمحايدة أحيانا في جوانب معينة، مما يعني أن ليست كل المؤسسات على السواء فيما يتعلق بحاجتها إلى برنامج تأهيلي منمط لكل المؤسسات دون أخذ بالاعتبار حاجتها الحقيقية من عملية التأهيل.

ح- تحليل فقرات المحور السادس سياسية المؤسسة لما بعد التأهيل

أخرجت نتائج التحليل الاحصائي، لأسئلة محور السياسة التي تريد المؤسسة إجراؤها بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (55): نتائج المحور السادس

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
توسيع نشاط المؤسسة	التكرار	22	22	5	0.82	غير موافق
	النسبة(%)	44.9	44.9	10.2		
خلق نشاط مكمل للنشاط الرئيسي للمؤسسة	التكرار	35	11	3	0.70	غير موافق
	النسبة(%)	71.4	22.5	6.1		
تغيير النشاط	التكرار	33	15	1	0.76	غير موافق
	النسبة(%)	67.3	30.7	2		
دخول أسواق جديدة	التكرار	38	8	3	0.93	غير موافق
	النسبة(%)	77.6	16.3	6.1		
دخول اسواق خارجية	التكرار	38	9	2	0.85	غير موافق
	النسبة(%)	77.6	18.3	4.1		
توقيف النشاط	التكرار	38	10	1	0.78	غير موافق
	النسبة(%)	77.6	20.4	2		

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اجمالي فقرات المحور	2.11	0.63	غير موافق

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

جاء سؤالنا الأول في هذا البعد يبحث إن كانت سياسية المؤسسة ما بعد البرنامج التأهيلي ستكون حول توسيع نشاط المؤسسة، وقد جاءت إجابات المؤسسات قيد الدراسة متبانية بشكل متكافئ بين عدم الموافقة والمحايدة بنسبة قدرت بـ 44.9% لكل منهما، ولم توافق على هذا المقترح إلا نحو 10.2% من العينة، لذلك كان المتوسط الحسابي له يساوي 2.55، وبانحراف معياري يقدر بـ 0.82، مما يعني في الاتجاه العام لهذا البند أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على قيامها بتوسيع نشاطها بعد برنامج التأهيل.

أما عن سؤالنا الثاني، إن كانت ستعمل على خلق نشاط مكمل للنشاط الرئيسي للمؤسسة، عبرت الغالبية العظمى عن عدم موافقتها لهذا المقترح بنسبة بلغت 71.4%، بينما التزمت 22.5% منها الحياد، ولم توافق عليه إلا النسبة الضعيفة المتبقية والمقدرة بـ 6.1% من المؤسسات قيد الدراسة، لذلك كان المتوسط الحسابي العام لهذا المقترح يساوي 2.27، بانحراف معياري يبلغ 0.70، بالتالي يكون الاتجاه العام للإجابات أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على قيامها بخلق نشاط مكمل للنشاط الرئيسي للمؤسسة بعد الانتهاء من برنامج التأهيل.

فيما يتعلق بالسؤال الثالث من هذا المحور والذي دار حول ما إذا كانت المؤسسات قيد الدراسة قد تغير نشاطها بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، فقد أفرزت النتائج أن أغلبية العينة بنسبة تراوح 67.3% أبدت عدم موافقتها على تغيير النشاط، في حين التزمت نحو 30.7% منها الحياد في هذا الشأن، بينما لم تعبر عن موافقتها لهذا المقترح إلا حالة واحد أي نحو 2% من العينة،

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لذلك جاء المتوسط الحسابي يساوي 2.14، وبانحراف معياري بلغ 0.76، وبالتالي يكون التقييم العام لهذا البند أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على امكانية تغيير نشاطها بعد برنامج التأهيل.

بالنسبة للسؤال الرابع من هذا الفرع، والذي تمحور حول امكانية دخول أسواق جديدة بعد برنامج التأهيل، فقد كانت الأغلبية من المؤسسات قيد الدراسة تعبر عن عدم موافقتها وذلك بنسبة 77.6%، بينما التزمت نسبة ضئيلة قدرها 16.3% الحياد، ووافقت على ذلك نسبة ضعيفة جدا بلغت 6.1%، لذلك كان المتوسط الحسابي يقدر بـ 1.96، وبانحراف معياري قدره 0.93، بالتالي يكون التقييم العام هو أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على دخول أسواق جديدة بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، وعلى ما يبدو أن أسواقها الحالية غير مشبعة من منتجاتها بعد.

أما فيما يتعلق بالسؤال الخامس المتعلق بالأسواق الخارجية، فلم يكن مختلفا جدا عن سابقه، حيث عبرت الأغلبية من العينة من المؤسسات قيد الدراسة على عدم موافقتها لهذا المقترح، حيث احتلت النسبة الغالبة بما يساوي نحو 77.6%، بينما أبدت نحو 18.3% حيادها من هذا الموضوع، والنسبة الضعيفة المتبقية المقدرة بنحو 4.1% على موافقتها التوسع في أسواق خارجية بعد عملية التأهيل. وقد كان المتوسط الحسابي يبلغ 1.88، وبانحراف معياري قدره 0.85، بالتالي يمكن القول إن الاتجاه العام لاجابات العينة أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على الدخول الى اسواق جديدة بعد الانتهاء من برنامج التأهيل.

أخيرا، بالنسبة لسؤالنا عما إذا كانت المؤسسات قيد الدراسة ستقوم بإيقاف نشاطها بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، فقد سلجنا حالة واحدة أي بنسبة 2% من المؤسسات التي عبرت عن موافقتها لهذا المقترح، في حين ابدت نحو 20.4% منها عن حيادها في هذه القضية، بينما سجلنا

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدم موافقة الأغلبية من المؤسسات قيد الدراسة على مقترح توقيف النشاط بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يساوي نحو 1.92، وبانحراف معياري يقدر بـ 0.78، بالتالي يكون التقييم العام لهذه العبارة أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة على إمكانية توقيف النشاط بعد الانتهاء من البرنامج التأهيل.

بشكل عام، وفيما يتعلق بإجمالي البنود التي تتطوي تحت هذا المحور، فقد أفرزت النتائج متوسطا حسابيا لجميع الفقرات يساوي 2.11، وبانحراف معياري يساوي 0.63، وبذلك يكون التقييم العام لجميع الفقرات المتضمنة في هذا المحور أن المؤسسات قيد الدراسة غير موافقة عموما على مقترحات سياسة ما بعد الانتهاء من برنامج التأهيل، أو بعبارة أخرى أنها قد لا تغير من سياساتها لما بعد التأهيل إلى المقترحات التي أدرجناها.

ثالثا: اختبارات لعينة واحدة

اجرينا اختبار لعينة واحدة من أجل مقارنة متوسطات المحاور الرئيسية للاستبيان مع المتوسط العام، والذي قمنا بتقدير بـ 3، وذلك بناء على قاعدة قرار أساسية أننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت معنوية الاختبار تفوق 0.05، والعكس صحيح إذا كانت معنوية الاختبار أقل من 0.05 حيث نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، كالاتي:

- H_0 : لا يختلف متوسط إجابات العينة من المؤسسات قيد الدراسة عن متوسط المجتمع

عند مستوى معنوية 0.05

- H_1 : يختلف متوسط إجابات العينة من المؤسسات قيد الدراسة عن المتوسط العام للمجتمع

عند مستوى معنوية 0.05

وكانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (56): نتائج اختبارات لعينة واحدة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبارات	معنوية	القرار الاحصائي
المحور الأول	2.3755	0.51256	-8.529	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الثاني	2.3510	0.51886	-8.755	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الثالث	2.5796	0.66238	-4.443	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الرابع	1.8980	0.49979	-15.435	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الخامس	3.0952	0.74613	0.893	0.376	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	2.1190	0.62915	-9.802	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه، لقد أظهر اختبارات لعينة واحدة أن كلا من المحاور الأول، الثاني، الثالث، الرابع، والسادس بمتوسطات حسابية تساوي 2.37، 2.35، 2.57، 1.89، و2.11، على التوالي، معنوية اختبارها هي 0.000، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05، بالتالي يمكن القول إن متوسط العينة قيد الدراسة يختلف معنويا عن المتوسط العام المفترض والمقدر بـ3، في هذه المحاور فقط حيث يبدو من متوسطاتها أنها أقل ولم تصل المتوسط الحسابي المفترض، إلا ما يتعلق بالمحور الخامس بمتوسط حسابي يساوي 3.09، حيث أظهر اختبار لعينة واحدة معنوية 0.37، وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، يمكن القول إن المتوسط الحسابي للعينة لا يختلف معنويا عن المتوسط الحسابي للمجتمع.

رابعا: اختبارات الفروقات المعنوية

لأجل اختبار الفروقات المعنوية للتعرف عما إذا كانت هناك فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة استنادا إلى الخصائص الوظيفية والتنظيمية للمؤسسات قيد الدراسة، قمنا باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA واختبارت لعينتين مستقلتين بالنسبة فقط للفروقات عما إذا كانت تعزي لمتغير الملكية إن كانت عائلية أم لا، وذلك بناء على قاعدة قرار أساسية أننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت معنوية الاختبار تفوق 0.05، والعكس صحيح إذا كانت معنوية الاختبار أقل من 0.05 حيث نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، كالآتي:

- H_0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية 0.05 تعزى لأي من أحد المتغيرات

الوظيفية للمؤسسات قيد الدراسة

- H_1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية 0.05 تعزى لأي من أحد المتغيرات

الوظيفية للمؤسسات قيد الدراسة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وقد توصلنا إلى النتائج الموالية:

أ- مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى الشكل القانوني للمؤسسة

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (57): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الشكل القانوني للمؤسسة

المحاور	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.826	0.487	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.506	0.680	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	2.575	0.066	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	0.569	0.638	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الخامس	1.191	0.324	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	0.707	0.553	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التباين الاحادي لكل محور من أجل كشف مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير الشكل القانوني للمؤسسة قد أخرج معنوية اختبار فيشر تفوق 0.05 لكل محور من محاور، وبناء على هذا الأساس نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي يمكن القول إنه لا توجد فروقات معنوية بين إجابات أفراد العينة في كل المحاور تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة.

ب-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى الملكية العائلية

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى الشكل القانوني للمؤسسة، فقد أجرينا اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، باعتبار أن متغير الملكية العائلية يتضمن مقترحين فقط إما نعم وإما لا، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (58): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الملكية العائلية

المحاور	الملكية العائلية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبارات	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الأول	نعم	41	2.3512	0.53250	0.748-	0.458	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	2.5000	0.40000			
المحور الثاني	نعم	41	2.3561	0.53761	0.153	0.879	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	2.3250	0.43997			
المحور الثالث	نعم	41	2.5171	0.62286	1.516-	0.136	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	2.9000	0.80711			
المحور الرابع	نعم	41	1.9268	0.54269	0.914	0.365	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	1.7500	0.00000			
المحور الخامس	نعم	41	3.0569	0.76250	0.811-	0.421	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	3.2917	0.66518			
المحور السادس	نعم	41	2.1260	0.68392	0.174	0.863	قبول الفرضية الصفريية
	لا	8	2.0833	0.19920			

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من هذا الجدول أن معنوية اختبار ت لعينتين مستقلتين قد جاءت في كل محاور الدراسة أكبر من 0.05، أي مستوى المعنوية المعتمد، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين إجابات العينة تعود إلى متغير الملكية العائلية، وعليه يمكن القول إنه لا توجد فروقات معنوية تعود إلى طبيعة الملكية العائلية بين اجابات أفراد العينة بالنسبة لكل محاور الدراسة.

ت-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير الوضعية الحالية للمؤسسة

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى الوضعية الحالية للمؤسسة، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (59): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى الوضعية الحالية للمؤسسة

المحاور	قيمة الاختبار ف	معنوية الاختبار	القرار
المحور الأول	0.154	0.927	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	1.923	0.139	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.632	0.598	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	2.864	0.047	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الخامس	0.364	0.779	قبول الفرضية الصفريّة ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	2.647	0.060	قبول الفرضية الصفريّة ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد أخرج معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعنوية المعتمد 0.05، بالنسبة إلى المحاور الأول، الثاني، الثالث، الخامس، والسادس، وعلى إثر ذلك قبلنا الفرضية الصفريّة القائلة بعدم وجود فروقات معنوية في اجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير الوضعية الحالية للمؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة حول الوضعية الحالية للمؤسسة تعزى إلى متغير الوضعية الحالية للمؤسسة في كل من المحور الأول، الثاني، الثالث، الخامس، والسادس. أما بالنسبة للمحور الرابع، فقد كشف تحليل التباين الأحادي أن معنوية اختبار فيشر بالنسبة لهذا المحور هي 0.047، أي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة تعزى إلى الوضعية الحالية للمؤسسة في المحور الرابع.

إذا أجرينا التحليل المتقدم LSD لكشف المقارنات المتعددة من أجل معرفة لصالح أي فئة تعود هذه الفروقات، فقد أظهر أن متوسط وضعية النضج في المحور الرابع (2.22) مرتفع نسبيا عن متوسط الوضعيات الأخرى الانشاء، النمو، والتوسيع، حيث بلغت 1.80، 1.91، و1.59، على التوالي. أما بالنسبة لمعنوية كل فئة من وضعيات المؤسسة، فقد كشف معنوية اختبار فيشر أن مرحلة النضج معنويا عن كل من مرحلة الانشاء ومرحلة التوسيع بمعنوية اختبار قدرت ب 0.042،

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و0.007، على التوالي، بينما لا تختلف معنويًا عن مرحلة النمو، وأيضًا لا تختلف باقي فئات الوضعية الحالية للمؤسسة بين بعضها البعض.

ث-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير عمر المؤسسة

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى عمر المؤسسة، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (60): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عمر المؤسسة

المحاور	قيمة الاختبار ف	معنوية الاختبار	القرار الإحصائي
المحور الأول	0.411	0.746	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.602	0.617	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	1.094	0.361	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	0.793	0.504	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الخامس	1.738	0.173	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	1.753	0.170	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد اظهر معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعتمد 0.05، بالنسبة لكل محاور الدراسة، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين اجابات افراد العينة في كل محاور الدراسة تعود إلى عمر المؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد اختلافات معنوية تعود إلى متغير عمر المؤسسة في كل محور من محاور الدراسة.

ج-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير قطاع نشاط المؤسسات

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى قطاع نشاط المؤسسات، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (61): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى قطاع النشاط

المحاور	قيمة اختبار ف	معنوية اختبار ف	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.624	0.648	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.646	0.632	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.429	0.787	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	1.790	0.148	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الخامس	0.903	0.471	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	1.732	0.160	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد اظهر معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعتمد 0.05، بالنسبة لكل محاور الدراسة، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين اجابات افراد العينة في كل محاور الدراسة تعود إلى قطاع نشاط المؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد اختلافات معنوية تعود إلى متغير قطاع نشاط المؤسسة في كل محور من محاور الدراسة.

ح- مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغيرات عدد العمال

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى عدد العمال في المؤسسات، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (62): نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير عدد العمال

المحاور	قيمة اختبار ف	معنوية اختبار ف	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.575	0.567	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.52	0.949	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.296	0.745	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البديلة			
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.860	0.151	المحور الرابع
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.526	0.651	المحور الخامس
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.900	0.106	المحور السادس

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد اظهر معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعتمد 0.05، بالنسبة لكل محاور الدراسة، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين اجابات افراد العينة في كل محاور الدراسة تعود إلى عدد العمال في المؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد اختلافات معنوية تعود إلى متغير عدد العمال في المؤسسة في كل محور من محاور الدراسة.

خ-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير رقم الأعمال

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى رقم أعمال المؤسسة، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (63): نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير رقم الأعمال

المحاور	قيمة اختبار ف	معنوية اختبار ف	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.575	0.567	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.52	0.949	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.296	0.745	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	0.151	0.860	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الخامس	0.651	0.526	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور السادس	0.106	0.900	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد اظهر معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعتمد 0.05، بالنسبة لكل محاور الدراسة، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين اجابات افراد العينة في كل محاور الدراسة تعود إلى رقم أعمال المؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد اختلافات معنوية تعود إلى متغير رقم أعمال المؤسسة في كل محور من محاور الدراسة.

د - مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى متغير الحصيلة السنوية

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى الحصيلة السنوية للمؤسسة، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (64): نتيجة اختبار الفروقات المعنوية بالنسبة لمتغير الحصيلة السنوية

المحاور	قيمة اختبار ف	معنوية اختبار ف	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.575	0.567	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.52	0.949	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.296	0.745	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البديلة			
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.860	0.151	المحور الرابع
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.526	0.651	المحور الخامس
قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة	0.900	0.106	المحور السادس

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن تحليل التبيان الأحادي قد اظهر معنوية اختبار فيشر تفوق مستوى المعتمد 0.05، بالنسبة لكل محاور الدراسة، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين اجابات افراد العينة في كل محاور الدراسة تعود إلى الحويلة السنوية للمؤسسة، أي يمكن القول أنه لا توجد اختلافات معنوية تعود إلى متغير الحويلة السنوية للمؤسسة في كل محور من محاور الدراسة.

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية لبرنامج التأهيل في الجزائر، توصلنا لنتائج جد سلبية عكس ما كان متوقع ومنتظر من هذا البرنامج، الذي سخرت له الدولة ميزانية ضخمة وغير مدروسة في آن واحد ووسائل مادية من اجل جلب وتوعية 20000 مؤسسة للانخراط ضمن هذا البرنامج وهو رقم مبالغ فيه مقارنة بالوسائل الإدارية و القانونية المتاحة و في ظرف زمني محدد ب 05 سنوات، وكمثال على استحالة تأهيل 20000 مؤسسة في 05 سنوات، عدم القيام بدراسة ميدانية و عدم الاخذ بعين الاعتبار كم عدد المؤسسات التي يمكن لمكتب الدراسة الواحد تشخيصها، فنجد مكاتب الدراسات يقومون بجمع اكبر عدد ممكن من المؤسسات لتحقيق اكبر عدد من الأرباح و نجد اغلبيتهم يبحثون على المؤسسات المتوسطة، فكلما زاد حجم المؤسسة زادت تكلفة عملية التشخيص و كما نعلم ان دراسة المحيط الداخلي (نقاط القوة و نقاط الضعف) و الخارجي (الفرص و التهديدات) لمؤسسة متوسطة يستغرق وقت كبير، و المشكل الأكبر عدم تنبه الوكالة لمثل هذه السلوكيات من طرف معظم مكاتب الدراسات التي همهم ارباحهم، فبعد التوقيع على الاتفاقية بين مالك المؤسسة و الوكالة و مكتب الدراسة لا يمكن التراجع و هذا لدفعهم قسط من المال أيضا، فتجد مكتب الدراسة الواحد لديه 20 مؤسسة متوسطة على سبيل المثال علما انه يستغرق قرابة سنتين من اجل تشخيص مؤسسة واحدة، مما يؤدي بأصحاب المؤسسات الأخرى بالانسحاب لكثرة الانتظار، فيفضلون التخلي و خسارة القسط من المال المدفوع على خسارة المزيد من الأموال من اجل كلام على ورق.

لكن رغم ذلك نجد بعض المؤسسات الصغيرة والمصغرة قامت بعملية التشخيص بالفعل، ولكن المشكل المطروح بعد عملية التشخيص من يقوم بعملية التأهيل، فعمال الوكالة الوطنية لتطوير

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدهم متمكنين لكن من الجانب الإداري والاستشاري فقط، اما من الناحية التقنية والميدانية نجدهم يفتقرون من التكوين والحنكة اللازمة لتأهيل مثل هذه المؤسسات.

الفصل الرابع

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير
قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - فرع تيزازة-

تمهيد

لقد تطرقنا في الفصل السابق الى الدور المهم الذي تلعبه الوكالة الوطنية اقتصاديا من خلال تحريك العجلة الاقتصادية وذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، وكذلك الدور الاجتماعي وذلك من خلال امتصاص معدل البطالة وتوفير فرص الشغل، الا ان ذلك غير كاف اذ لابد من اسقاطه على الواقع العملي وذلك بالتقرب من احدى فروع الوكالة قصد التعرف عن قرب على الدور الذي تلعبه الوكالة ومدى فعالية برامجها المسطرة، وكيفية الاستفادة من الإعانات التمويلية، الجبائية والشبه الجبائية.

كذلك قمنا باختيار عينة من الشباب المستفيد من برنامج الوكالة وحاولنا التعرف على طبيعة الفئات الأكثر اسرارا للقيام بأنشطتهم الخاصة، وكذلك القطاع الأكثر تداولاً في المنطقة، وهل استفادت هذه الأنشطة فعلاً من المزايا والتسهيلات التي تدخل ضمن فعاليات برنامج الوكالة، وهل تمت مرافقتهم وتوجيههم بالشكل السليم وفي إطار هذا السياق سنتناول في هذا الفصل دراسة حالة مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وكذلك محاولة فهم المراحل والخطوات المتبعة من أجل الحصول على التمويل، طبيعة ووسائل الدراسة الميدانية لمجموعة من المستثمرين الراغبين بالاستفادة من برنامج الوكالة، وذلك من خلال المباحث التالية:

- دراسة حالة مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب
- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- اختبار صحة الفرضيات

المبحث الاول: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري لمؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تيبازة -

من خلال هذا المبحث قمنا بدراسة مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة التي نشاطها استرجاع و رسكلة المواد البلاستيكية، و المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، وذلك نظرا لأهمية هذا النوع من المشاريع و الحاجة الماسة إلى مثل هذه المشاريع لتكرير النفايات، وإعادة استعمالها والاستفادة مما يؤدي للتقليل من تلوث المحيط، كذلك من الناحية الاقتصادية نقص استرداد مثل هذه المواد، وتوفيرها بأسعار اقل.

المطلب الأول :تقديم المؤسسة.

أولا :التعريف بنشاط المؤسسة

النشاط عبارة عن ورشة استرجاع و رسكلة المواد البلاستيكية و تحمل الرمز : 112002 من مدونة النشاطات الاقتصادية لاسترجاع المواد غير المعدنية القابلة للرسكلة الخاضعة للقيد بالسجل التجاري بوزارة التجارة و يتمثل مضمون النشاط في :

أ- جمع المواد و القارورات البلاستيكية الناتجة عن النفايات المنزلية.

ب-غسل و تنظيف القارورات

ت-طحن القارورات

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة -فرع تيبازة-

وبعد عملية الطحن القارورات ويتم تحويلها إلى مواد تامة الصنع بالنسبة للورشة، ومادة أولية بالنسبة لشركات تصنيع مثل المكنسات وأغطية وأفرشة إضافة إلى الحشو الموجود داخل الوسادة¹.

ثانيا :التعريف بالمسير

المسير هو شاب يبلغ من العمر 27 سنة، الساكن بولاية الجزائر العاصمة، متخرج من جامعة العلوم الاقتصادية و التسيير بدالي برا هيم، الحامل لشهادة ليسانس كلاسيك في العلوم التجارية تخصص مالية و تسيير المؤسسة و قد زاول نشاطه منذ شهرين و الذي وظف من خلال 8عمال :

-5عمال مباشرين: و هم العمال الذين يعملون داخل الورشة

3-عمال غير مباشرين: و هم العمال الذين يعملون خارج الورشة، و ذلك من خلال جمع المواد و القارورات البلاستيكية اللازمة.

ويقع مقر الورشة بالمنطقة الصناعية حجوط، تيبازة

ثالثا: إيداع الملف

الملف الذي قام بإيداعه الشاب يتكون من قسمين : ملف إداري و ملف مالي.

أ- الملف الإداري : يتكون الملف الإداري من :

استمارة التسجيل، شهادة الميلاد، بطاقة الإقامة، صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطني، الكفاءة المهنية، البطاقة الزرقاء لطالبي العمل صورة شمسية.

ب-الملف المالي : و يتكون الملف المالي من :

فواتير شكلية للعتاد، فواتير شكلية لتأمين متعدد المخاطر.

¹ الاتفاقية الجماعية، الخاصة بمؤسسة استرجاع و رسكلة المواد البلاستيكية

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - فرع تيبازة -

كما قام الشاب بطلب عتاد يتمثل في :

أ- آلة طحن القارورات .

ب- شاحنة.

ت-الرافعة الشوكية كلارك².

المطلب الثاني : مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة .

من خلال هذا المطلب سوف ندرس عملية إنشاء المؤسسة المصغرة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي تمر عبر عدة مراحل، حيث يتلقى الشاب المستثمر العديد من النصائح و التوجيهات و هذا ما يعرف بعملية المرافقة .

أولا : التعريف بنشاط المؤسسة

ويتم في هذه المرحلة طرح فكرة الشاب المستثمر حول المشروع المراد انجازه، حيث قام الشاب بتقديم الفكرة الى مركز التسهيل بتيبازة و الذي ساعده ووفر له كل المعلومات اللازمة و ذلك بعد كل التساؤلات و البحوث التي قام بها حول مجال استرجاع و رسكلة المواد البلاستيكية، إضافة إلى كيفية عمل آلة رسكلة المواد.

ثانيا :مرحلة إيداع الملف

عند إتمام الشاب و استرجاعه للملف كاملا، يتوجه إلى ملحقة الوكالة التابع لها إقليميا فيجد في استقباله مجموعة من الإطارات المرافقين من اجل تسجيله في النظام أَلَمَومَاتِي للوكالة و بعدها يتم التحقق من شروط الاستفادة من دعم الوكالة و المتمثلة في :

² وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، فرع تيبازة.

الفصل الرابع

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة -فرع تيبازة-

أ- وضعية البطالة : يتم التحقق من وضعية البطالة عن طريق الاتصال بجهاز الصندوق الوطني

للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، و غير الأجراء CNAS، CASNOS و هذا باستخراج عدم

الانتساب إلى هذين الجهازين.

ب-المرور عبر اللجنة الولائية لانتقاء و تمويل المشاريع CSVF و المتكونة من أعضاء من البنوك و

السجل التجاري و غرفة الصناعات التقليدية و الغرفة الفلاحية من عضو من وكالة التشغيل، و هذا

من اجل تقديم مشروع الدفاع عليه، فيكون الملف مقبولا و الشاب مؤهل لانجازه و يتم تحديد البنك

المكلف بتمويله.

ثالثا : مرحلة التجهيز

بعد موافقة اللجنة الولائية يتم في هذه المرحلة تسليم المستثمر شهادة التأهيل من إنشاء القانوني للمؤسسة

المصغرة م المتمثل في استخراج :

أ- عقد كراء المحل الموجه لانجاز المشروع.

ب- استخراج السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو بطاقة الاعتماد و هذا حسب طبيعة النشاط.

ت- استخراج الدراسة التقنية و الاقتصادية و هي الدراسة التي تتم من خلالها تحديد قيمة المساهمة

الشخصية و القرض بدون فائدة للوكالة و القرض البنكي بدون فائدة من اجل إيداعها في البنك الموافق على

تمويل المشروع، و في مثالنا هذا كانت التركيبة المالية للمشروع كما يلي :

-المساهمة الشخصية DA: 2 184.739 %

-القرض بدون فائدة للوكالة DA 2.452.232.00 :28 %

-القرض البنكي بدون فائدة : 6.121.000.00DA 70 %

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -فرع تيبازة-

-المجموع هو 8.757.971.00DA:

رابعاً : مرحلة الموافقة البنكية

عند إيداع الوكالة للملف في البنك والمكون من:

طلب خطي للملف في البنك، نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطني و رخصة السباقة إجبارياً، شهادة الميلاد أصلية رقم 12 و بطاقة إقامة، نسخة طبق الأصل من الدبلوم، الفواتير الشكلية للعتاد + عتاد السيارة (إن وجد) ملحق رقم 01، ملحق 02، الميزانية الافتتاحية ملحق رقم 03، جدول حسابات النتائج ملق رقم 04.

اتفاقية FOUR NISSEUR،PROMOTEUR

تقوم مصلحة القرض بدراسة الملف و تقرر الموافقة عليه و تقوم بإصدار الموافقة البنكية، و بعدها يقوم

الشاب بالمراحل التالية :

أ- فتح حساب بنكي.

ب- وضع المساهمة الشخصية المقدرة ب1% أو 2%.

ت-الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

خامساً: مرحلة انجاز المشروع

عند الحصول الشاب على الموافقة البنكية، تقوم الوكالة لدعم و تشغيل بإصدار قرار منح الامتيازات

الجبائية المتعلقة بمرحلة الانجاز و هذا من اجل الحصول على أول امتياز من امتيازات الوكالة و هو اقتناء

معدات و آلات بدون احتساب الرسم على القيمة المضافة، و بعدها يقوم الشاب بالمراحل التالية:

أ- استخراج قرار منح الامتيازات الجبائية.

ب- الإمضاء على دفتر الامتيازات

ت- استخراج شهادة الاقتناء المعدات بدون الرسم على القيمة المضافة من مصلحة الضرائب، و بعدها تقوم الوكالة بصب قيمة القرض بدون فائدة في الحساب البنكي للشباب و تقدم له بسحب الصك البنكي بقيمة 30%، وهذا حتى يتسنى له طلب العتاد من الموارد، و عند إحضار الموارد للعتاد تقوم الوكالة برفقة محضر قضائي بمعاينة العتاد و بعدها تقوم بإصدار أمر بسحب الصك البنكي بقيمة 70% و يكون شكل قرار منح الامتياز في المرحلة السادسة.

سادسا: مرحلة استغلال المشروع

تكون هذه لمرحلة لأخر مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة التي تكون بعد اقتناء المعدات و البداية الفعلية للنشاط حيث يتطلب من الشاب المستثمر إتمام الملف النهائي و الخاص بقرار الامتيازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الاستغلال و الذي سيحصل من خلاله الشاب على الإعفاءات من الضرائب حسب ما يلي :

الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط و 10 سنوات بالنسبة للمناطق الصحراوية و الهضاب العليا و تتمثل في :

أ- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات .

ب- الإعفاء الكلي من الضريبة على الإجمالي.

ت- الإعفاء من الرسم على النشاطات المهنية.

ث- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات الإضافية المخصصة لنشاطات المصغرة³ .

³ وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، فرع تيبازة .

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -فرع تيبازة-

مرحلة تمديد فترة الإعفاء :

تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يقوم المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

• الإعفاء التدريجي :

يستفيد أصحاب المشاريع من التخصيص التدريجي على الضرائب والرسوم المذكورة سافا عند نهاية فترة

الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي كما يلي :

-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض تقديره 50%.

-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض تقديره 25%.

المطلب الثالث: متابعة و مراقبة المشروع:

هناك نوعان من الرقابة على المشروع وهما:

أولاً: رقابة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تتمحور متابعة و موافقة المؤسسة المصغرة من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب حول

المحاور التالية:

أ- المشورة و التوجيه خلال نضج فكرة الإنشاء أو التوسع .

ب-متابعة احترام التزامات المؤسسة في إطار دفتر الشروط و الإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة

بتطورها.

ت-دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المترابطة.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

ث-التكوين الدائم لشباب أصحاب المشاريع .

ثانيا : الرقابة البنكية :

و تكون على ثلاثة مستويات :

أ- الوكالة البنكية : حيث تقوم بمراقبة و متابعة المشروع إلزاما، و هذا باستخدام الوسائل المتاحة و

تأخذ بعين الاعتبار عدة أوجه :

1- القيام باتصالات منظمة مع الزبون للاطلاع على حالة المشروع .

2- القيام بزيارات ميدانية إلى مكان نشاط الزبون .

3- الفحص الدائم لحسابات الزبون.

4- مرجعة موافقة الاعتمادات و الضمانات بالنظر إلى تطور نشاط الزبون .

ب-على مستوى مديرية شبكة الاستغلال و تتمثل مهمتها في :

1- فتح ملف حسب مركز القرار و استخدام الاعتمادات.

2- المراقبة عن قرب للضمانات المأخوذة .

3- السهر على نسب الحذر بصفة دائمة.

ت-على مستوى مديرية الاعتماد و تتمثل مهمتها في

1- فتح ملف اعتماد باسم مل الزبون، و ترتيب موافقات الاعتماد.

2- مسك تواريخ الاستحقاق لكل الاعتمادات .

3- تحليل تقارير الاعتمادات المرسلة من طرف مديرية شبكة الاستغلال، و مراقبة المعلومات

الموجودة بها مع الوثائق المحاسبية، و مختلف العناصر الأخرى المستخدمة في التقييم.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

إضافة إلى الإجراءات المتخذة للمحافظة على مصالح البنك هناك جانبان هما :

أ- قبل بداية المشروع القيام بالتحليل المالي و الاقتصادي.

ب-بعد بداية المشروع من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع المنجزة،وهذا كل ثلاث أشهر،ويتم ذلك وفق

المبادئ المعمول بها من قبل البنك⁴.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض الأساليب والاجراءات المختلفة المتعلقة بإجراء الدراسة الميدانية

من خلال تبيان منهجية الدراسة وأداتها، الأساليب والمعالجات الاحصائية المستخدمة ختاماً باستعراض،

تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الأول: منهج والبيانات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

تم استخدام منهجين أساسيين في هذه الدراسة وهما كل من المنهج الوصفي والتحليلي.

أ- المنهج الوصفي:

حاولنا من خلال هذا المنهج وصف كل ما يتعلق بالمؤسسة المستقبلية " المؤسسة الصغيرة المستفيدة

من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" من خلال الإشارة الى مختلف نشاطاتها ووصف الخطوات

المتبعة للحصول على التمويل بالإضافة إلى الوقوف على أهم النتائج المحققة من طرف الوكالة وقوفا وصفيا.

⁴مطويات، وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،فرع تيبازة

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - فرع تيبازة -

ب- المنهج التحليلي:

يتجلى استخدام هذا المنهج في تحليل آراء المستقسين حول الوكالة لا سيما دورها في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال قائمة استبيان موزعة على أرباب العمل المعنيين بهذه الدراسة.

ثانيا: البيانات المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

أ- **البيانات الأولية:** تم جمع البيانات الأولية من خلال قائمة الأسئلة التي تم تصميمها و توزيعها على عينة و مجتمع البحث، و قد تم جمع المعلومات الضرورية للبحث، ودراسة هذه البيانات باستعمال برنامج التحليل الإحصائي spss، و هذا من خلال استخدام الاختبارات و المعالجات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى أفضل وصف وتحليل لمتغيرات الدراسة و العلاقات المختلفة بينها، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع بعض الإطارات في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيبازة ، و هذا من أجل استقاء كل البيانات والمعلومات الخاصة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وواقع تمويلها مع العمل على الوصول إلى دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تفعيل برنامج الدولة في تمويل المؤسسات الناشئة

ب- **البيانات الثانوية:** تم استخدام البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على مختلف الدوريات والمراجع والوثائق و التقارير التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع قيد الدراسة، و هذا من اجل إثرائه أكثر، وتم التعرض لكل المصادر التي رأينا انها تثبت وتبين واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم

والمتوسطة -فرع تيبازة-

المشاكل الصعوبات والعراقيل التي تعترضه من زاوية الوكالة ومن زاوية أرباب العمل (المستقصين) المعنيين بالدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع عينة وأداة الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

اقتصرت الدراسة على واحد وأربعون مشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع تيبازة) مختلفة النشاطات والأحجام وهذا لدراسة التمويل على مستوى جميع أنواع المشاريع الممولة، قد تم توزيع سبعون قائمة استقصائية مع استرجاع واحد وأربعون منها مع الإجابة على استئلتنا ،اما باقي القائمة فمنهم ما لم نستطع استرجاعها و منهم من لم يتم الإجابة عليهم.

ثانياً: أداة الدراسة

هناك عدة ادوات يمكن للباحثين استعمالها في مثل هذه البحوث، وتعتبر عملية الاختيار الصحيح للأداة المناسبة لجمع البيانات من اهم عوامل نجاح الدراسة والوصول الى نتائج منطقية قابلة للاستعمال في اتخاذ القرارات المناسبة.

أ- إختيار أداة الدراسة

قبل الشروع في الدراسة الميدانية تم التعرض لمجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا هذه وتم الاطلاع على طرقهم و أساليبهم المستخدمة في تحليل البيانات التي جمعوها، وقد تمت ملاحظة أن هناك تباين و اختلاف في مناهج و طرق معالجة تلك المواضيع، وقد تم اختيار أساليب اثبات العلاقة أو أداة الدراسة بناء على وفرة المعلومات من جهة و سهولة اجراء الاستقصاء و موثوقيته من جهة اخرى، و قد تم

والمتوسطة -فرع تيبازة-

اختيار أسلوبين أساسيين في هذه الدراسة تمثلا في إجراء مقابلة مع إطارات في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و إجراء استقصاء مع عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التمويل من طرف الوكالة.

ب-مراحل إعداد وتصميم أداة الدراسة

للوصول الى القائمة النهائية التي جمعنا بها البيانات المستخدمة في الدراسة مررنا على المراحل التالية:

1- إعداد استبانة مؤقتة(أولية) بناء على الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة ومحتوى الجانب النظري للبحث.

2- تقديم الاستبانة الى الأستاذ المشرف من أجل تصحيحها وتصويبها.

3- عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة (داخليين وخارجيين) من أجل تحكيمها وتزويدنا بكل الملاحظات والتصحيحات والتصويبات اللازمة بناء على خبرتهم ومشاورهم في الميدان العلمي.

4- جمع كل الملاحظات التي تم تلقيها من الاساتذة المحكمين.

5- إجراء عملية استقصاء تجريبية على بعض مفردات المجتمع من اجل معرفة الصعوبات التي يمكن للمستقضى منه أن يواجهها في فهم فقرات الاستبانة والإجابة عنها.

6- إزالة كل الصعوبات والمفردات التي صعب على المستقضى منه فهمها.

7- تصميم القائمة النهائية وتوزيعها على المجتمع قيد الدراسة.

ملاحظة: تم استخدام سلم ليكرت الخماسي من أجل قياس مدى فعالية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و مدى فعاليتها في تمويل المشاريع الصغيرة.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

العبارات	غير موافق	غير موافق تماما	موافق	محايد	موافق	موافق تماما
رقم العبارة	1	2	3	4	5	
ونصها						

كما تم تحديد درجة الموافقة حسابيا من خلال المراحل التالية:

- حساب المدى (مدى الإجابات) وهو يعبر عن الفرق بين أكبر قيمة للإجابات مع أدناها، حيث تم الحصول على اجابات من درجة خمسة (5) ودرجة واحد (1) وبالتالي فإن مدى الاجابات في هذه الحالة هو $(4=1-5)$.
- حساب طول الفئة الواحدة عن طريق قسمة أعلى الاجابات درجة (5) على مدى الإجابات (المحسوب سابقا)، و منه فطول الفئة الواحدة هو $(0.8 = 4/5)$.
- نقوم بإضافة طول المدى الى أصغر قيمة في القياس وهي واحد (1) لنتحصل على حدود مجال الفئة الاولى من الاجابات.
- نقوم بنفس العملية للحصول على حدود مجال فئة الاجابات التالية ويكون ذلك كالآتي:
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (1) و (1.8) يصنف ضمن فئة «غير موافق تماما»
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (1.8) و (2.6) يصنف ضمن فئة «غير موافق "
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (2.6) و (3.4) يصنف ضمن فئة «محايد»
 - الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (3.4) و (4.2) يصنف ضمن فئة " موافق

والمتوسطة -فرع تيبازة-

- الوسط الحسابي الذي تقع قيمته بين (4.2) و (5) يصنف ضمن فئة «موافق تماما»

ثالثا: صدق وثبات أداة القياس (الدراسة)

سنقوم بقياس مدى صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من أجل معرفة مدى ملائمة فقراتها للموضوع المدروس، وسنقيس مدى ثباتها من أجل معرفة مدى تكرار نفس النتائج إذا تم إجراؤها في المرات المقبلة، وكانت نتائج الاختبارين ما يلي:

أ- صدق أداة القياس

عادة ما يتم قياس صدق أداة القياس من خلال ناحيتين أساسيتين، صدق المحكمين وصدق انسجام و اتساق العبارات (الفقرات) مع بعضها البعض و مع الموضوع الذي خصصت من أجله.

ب-صدق المحكمين

تم عرض فقرات الاستبانة على مجموعة من الاساتذة من اهل التخصص من كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة البليدة-2، و بلغ عددهم أربعة (4) أساتذة و قد قدم لهم طلب تحكيم استبيان من اجل اعطائنا ملاحظاتهم حول مدى صحتها و مدى ملائمتها للموضوع الذي خصصت من اجله، مع تقديم التصحيحات و التصويبات اللازمة من اجل اكثر دقة و ملائمة، و قد تمت الاستجابة الى تلك الملاحظات من اجل أفضل قياس للظاهرة المدروسة من خلال العمل على حذف و تعديل و تصحيح كل الاخطاء التي وردت منا سابقا.

ت-ثبات اداة القياس.

يعتبر ثبات فقرات الدراسة أمرا في غاية الاهمية لانه يبين مدى ثبات نتائج هذه الدراسة اذا تم اجراؤها مستقبلا، وسنقيس ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرومباخ،.

المطلب الثالث: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

تمت دراسة موضوع البحث وكل ما يتعلق بها من خلال المعالجات الإحصائية التالية:

- اختباري صدق وثبات فقرات الاستبانة من خلال تحكيمها من طرف أساتذة مختصين في ميدان البحث.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات الدراسة وفقراتها، وهو يعطي لنا مدى ثبات نتائج الدراسة إذا تم اجراؤها مرة ثانية.
- إستعمال وحساب مختلف النتائج والمؤشرات الوصفية والتكرارية للوقوف على آراء المستقصين حول موضوع الدراسة ومحاورة.
- تحليل فقرات محاور الاستبانة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل الحزم الإحصائية (spss).
- تم استخدام اختبار ت للعينه الواحدة للمحاور الستة المتعلقة باستبانة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا للحكم على فرضيات الدراسة.
- تم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها إما بقبولها أو رفضها بناء على نتائج
- المعالجات الاحصائية السابقة مع قبول أو رفض الفرضيات البديلة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها.
- حساب الفروقات المعنوية لإجابات المستقصين وهذا لمعرفة أثر المتغيرات الوسيطية على هذه الإجابات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا الميدانية عن طريق الاستبيان فيما يلي النتائج المتوصل اليها:

أولاً: تحليل اختبار ثبات المقياس

نوضح في الجدول الموالي نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان.

جدول رقم (65): نتائج ثبات أداة الدراسة

البعد	أرقام العبارات	عدد البنود	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول: توجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل مشاريعهم عن طريق وكالة اونساج	من 01 إلى 04	04	0.564
المحور الثاني:الوكالة ودورها في استقطاب المستثمرين	من 05 إلى 08	04	0.610
المحور الثالث: مراحل الحصول على التمويل	من 09 إلى 20	12	0.721
المحور الرابع: دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على التمويل	من 21 إلى 26	06	0.767

0.753	26	من 01 الى 26	الاستبيان الكلي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ قد بلغت 0.564، 0.610، 0.721، و0.767، بالنسبة لكل من المحور الأول، الثاني، الثالث، والرابع، على التوالي، وبعدد بنود قدرها 04، 04، 12، 06 بنداً، على التوالي. يظهر من خلال الجدول أيضاً أن قيمة الثبات لكل فقرات الاستبيان أي لاجمالي المحاور والفقرات (من الفقرة 01 إلى 26) قد بلغت معامل ثبات قيمته 0.753. يبدو من ذلك أن معاملات ألفا كرونباخ أعلى من المستوى الأدنى لثبات النتائج والمقدر بـ 0.6، ما عدا ما يتعلق بالمحور الأول الذي كان أقل قليلاً، وبشكل عام يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بالثبات، أي في حالة تكرارها يمكن الوصول إلى نتائج مشابهة.

أ- المتغيرات الشخصية والديموغرافية

1- نتائج توزيع العينة حسب جنس المجيبين

نعرض فيما نتائج السؤال المتعلق بجنس المجيب عن استبيان الدراسة:

جدول رقم (66): نتائج توزيع العينة حسب جنس المجيبين

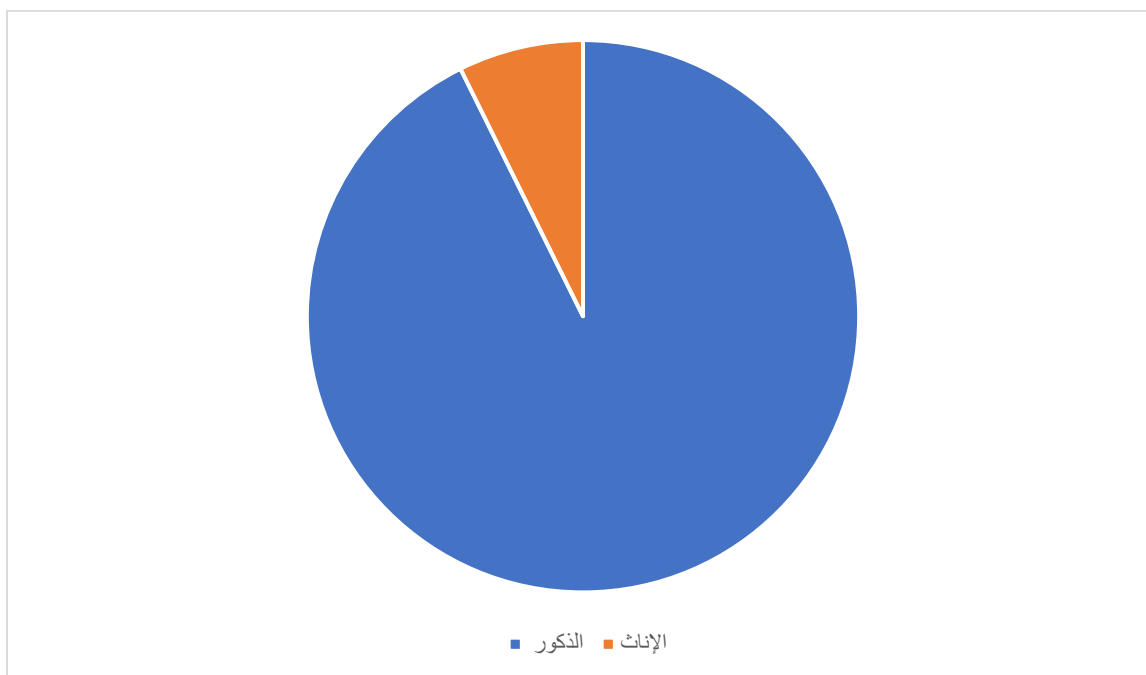
الجنس	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	38	03	41
النسبة (%)	92.7	7.3	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

والمتوسطة -فرع تيبازة-

يمكن توضيح بيانات الجدول أكثر في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (11): توزيع العينة حسب جنس المجيبين



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول السابق والشكل البياني، أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة اشتملت على الذكور بنسبة 92.7%، بينما تمثلت النسبة المتبقية المقدرة بـ 7.3% على العنصر الأنثوي. ربما يعود ذلك إلى روح المقاولاتية وميولات العمل الحر لدى الشباب الذكور أكثر منها بشكل كبير مقارنة بالإناث، قد أفرزت قلة الخبرة النسوية عموما بالأعمال الحرة، وبعضها إن وجد فهو يعتمد أساسا على الذكور. هذا دون غض النظر على اعتبارات اجتماعية أخرى، ربما تجعل دور المرأة محدودا في الأعمال الحرة، وفي مجالات محددة فقط مثل بعض مشروعات الحرف والصناعات التقليدية.

2- نتائج توزيع العينة حسب عمر المجيبين

نعرض فيما نتائج السؤال المتعلق بعمر المجيب عن استبيان الدراسة:

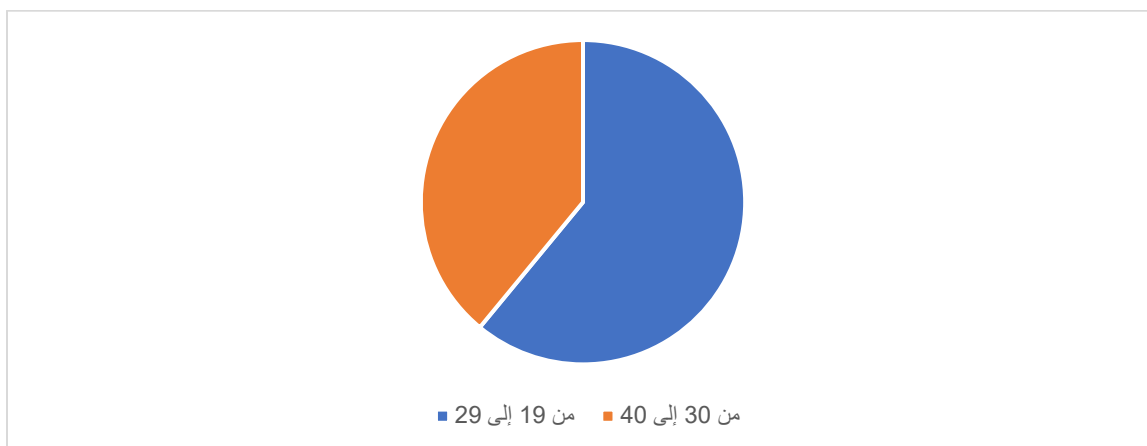
جدول رقم (67): نتائج توزيع العينة حسب عمر المجيبين

الفئات العمرية	من 19 إلى 29	من 30 إلى 40	المجموع
التكرار	25	16	41
النسبة (%)	61	39	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح بيانات الجدول أكثر في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (12): توزيع العينة حسب عمر المجيبين



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

والمتوسطة -فرع تيبازة-

يظهر من خلال الجدول السابق والشكل البياني أن الشباب ذوو الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة كانت الغالبة على عينة الدراسة بنسبة بلغت 61%، بينما راوحت الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة ما نسبته 39%. قد يعود ذلك إلى أن الفئة العمرية الشابة الأقل من 30 سنة لا تزال فيها روح المغامرة والتطلع، على خلاف الفئة العمرية الأخرى التي ربما بدأت في الميل إلى الاستقرار، والابتعاد قدر الامكان عن المخاطرة، لاسيما إذا أمكننا القول أن هذه الفئة الأخيرة غالبا ما تكون بالفعل قد أسست أسرة وأولاد، بالتالي تكتفي بالحد الأدنى من الدخل على الأقل إذا كان مضمونا، مثل راتب الوظيفة، على أن تغامر، أي تخاطر برزق الأولاد، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأعمال الحرة.

3- نتائج توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمجيبين

نعرض فيما نتائج السؤال المتعلق بالمستوى التعليمي للمجيب عن استبيان الدراسة:

جدول رقم (68): نتائج توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمجيبين

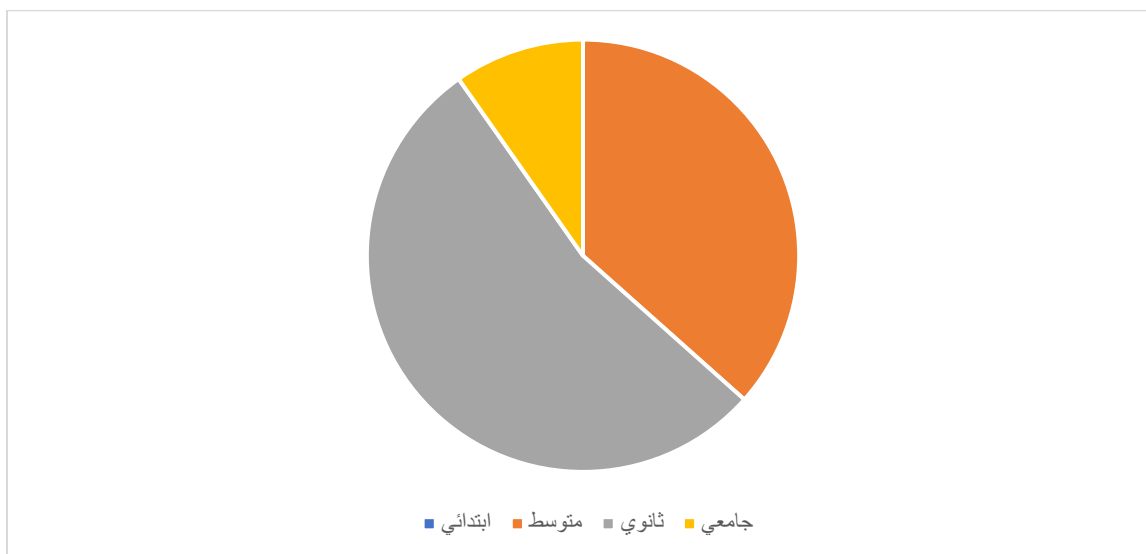
المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرار	00	15	22	4	41
النسبة (%)	00	36.6	53.7	9.8	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح بيانات الجدول أكثر في الشكل البياني التالي:

والمتوسطة -فرع تيبازة-

شكل رقم (13): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمجيبين



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتضح من الجدول السابق والشكل البياني أن توزيع عينة الدراسة تبعاً لمستواهم التعليمي يظهر أن الغالبية من المجيبين بنسبة تناهز 53.7% هم من المستوى التعليمي الثانوي، تليها الفئة ذات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة كبيرة قدرت بنحو 36.6% بينما تبقى بشكل ضعيف ما نسبته 9.8% من العينة هم من المستوى التعليمي الجامعي، بينما تنعدم في عينتنا أي وجود للمستوى التعليمي الابتدائي. ربما يمكن تفسير ذلك من خلال ميل الشباب الجامعي إلى الوظيفة العمومية باعتبارهم شباب ذوو شهادة عالية، توفر لهم راتبا قد يلبي احتياجاتهم، وهذا ربما على عكس الشباب ذو التعليم الثانوي والمتوسط الذي غادر مقاعد الدراسة مبكرا، بالتالي تكون روحه المقاوالتية كبيرة وتطلعه لعيش كريم أكبر لاسيما مع تحدي عدم وجود الشهادة الجامعية. بالنسبة لغياب المستوى التعليمي الابتدائي، ربما يمكن تفسيره من جانبين، أولهما ارتفاع مستوى التعليم عموما بالجزائر، وانخفاض مستوى التسرب المدرسي في الابتدائي، وأيضا أن الاجراءات

والمتوسطة -فرع تيبازة-

المعقدة التي تتطلبها الوكالة قد لا تجعل هذه الفئة تتعامل معها، خاصة إذا لم يكن هناك أي مؤهل مهني في حياتهم.

4- نتائج توزيع العينة حسب قطاع النشاط

نعرض فيما نتائج السؤال المتعلق بقطاع النشاط الذي يعمل فيه المجيب عن استبيان الدراسة:

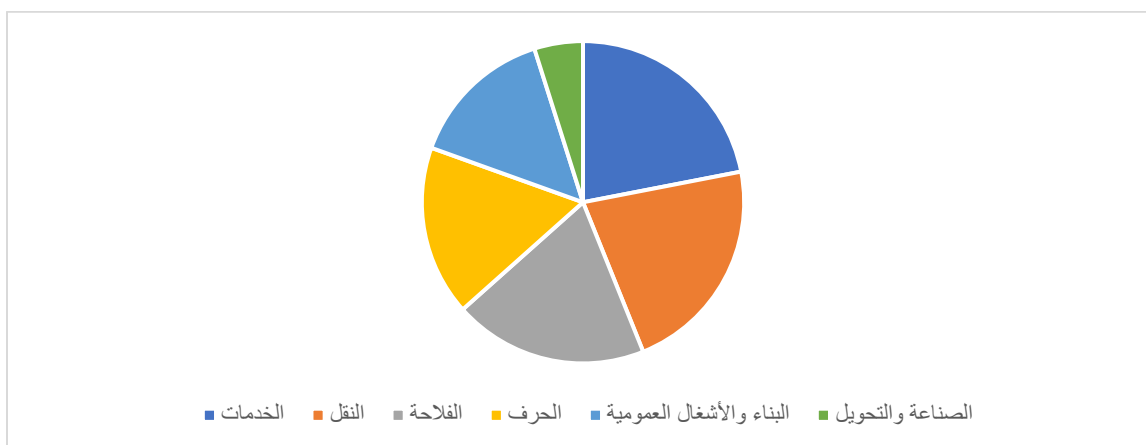
جدول رقم (69): نتائج توزيع العينة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	الخدمات	النقل	الفلاحة	الحرف	البناء والأشغال	الصناعة والتحويل	المجموع
التكرار	9	9	8	7	6	2	41
النسبة (%)	22	22	19.5	17.1	14.6	4.9	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يمكن توضيح بيانات الجدول أكثر في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (14): توزيع العينة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

والمتوسطة -فرع تيبازة-

يبدو من خلال الجدول السابق والشكل البياني أن توزيع العينة تبعا لقطاع النشاط كان متباينا من قطاعات مختلفة وبنسب متقاربة نسبيا، ومقارنة بالمتغيرات السابقة. حيث حازت كل من قطاع الخدمات والنقل بالتساوي على نسب قدرت بـ 22% لكل واحدة منهما، تليهما بنسب قريبة قطاع الفلاحة بـ 19.5% ثم الحرف بنسبة 17.1%، وبنسبة أقل قليلا قطاع البناء والأشغال العمومية وقدرها 14.6%، في حين بقيت نسبة ضعيفة من العينة تعمل في مجال الصناعة والتحويل 4.9%. ربما يعود التوجه الكبير إلى قطاع الخدمات، ومعه النقل كواحد من فروعها، إلى أنه قطاع غير متشبع ولا يزال يوفر فرصا هامة، والذي يفسر مكانته في معظم الاقتصاديات، كما أن النسب المهمة الأخرى المتعلقة بالفلاحة والحرف تؤثر أيضا على الفرص التي يمكن استغلالها في هذين المجالين، لاسيما كما في هذه الحالة وجود الساكنين أو ممن يمتلكون مشاريع على المستوى الريفي، بينما يمكن ملاحظة وجود قلة من العينة المدروسة التي تهتم بقطاع البناء والأشغال العمومية، والتي يمكن تفسيرها بقلة الفرص أو الخبرة لدى الشباب بهذا القطاع، أو بقطاع الصناعات التحويلية التي تتطلب هي الأخرى بعض الخبرة الفنية.

5- نتائج توزيع العينة حسب عدد العمال الموظفين

نعرض هنا نتائج السؤال المتعلق عدد العمال الموظفين لدى المجيب كالتالي.

جدول رقم (70): نتائج توزيع العينة حسب عدد العمال الموظفين

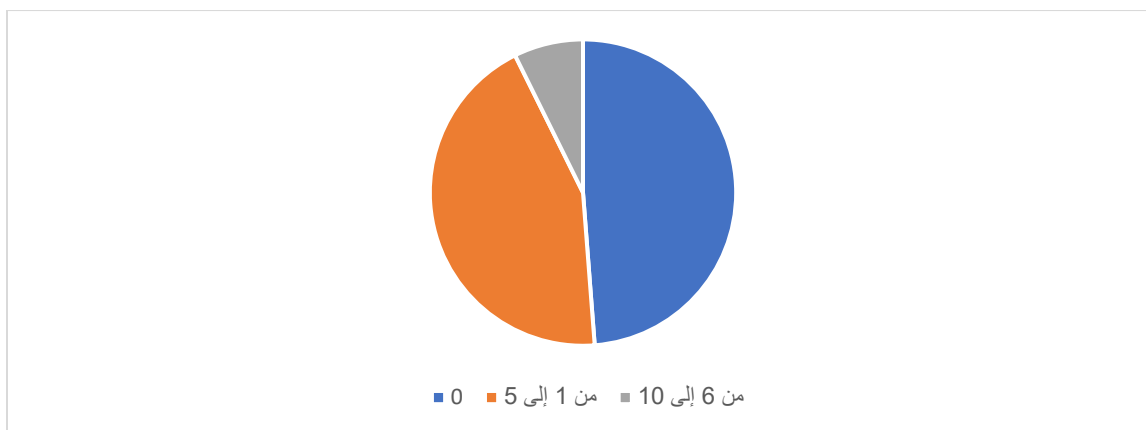
عدد العمال	0	1-5	6-10	المجموع
التكرار	20	18	03	41
النسبة (%)	48.8	43.9	7.3	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

والمتوسطة -فرع تيبازة-

يمكن توضيح بيانات الجدول أكثر في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (15): توزيع العينة حسب عدد العمال الموظفين



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أنه بينما تبقى نسبة ضعيفة قدرها 7.3% من عينتنا تشغل إلى 10 عمال، فإنها توجد نسبة عالية تقترب من النصف وقدرها 48.8% لا تشغل عمالا، وبنسبة قريبة من يشغلون أقل من 5 عمال وقدرها 43.9% من العينة، أي أن صاحب المشروع يستعين بنفسه أو يشغل عددا محدودا جدا، ربما لحدثة النشأة وقلة الامكانيات، أو بسبب تكاليف العمال التي لا يستطيع أصحاب المشروعات دفعها، أو أن بعض المشروعات لا تتطلب يد عاملة كبيرة، لاسيما بإحلال الآلة محل الشغل اليدوي، لا سيما إذا كانت فلاحية أو من بعض الحرف.

ب- : تحليل فقرات الجزء الثاني

عند تحليل مقياس ليكرت الخماسي بالمتوسط الحسابي، فإننا نحدد القيم التي عندها تميل اجابات العينة إلى تقييم معين لفقرة ما؛ لذلك يجب حساب المدى وهو طرح أصغر قيمة للمقياس من أكبرها. في هذه

والمتوسطة -فرع تيازة-

الحالة، تعتبر أكبر قيمة هي 5 وأقلها هي 1 ، ومنه المدى يكون: $5-1=4$. بعدها يتم تحديد طول الفئات بقسمة المدى على عدد فئات المقياس كالتالي: $0.8=4/5$ ، ثم نضيف طول الفئة 0.8 إلى أصغر قيمة في المقياس وهي 1، لأجل تحديد الحد الأعلى للفئة الأولى وهكذا نواصل حتى نحصل على كل الحدود الدنيا والعليا للفئات الخمس، وبذلك يكون تقييم فقرات اجابات العينة وفقا للمتوسطات الحسابية لكل بند في المقياس كما يلي:

- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [1-1.8]، تعتبر الفقرة ذات تقييم غير موافق تماما؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [1.8-2.6]، تعتبر الفقرة ذات تقييم غير موافق؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [2.6-3.4]، تعتبر الفقرة ذات تقييم محايد؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [3.4-4.2]، تعتبر الفقرة ذات تقييم موافق؛
- كل وسط حسابي ينتمي للمجال [4.2-5] تعتبر الفقرة ذات تقييم موافق تماما؛

ثانيا: تحليل فقرات المحاور

أ- تحليل فقرات المحور الأول توجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل المشاريع عن طريق وكالة أونساج

جدول رقم (71): نتائج المحور الأول حول توجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل المشاريع عن طريق

وكالة ANSEJ

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01 كان هنالك اهتمام بإنشاء التكرار	0	3	38	4.56	0.63	موافق

والمتوسطة - فرع تيبازة -

المؤسسة بالاعتماد على مصدر تمويل خارجي	النسبة (%)	0	7.3	92.7		تماما
02 برنامج التمويل عن طريق ansej كان السبب الرئيسي في انشاء المؤسسة	التكرار	5	4	32	4.17	1.24 موافق
	النسبة (%)	12.2	9.8	78		
03 توجد برامج أخرى لتمويل أصحاب المشاريع	التكرار	0	8	33	4.49	0.81 موافق
	النسبة (%)	0	19.5	80.5		تماما
04 تم تأسيس المؤسسة بالاعتماد على تمويل ANSEJ فقط	التكرار	6	0	35	4.24	1.04 موافق
	النسبة (%)	14.6	0	85.4		تماما
اجمالي فقرات المحور					4.36	0.49 موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

في العبارة رقم (01) بطرحنا السؤال عما إذا كان هناك اهتمام بإنشاء المؤسسة بالاعتماد على

مصدر تمويل خارجي، فقد اتفقت العينة على وجود هذا الاهتمام بنسبة قدرها 92.7% بينما التزمت ما

نسبتها 7.3% من العينة في حين لا تظهر في العينة قيد الدراسة أي تجاوب على عدم موافقتهم على هذه

العبارة، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يقدر بـ 4.56، وبانحراف معياري منخفضا قدره 0.63،

والمتوسطة -فرع تيبازة-

بالتالي كان الاتجاه العام لعينة الدراسة في الاجابة عن هذا السؤال تحمل تقييما عاما موافقا تماما. يمكن القول إن العينة محل الدراسة ليست لها ما يكفي من التمويل الخاص، أو مصادر مشابهة، لأجل اطلاق مشروعاتها التي ترغب بها، لذلك فهي لا تجد إلا أن تلجأ إلى تمويل خارجي، مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، كمصدر مهم لتمويل المشروعات، وتلبية مختلف الاحتياجات المالية منها.

في العبارة رقم (02) بالنسبة لسؤالنا حول عما إذا كان برنامج التمويل عن طريق ANSEJ كان السبب الرئيسي في إنشاء المؤسسة، فقد تجاوبت العينة قيد الدراسة بالموافقة بالأغلبية وذلك بنسبة قدرها 78%، بينما لم توافق على ذلك إلا نسبة ضعيفة بلغت 12.2%، والتزمت نسبة ضعيفة جدا قدرها 9.8% الحياد. لذلك كان المتوسط الحسابي بمعدل 4.17، وبانحراف معياري 1.24، بذلك يكون التقييم العام لعينة الدراسة حول هذا السؤال يكون ذو اتجاه موافق. يمكن القول أن الحملات الترويجية التي قامت بها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب قد لقيت صدى واسعا لدى الشباب خاصة ممن يحملون روح المغامرات والمقاولاتية، لا سيما البطالين منهم، والطامحين بمستوى معيشي أفضل، على الأقل أن يكون أكبر من المستوى الذي كانوا يعيشونه، قد جعلهم يفكرون في انشاء مشاريع بعد اطلاعهم على عروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما في العبارة رقم (03) فيما يتعلق بسؤالنا حول ما إذا كانت العينة على دراية بوجود برامج أخرى لتمويل مشاريع الشباب، فقد وافقت العينة بنسبة قدرها 80.5% على ذلك، والتزمت 19.5% الحياد، وبذلك تتعدم في عينتنا أي وجود لعدم الدراية بوجود برامج تمويلية أخرى. بذلك يكون المتوسط الحسابي حول هذه العبارة يساوي 4.49، وبانحراف معياري بلغ 0.81، وبذلك يكون التقييم العام لعينة الدراسة لهذه العبارة في مجال اتجاه عام موافق تماما. معنى ذلك أن معظم العينة تعلم أو لديها المعرفة بالبرامج والطرق الأخرى التي

والمتوسطة -فرع تيبازة-

من خلالها يمكن تمويل مشروعات الشباب، ربما أن عنصر التحفيز إلى الانطلاق بمشروع مقاولاتي يجعل الشباب يبحث عن كل الطرق الممكنة لتمويله، وبعدها البحث والمفاضلة لأجل الوصول إلى البرنامج التمويلي الأمثل، أو بما يناسبهم.

فيما يتعلق بالعبارة رقم (04) بسؤالنا عينة الدراسة عما إن كانت مشروعاتهم كانت من تمويل ANSEJ فقط، فقد أبدت الغالبية العظمى موافقتها على هذه العبارة بنسبة قدرها 85.4%، بينما لا توافق عليها إلا النسبة المتبقية وقدرها 14.6%، لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة وقدره 4.24، وبانحراف معياري قدره 1.01، بالتالي يكون التقييم العام لهذه العبارة هو مجال اتجاه موافق تماما. ما معناه أن هناك تفضيل لدى الشباب للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مقارنة بالبرامج الأخرى، وربما يعزى ذلك إلى حجم المبلغ الممنوح ونسبة الفائدة الضعيفة، فضلا عما توفره من تسهيلات وخدمات أخرى من شأنها جذب الشباب نحو هذه الوكالة دون غيرها أو على الأقل بنسبة ضعيفة للبرامج الأخرى غير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بشكل عام، وفيما يتعلق بمتوسط جميع العبارات الواردة ضمن هذا المحور والمتعلق بتوجه المستثمرين واهتمامهم بتمويل المشاريع عن طريق وكالة ANSEJ، فقد جاء المتوسط الحسابي يساوي 4.36، وبانحراف معياري قدره 1، بالتالي يمكن القول إن عينة الدراسة توافق تماما على وجود توجه واهتمام لدى المستثمرين لتمويل مشاريعهم عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أي بمعنى أن العروض التي تقدمها هذه الوكالة هي محل جذب للمستثمرين.

ب-تحليل فقرات المحور الثاني

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
05 تستفيد المؤسسة من دعم واستشارة وكالة ANSEJ	15	1	25	3.46	1.48	موافق
	36.6	2.4	61			
06 تضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين المعلومات الكافية حول المشروع والنشاط المرغوب فيه	19	6	16	2.95	1.51	محايد
	46.3	14.6	39			
07 تخصص الوكالة مكاتب خاصة تابعة لها للاستشارة وتقديم خدمات استشارية مفيدة لأصحاب المشاريع المقدمة	0	25	16	3.68	0.90	موافق
	0	61	39			
08 تسعى الوكالة باستمرار إلى تنظيم دورات وأيام	20	17	4	2.46	1.02	غير موافق
	48.8	41.5	9.8			

والمتوسطة - فرع تيبازة -

							وأنشطة تدريبية وتحسيسية لفائدة أصحاب المشاريع لتشجيعهم في الانخراط ضمن برنامج الوكالة
محاييد	0.85	3.14	اجمالي فقرات المحور				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

في العبارة رقم (05)، أفرزت نتائج السؤال عما إذا كانت المؤسسة تستفيد من دعم واستشارة وكالة ANSEJ عن تعبير الأغلبية بنسبة 61% عن موافقتها على هذا البند، بينما أبلغت نسبة هامة قدرها 36.6% عن عدم الموافقة، بينما التزمت نسبة ضعيفة جدا بلغت 2.4% حيادها، ولذلك كان المتوسط الحسابي يبلغ 3.46، وبانحراف معياري يساوي نحو 1.48، ما معناه أن التقييم العام لعينة الدراسة في هذا البند يكون في مجال موافق. ما معناه وجود اتفاق نسبي على دور الوكالة الوطنية ANSEJ في مرافقة المؤسسات الصغيرة، وأن ليس كل المستفيدين يتحصلون على الدعم الاستشاري لهذه الوكالة أو لا تلبي تطلعاتهم من جودة الاستشارات التي يرغبون في الحصول عليها.

أما العبارة رقم (06) بالنسبة لسؤالنا عما إذا كانت الوكالة تضع تحت تصرف المستثمرين المعلومات الكافية حول المشروع والنشاط المرغوب فيه، فقد ظهرت تباين واضح جدا لدى العينة قيد الدراسة بين الموافقة وعدم الموافقة وبنسب متقاربة، حيث أبلغ ما يقارب 46.3% من العينة عن عدم موافقتهم على العبارة، ومن جهة أخرى ما نسبته 39%، بينما تبقى 14.6% تلتزم الحياد في هذا الشأن. لذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يقدر بنحو 2.95، وبانحراف معياري مرتفع نسبيا بلغ 1.51، بالتالي يكون الاتجاه العام وسطيا

والمتوسطة -فرع تيبازة-

بالنسبة للتقييم العام لعينة الدراسة لهذا السؤال حيث يكون في مجال المحايدة. معنى ذلك أن العينة مذبذبة فيما يتعلق بحصولها على المعلومات الكافية حول المشروعات، وأن هناك مشروعات فقط يمكن الحصول فيها على معلومات بينما لا يمكن ذلك في مشروعات أخرى، وفي هذه الحالة الأخيرة تكمن النسبة الأكبر.

بخصوص العبارة رقم (07) في سؤالنا عما إذا كانت الوكالة ANSEJ تخصص مكاتب خاصة تابعة لها للاستشارة وتقدم خدمات استشارية مفيدة لأصحاب المشاريع المقدمة، فقد كانت الغالبية من العينة قيد الدراسة وقدرها 61% تلتزم الحياد في هذا الخصوص، بينما وافق الباقي بنسبة 39% فقط، ولم نسجل أي عدم موافقة. بالتالي يكون المتوسط الحسابي العام لهذه العبارة يقدر بنحو 3.68، وبانحراف معياري قدره 0.90، لذلك يكون التقييم العام للعين قيد الدراسة يقع في مجال موافق. معنى ذلك أن مكاتب الاستشارات موجودة بالفعل غير أن هناك اختلاف على أهميتها الاستشارية ومدى كون خدماتها مفيدة بالنسبة لأصحاب المشروعات، وأن هناك تباين فيما يتعلق بالاستفادة منها حيث كانت أقلية في العينة ممن وافقت على ذلك.

فيما يتعلق بالعبارة رقم (08) والسؤال حول سعي الوكالة باستمرار إلى تنظيم دورات وأيام وأنشطة تدريبية وتحسيسية لفائدة أصحاب المشاريع لتشجيعهم في الانخراط ضمن برنامج الوكالة، فقد عبرت ما يقارب نصف العينة بنسبة 48.8% على عدم موافقتهم، يليها بنسبة قريبة ما يقدر بـ 41.5% ممن التزموا الحياد، بينما بقيت 9.8% فقط ممن وافقوا على العبارة، لذلك جاء المتوسط الحسابي العام لهذه العبارة يساوي نحو 2.46، وبانحراف معياري قدره 1.02، بالتالي يكون التقييم العام لهذه العبارة يقع في مجال غير موافق. يمكن القول إن هناك نسبة ضعيفة فقط ممن استفادوا فعليا من الدورات والأيام، والأنشطة التدريبية التي تقدمها وكالة ANSEJ، والذي ربما يعزى إلى عزوف الشباب عن مثل هذه الدورات، مما يجعل الجدوى

الفصل الرابع

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة -فرع تيبازة-

من تنظيمها محل استفهام، والتي ربما يرونها مجرد شكيلات لا تخدم الأغراض التي كانوا يتوقعون الحصول عليها بعد الاستفادة من ذلك التدريب.

بشكل إجمالي فيما يتعلق بهذا المحور الثاني الذي يرتبط بالوكالة ودورها في استقطاب المستثمرين، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور قيمة 3.14، وبانحراف معياري قيمته 0.85، بالتالي يكون التقييم العام لأفراد العينة لهذا المحور يقع في مجال المحايدة، وعموما هناك تباين بين الموافقة وعدم الموافقة في اجابات أفراد العينة في هذا المحور، أي يمكن القول أن دور الوكالة في استقطاب المستثمرين يبقى في حالة متواضعة، وذلك بالرغم من وجود اهتمام لدى المستثمرين بتمويل مشاريعهم عبرها كما أسلفنا في المحور السابق

ت-تحليل فقرات المحور الثالث:

جدول رقم (73): نتائج المحور الثالث حول مراحل الحصول على التمويل

محتوى العبارة		عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
09	هنالك شفافية في عرض المراحل والإجراءات المتعلقة بالحصول على تمويل المشروع	21	1	19	3.00	1.48	محايد
	النسبة (%)	51.2	2.4	46.3			

الفصل الرابع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة - فرع تيبازة -

10	إن المراحل والإجراءات الإدارية المتعلقة بالتمويل معقدة وتستهلك الكثير من الوقت	التكرار	9	0	32	3.73	1.26	موافق
			22	0	78			
11	تقوم الوكالة بدراسة الملفات في اجال زمنية مقبولة	التكرار	22	0	19	2.83	1.58	محايد
			53.7	0	46.3			
12	بعد عملية الموافقة تقوم الوكالة بتأهيل الملفات في اجال زمنية مقبولة	التكرار	10	1	30	3.66	1.29	محايد
			24.4	2.4	73.2			
13	بموجب الاتفاقية المبرمة بين الوكالة والبنك تم تسهيل الحصول على الموافقة البنكية وفي فترة زمنية مقبولة	التكرار	0	0	41	4.66	0.48	موافق تماما
			0	0	100			
14	هناك تخفيضات متعلقة بنسب الفوائد عند الحصول على القروض	التكرار	4	1	36	4.46	0.95	موافق تماما
			9.8	2.4	87.8			

والمتوسطة - فرع تيبازة -

15	وفرت الوكالة تكوينا (الإلزاميا) حول المشروع ومناهج تسييره	التكرار	20	5	16	2.88	1.61	محايد
			48.8	12.2	39			
16	تم انشاء القانوني للمؤسسة في فترة زمنية مناسبة	التكرار	16	00	25	3.41	1.58	موافق
			39	00	61			
17	تم تسهيل عملية اعداد دفتر الشروط للمصادقة عليه من طرف المستثمر، وتحضير السندات الواجب امضاؤها في ظرف زمني وجيز.	التكرار	11	1	29	3.71	1.58	موافق
			26.3	2.4	70.7			
18	تم تسريع الإجراءات للحصول على القرض البنكي	التكرار	14	0	27	3.54	1.46	موافق
			34.1	0	65.9			
19	تم تسليم العتاد في الآجال القانونية المحددة	التكرار	7	0	34	4.07	1.25	موافق
			17.1	0	82.9			
20	تم الاستفادة من	التكرار	0	0	41	4.59	0.49	موافق

والمتوسطة -فرع تيبازة-

الإعفاءات الجبائية فور بداية النشاط	النسبة (%)	0	0	100	تماما
اجمالي فقرات المحور	3.71	0.42	موافق		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

في العبارة رقم (09) بسؤالنا حول ما اذا كانت هنالك شفافية في عرض المراحل والاجراءات الادارية المتعلقة بالحصول على تمويل المشروع، فقد ظهرت نسب غالبية متقاربة بين الموافقة بنسبة 46.3%، وعدم الموافقة بنسبة 51.2% بينما كانت النسبة الضئيلة المتبقية قدرها 2.4% تلتزم الحياد. بالتالي كان المتوسط الحسابي يساوي 3، وبانحراف معياري كبير بلغ 1.48، وبذلك يكون الاتجاه العام لعينة الدراسة في الاجابة على هذا السؤال يدور في منطقة المحايدة. إذا نظرنا إلى كبر التشتت في الاجابات وتباينها من حيث الموافقة الى عدم الموافقة، قد نفهم أنه ليس كل أصحاب المشاريع قد تعرضوا بالشفافية التامة إلى المراحل الادارية المتعلقة بالحصول على المشروع ، إنما بشكل شبه متكافئ كان يتلقاها او لا يتلقاها صاحب المشروع.

أما في العبارة رقم (10) بالنسبة لسؤالنا عما اذا كانت المراحل والاجراءات الادارية المتعلقة بالتمويل معقدة وتستهلك الكثير من الوقت، فقد كانت غالبية اجابات افراد العينة موافقة بنسبة 78% والنسبة المتبقية من غير الموافقين بنسبة 22%، بذلك يكون المتوسط الحسابي لهذه العبارة يقدر بـ 3.73، وبانحراف معياري بلغ 1.26، بالتالي يكون التقييم العام لاجابات أفراد العينة على هذه العبارة يقع في مجال الموافق. بمعنى أن أفراد العينة يدركون وجود الكثير من الاجراءات التي يرونها معقدة، فضلا عن كونها تتطلب الكثير من

والمتوسطة -فرع تيبازة-

الوقت ابتداء من مرحلة الاستقبال ودراسة الملفات، تأسيس شهادة التأهيل، مروراً بتبليغ الموافقة البنكية، إلى إمضاء دفتر الشروط، ثم مرحلة الانجاز، ووصولاً إلى استغلال ما يتطلبه المشروع.

فيما يتعلق بالعبارة رقم (11) بالسؤال حول ما اذا كانت الوكالة تقوم بدراسة الملفات في آجال زمنية مقبولة، فقد كانت الإجابات في هذه النقطة تدور بشكل تقريبا متكافئ بين الموافقة بنسبة 46.3% وأكبر منها عدم الموافقة بنسبة تجاوزت النصف حيث قدرت بـ 53.7%، بالتالي يكون يقدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ 2.83، وبانحراف معياري يبلغ 1.58، أي أن التقييم العام لهذه العبارة يقع في مجال المحايدة. معنى ذلك أن افراد العينة مختلفون في المدة الزمنية التي تقوم فيها الوكالة بدراسة ملفات الحصول على تمويل مشاريعهم، وقد يرجع ذلك بالأساس إلى عدة اعتبارات أهمها طبيعة المشروع، ولذلك يكثر التباين في الاجابات، فضلا عن الفترات الزمنية المعينة التي تم فيها طلب التمويل، حيث قد يمكن أن يكون بعض المجيبين قد درست ملفاتهم في وقت غير فترات ذروة الطلب أي أن الوكالة ربما تكون في مرحلة ضغط، بينما قد يكون البعض الآخر درست ملفاتهم في فترات مغايرة.

أما عن رقم (12) والسؤال عما بعد عملية التأهيل إذا كانت الوكالة تقوم بتأهيل الملفات في آجال زمنية مقبولة، فقد أبدت الغالبية موافقتها بنسبة بلغت 73.2%، بينما عبرت عن عدم موافقتها ما نسبته 24.4% في حين بقيت نسبة ضئيلة قدرها 2.4% محايدة. بذلك يكون المتوسط الحسابي لهذه العبارة يبلغ 3.66، وبانحراف معياري يقدر بـ 1.29، بالتالي يكون التقييم العام للعينة في هذه العبارة يقع في مجال المحايدة. نستنتج من ذلك أنه غالبا ما تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتأهيل ملفات تمويل أصحاب المشاريع في آجال زمنية مقبولة بالنسبة إليهم.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

بالنسبة للعبارة (13) عن السؤال حول تسهيل الحصول على الموافقة البنكية في فترة زمنية وجيزة بموجب الاتفاقية المبرمة بين الوكالة والبنك، فقد اتفق كامل أفراد العينة بنسبة 100%، بين الموافقة والموافقة بشدة، على هذا البند، وبذلك كان المتوسط الحسابي يقدر بـ 4.66، وبانحراف معياري ضعيف يقدر بـ 0.48، بالتالي يكون التقييم العام لأفراد العينة يقع في مجال الموافق تماما، ويدل ذلك على أن الحصول على الموافقة البنكية يكون في فترة زمنية وجيزة بالنسبة لأفراد العينة، حيث من المفترض أن لا تتجاوز هذه الفترة مدة ثلاثة أشهر على الأكثر.

أما عن العبارة رقم (14) وسؤالنا إذا كانت هناك تخفيضات متعلقة بنسب الفوائد عند الحصول على القروض، فقد وافقت عليها العينة بنسبة بلغت 87.8% بينما سجلنا عدم موافقة بنسبة 9.8%، في حين بقيت نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2.4% عبرت بحيادها، لذلك يكون المتوسط الحسابي العام لاجابات أفراد العينة على هذه العبارة قد بلغ 4.46، وبانحراف معياري قدره 0.95، بالتالي يكون التقييم العام لاتجاه العينة حول هذه العبارة يدور في مجال موافق تماما، أي ما معناه أن العينة بالكامل تدرك وجود التخفيضات في نسب الفوائد التي تعرضها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سواء في القرض دون فائدة في التمويل الثنائي والثلاثي، أو التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي الذي قد يتغير تبعا لنوع النشاط ومكانه فضلا عن الاستفادة من الاعلاوة الاستثنائية التي لا تتجاوز 10% من كلفة الاستثمار في المشاريع التي تسهم في التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.

في العبارة رقم (15) المتعلقة بالسؤال عما إذا وفرت الوكالة تكوينا الزاميا حول المشروع ومناهج تسييره فقد تباينت إجابات أفراد العينة بين الموافقة بنسبة 48.8%، و نسبة أخرى هامة عبرت عن عدم الموافقة وقد بلغت 39%، في حين التزمت نسبة ضئيلة قدرها 12.2% الحياد، بالتالي يكون المتوسط

والمتوسطة -فرع تيبازة-

الحسابي العام لاجابات أفراد العينة لهذه العبارة يقدر بـ 2.88، وبانحراف معياري قيمته 1.61، بذلك يكون الاتجاه العام لتقييم هذه العبارة يقع في مجال المحايدة. معنى ذلك أن ليس كل أصحاب المشاريع يتحصلون أو يستفيدون أو يتوجهون إلى البرامج التكوينية والتدريبية التي تقدمها الوكالة في إطار تحسين ورفع القدرات التسييرية للشباب اصحاب المشاريع.

بالنسبة للعبارة رقم 16، والمتعلقة بما إذا كان الانشاء القانوني للمؤسسة قد تم في فترة زمنية مناسبة، فقد اختلفت مجددا اجابات أفراد العينة بنسب متفاوتة بين الموافقة باغلبية قدرها 61% والتعبير عن عدم الموافقة بنسبة بلغت 39%، بينما لم نسجل اجابات محايدة في هذا البند، بالتالي كان المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة في هذه العبارة يقدر بـ 3.41، وبانحراف معياري قدره 1.58، لذلك يكون التقييم العام لاجابات افراد العينة حول هذه العنصر تقع في مجال موافق. أي أن أفراد العينة عموما يوافقون على أن الانشاء قد كان في فترة زمنية مناسبة.

أما بالنسبة للعبارة رقم (17) حول ما إذا تم تسهيل عملية إعداد دفتر الشروط للمصادقة عليه من طرف المستثمر، وتحضير السندات الواجب امضاؤها في ظرف زمني وجيز، فقد وافقت أغلبية أفراد العينة بنسبة بلغت 70.7%، بينما عبرت عن عدم موافقتها ما نسبته 26.3%، دون تسجيل أي محايدة في هذا الشأن، بذلك يكون المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة حول هذا البند يقدر بـ 3.71، وبانحراف معياري عالي بلغ 1.58، بالتالي يكون التقييم افراد العينة لهذه العبارة تدور في مجال موافق. معنى ذلك أن أفراد العينة يوافقون على سهولة إعداد دفتر الشروط وإمضاءاته من طرف المستثمرين والشركاء والمسيرين، في فترة زمنية وجيزة جدا.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

في العبارة رقم (18)، والمتعلقة بالسؤال عن تسريع الاجراءات للحصول على القرض البنكي، فقد عبرت الاغلبية عن موافقتها على هذه العبارة بنسبة 65.9%، وأبدت النسبة المتبقية 34.1% عدم موافقتها، في حين لم نسجل أي محايدة في هذا الخصوص. لذلك كان المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة على هذه العبارة يقدر يساوي 3.54، وبانحراف معياري قدره 1.46، بالتالي كان الاتجاه العام للإجابات على هذه الفقرة يقع في مجال موافق. أي أن غالبية أصحاب المشاريع يدركون سرعة في الحصول على اجراءات القرض البنكي.

بالنسبة للعبارة رقم (19)، المتعلقة بتسليم العتاد في الآجال القانونية المحددة، فقد سجلنا أغلبية موافقة بنسبة ناهزت 82.9%، بينما عبرت النسبة المتبقية وقدرها 17.1% عن عدم موافقتها، حيث لم نجد أي نقطة محايدة، لذلك كان المتوسط الحسابي لمجموع اجابات افراد العينة يقدر بـ 4.07، وبانحراف معياري بلغ 1.25، بالتالي يكون التقييم العام لاجابات افراد العينة حول هذا العنصر تقع في مجال موافق، معنى ذلك أنه تقريبا كل أفراد العينة من أصحاب المشاريع قد استلموا المعدات والتجهيزات المطلوبة للمشروع في الآجال القانونية.

أخيرا، في العبارة رقم (20)، والتي تبحث عما اذا تم الاستفادة من الاعفاءات الجبائية فور بداية النشاط، فقد عبرت كل العينة بنسبة 100% عن موافقتها، إذ لم نسجل أي محايدة أو عدم موافقة في هذا الشأن، لذلك كان المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة يساوي 4.59، وبانحراف معياري قدره 0.49، بالتالي يكون التقييم العام هذه العبارة تقع في مجال الموافق تماما، أن أصحاب المشاريع قد تحصلوا على الاعانات والامتيازات والاعفاءات الجبائية والعلاوات فور انطلاقهم في مشاريعهم وفقا لما يمليه القانون.

الفصل الرابع

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة -فرع تيبازة-

بالنسبة لهذا المحور الكلي، والمتعلق بمراحل الحصول على التمويل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور قيمة 3.71، وبانحراف معياري قدره 0.42، بالتالي يكون التقييم العام لهذا المحور من طرف أفراد العينة يقع في مجال الموافق، أي أن أفراد العينة يوافقون عموماً على التسهيلات في الحصول على تمويل لمشاريعهم، وفي فترات زمنية مقبولة.

ث-تحليل فقرات المحور الرابع حول دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على

التمويل

جدول رقم (74): نتائج المحور الرابع حول دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على

التمويل

محتوى العبارة	عدم الموافقة	المحايد	الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
21 في حالة مواجهة عقبات تتوجه المؤسسة مباشرة للوكالة لإيجاد الحلول	31	0	10	2.27	1.43	غير موافق
	النسبة(%) 75.6	0	24.4			
22 يستفيد أصحاب المشاريع من المرافقة شاملة بعد الانطلاقة في المشروع	13	17	11	2.85	1.21	محايد
	النسبة(%) 31.7	41.5	26.8			
23 تمكنت المؤسسة من	29	0	12	2.32	1.40	غير

والمتوسطة -فرع تيبازة-

موافق			29.3	0	70.7	النسبة(%)	تسديد الديون	
غير موافق	1.64	2.49	12	0	29	التكرار	تسعى المؤسسة لتوسيع نشاطها في إطار الوكالة	24
موافق			29.3	0	70.7	النسبة(%)		
موافق	1.53	3.51	25	2	14	التكرار	ترغب المؤسسة بالاستفادة من تمويل اخر لمواصلة نشاطها	25
			61	4.9	34.1	النسبة(%)		
محايد	1.63	3.02	20	0	21	التكرار	الخدمات المقدمة من طرف الوكالة ترقى لتطلعات المؤسسة	26
			48.8	0	51.2	النسبة(%)		
محايد	1.00	2.71	اجمالي فقرات المحور					

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

جاءت العبارة رقم (21) تبحث في حالة مواجهة عقبات، ان كانت المؤسسة تتوجه إلى الوكالة مباشرة لايجاد الحلول، وقد عبرت أغلبية أفراد العينة بنسبة بلغت 75.6% عن عدم موافقتها بينما سجلنا النسبة المتبقية أي 24.4% أبدت موافقتها، في حين لم نجد أي محايدة في هذه الفقرة. لذلك جاء المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة حول هذه العبارة بقيمة 2.27، وبانحراف معياري قدره 1.43، بالتالي يكون التقييم العام لأفراد العينة لهذا العنصر تدور في مجال عدم الموافقة. معنى ذلك أن أغلبية أصحاب المشاريع لا يتوجهون الوكالة من أجل البحث عن الحلول التي تواجههم، بل يعتمدون على مصادر استشارية أخرى

والمتوسطة -فرع تيبازة-

غير الوكالة، أو الاعتماد على خبرتهم الشخصية، وهو ما يؤشر على قلة امكانيات وصلاحيات أعوان الوكالة، وربما يشير كذلك إلى عدم وعي المستثمرين أصحاب المشاريع بأهمية مرحلة المرافقة.

أما العبارة رقم (22)، والتي تتعلق بما إذا كان أصحاب المشاريع يستفيدون من المرافقة الشاملة بعد الانطلاق في المشروع، فقد تباينت الاجابات بين الموافقة بنسبة قدرت بنحو 26.8%، وعدم الموافقة بنسبة متقاربة بلغت 31.7% في حين عبرت النسبة الأكبر بقيمة 41.5% عن حيادها، بالتالي يكون المتوسط الحسابي لمجموع اجابات أفراد العينة عن هذه الفقرة يساوي 2.85، وبانحراف معياري قيمته 1.21، بذلك يكون التقييم العام لاجابات أفراد العينة يقع في منطقة المحايدة، ما يشير ذلك الى وجود ارتباك لدى المستثمرين أصحاب المشاريع فيما يتعلق بمرافقة مشاريعهم عند الانطلاق في نشاطهم.

فيما يتعلق بالعبارة رقم (23)، والتي تدور حول ما إذا تمكنت المؤسسة من تسديد الديون، فقد عبرت الأغلبية عن عدم موافقتها على هذه العبارة بنسبة بلغت 70.7%، في حين أفادت النسبة المتبقية وقدرها 29.3% بموافقتها، ولم نسجل أي إجابات محايدة في هذا الشأن. بالتالي كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يساوي 2.32، وبانحراف معياري بلغ 1.40، بذلك يكون التقييم العام لاجابات أفراد العينة في هذا البند يقع في مجال غير موافق، أي أن المؤسسات قيد الدراسة معظمها لم يتمكن من تسديد الديون، ولا تستطع ذلك إلا نسبة قليلة لم تتجاوز الثلث، وذلك قد يرجع إلى أسباب عديدة من بينها على سبيل المثال نقص الأعمال، وعدم توفر المداخل المالية التي تمكنهم من تسديد الديون.

أما بالنسبة إلى العبارة رقم (24)، والتي تسأل عما إذا تسعى المؤسسة الى توسيع نشاطها في اطار الوكالة، فقد أفادت الأغلبية بنسبة راوحت 70.7% بعدم موافقتها على هذه العبارة، بينما عبرت النسبة

والمتوسطة -فرع تيبازة-

المتبقية وقدرها 29.3% عن موافقتها، في حين لم نسجل أي اجابات محايدة، لذلك كان المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة في هذه النقطة يقدر بـ 2.49، وبانحراف معياري يساوي 1.64، بالتالي يمكن القول إن التقييم العام لاجابات العينة تدور في مجال غير موافق، ما معناه أن غالبية أصحاب المشاريع غير مستعدين لمواصلة نمو مشاريعهم في إطار الوكالة، والذي قد يرجع إلى رغبة هؤلاء المستثمرين في انهاء دعم الوكالة والاعتماد على أنفسهم في التوسع، أو ربما البحث عن إطار آخر لدعم التمويل.

بشأن العبارة رقم (25)، والتي تسأل عما إذا كانت المؤسسة ترغب بالاستفادة من تمويل آخر لمواصلة نشاطها، فقد تراوحت الإجابات بين أغلبية نسبتها 61% عبرت عن موافقتها، بينما أبدت ما نسبتها 34.1% من العينة عن عدم موافقتها، في حين سجلنا نسبة ضئيلة محايدة قدرها 4.9%، بذلك كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة يساوي 3.51، وبانحراف معياري بلغ 1.53، بالتالي يكون التقييم العام لاجابات افراد العينة في هذا البند يدور في مجال موافق، ما معناه أن أصحاب المشاريع يرغبون في الحصول على صيغ أخرى للتمويل غير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ما يؤشر على عدم رضاهم على الوضعية الحالية لتمويلهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما بخصوص العبارة الأخيرة رقم (26)، والتي تبحث عما اذا كانت الخدمات المقدمة من طرف الوكالة ترقى لتطلعات المؤسسة، فقد جاءت الإجابات بنسب متقاربة بين الموافقة وعدمها، حيث عبرت ما نسبتها 51.2% عن عدم موافقتها على هذه العبارة، بينما أبدت النسبة المتبقية والتي بلغت 48.8% عن موافقتها على هذه العبارة، في حين لا نجد أي اجابات محايدة في هذا الإطار. لذلك كان المتوسط الحسابي يساوي 3.02، وبانحراف معياري قدره 1.63، بالتالي يمكن القول أن الاتجاه العام لتقييم أفراد العينة لهذا البند تتراوح في مجال المحايدة، ومنه يمكن القول بوجود إما اختلاف كبير في اصحاب المشاريع حول رأيهم

والمتوسطة -فرع تيبازة-

في خدمات هذه الوكالة إن كانت ترقى للتطلعات، والذي يمكن إرجاعه بشكل أساسي إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات، ومستوى التعقيد الذي تتطلبه لا سيما بالنظر إلى محدودية امكانيات وصلاحيات أعوان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بشكل عام، وفيما يتعلق باجمالي فقرات هذا المحور المرتبط بدور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على التمويل، فقد سجلنا متوسطا حسابيا يساوي 2.71، وبانحراف معياري يساوي 1، بالتالي يكون الاتجاه العام لتقييم أفراد العينة لهذا المحور تقع في مجال المحايدة، نستنتج من ذلك وجود ارتباك كبير أو تشويش فيما يتعلق بدور هذه الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع لما بعد انشاء مشاريعهم في الاطار التمويلي للوكالة.

ثالثا: اختبارات لعينة واحدة

اجرينا اختبار ت لعينة واحدة من أجل مقارنة متوسطات المحاور الأربعة الرئيسية للاستبيان مع المتوسط العام، والذي قمنا بتقدير ب 3، وذلك بناء على قاعدة قرار أساسية أننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت معنوية الاختبار تفوق 0.05، والعكس صحيح إذا كانت معنوية الاختبار أقل من 0.05 حيث نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، كالاتي:

- H_0 : لا يختلف متوسط إجابات العينة قيد الدراسة عن متوسط المجتمع عند مستوى معنوية 0.05؛

- H_1 : يختلف متوسط إجابات العينة قيد الدراسة عن المتوسط العام للمجتمع عند مستوى معنوية

0.05

وكانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي.

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبارات	معنوية	القرار الاحصائي
المحور الأول	4.36	0.49	17.818	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الثاني	3.14	0.85	1.048	0.301	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	3.71	0.42	10.792	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة
المحور الرابع	2.71	1.00	-1.624	0.112	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من الجدول أعلاه أن اختبار ت لعينة واحدة أظهر أن كلا من المحورين الأول والثالث، بمتوسطات حسابية تساوي 4.36، و 3.71 على التوالي، لهما معنوية اختبار هي 0.000، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05، بالتالي يمكن القول إن متوسط العينة قيد الدراسة يختلف معنويا عن المتوسط العام المفترض والمقدر بـ3، في هذين المحورين فقط حيث يبدو من متوسطاتها أنها أكبر من المتوسط الحسابي المفترض. غير أن المحورين الثاني والرابع بمتوسطات حسابية تساوي 3.14، و 2.71، على التوالي، ولهما معنوية اختبار قدرها 0.301، و 0.112 على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية

والمتوسطة -فرع تيازة-

المعتمد في هذه الدراسة بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة. يمكن القول إن المتوسط الحسابي للعينة لا يختلف معنويا عن المتوسط الحسابي للمجتمع.

رابعا: اختبارات الفروقات المعنوية

لأجل اختبار الفروقات المعنوية للتعرف عما إذا كانت هناك فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة تعزى إلى المتغيرات الشخصية والديموغرافية للعينة المدروسة، قمنا باستخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية التي تضم اجاباتها على مجموعتين فقط، وهما الجنس والسن، كما استخدمنا اختبار التحليل الأحادي ANOVA لتحليل للفروقات في المتغيرات التي تضم اجاباتها أكثر من ثلاث مجموعات، ويتعلق الأمر بالمستوى التعليمي، قطاع النشاط، وعدد العمال، وذلك بناء على قاعدة قرار أساسية أننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت معنوية الاختبار تفوق 0.05، والعكس صحيح إذا كانت معنوية الاختبار أقل من 0.05 حيث نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، كالاتي:

- H_0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية 0.05 تعزى لأي من أحد المتغيرات الشخصية والديموغرافية للعينة قيد الدراسة؛

- H_1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية 0.05 تعزى لأي من أحد المتغيرات الشخصية والديموغرافية للعينة قيد الدراسة.

وقد توصلنا إلى النتائج الموالية:

أ- مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى جنس المجيبين

والمتوسطة -فرع تيبازة-

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى جنس المجيبين،

فقد أجرينا اختبار ت لعينتين مستقلتين، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (76): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى جنسهم

المحاور	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	ذكر	38	4.3750	0.50588	0.420	0.677	قبول الفرضية
	انثى	3	4.2500	0.25000			الصفريية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	ذكر	38	3.1447	0.88842	0.118	0.907	قبول الفرضية
	انثى	3	3.0833	0.28868			الصفريية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	ذكر	38	3.7105	0.43700	0.046-	0.964	قبول الفرضية
	انثى	3	3.7222	0.17347			الصفريية

والمتوسطة -فرع تيبازة-

ورفض الفرضية البديلة							
قبول الفرضية الصفريية ورفض الفرضية البديلة	0.216	1.257-	0.94692 1.73472	2.6886 3.4444	38 3	ذكر انثى	المحور الرابع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من هذا الجدول أن معنوية اختبار ت لعينتين مستقلتين قد جاءت تساوي 0.677، 0.907، 0.964، 0.216، و 0.934 في كل من المحاور الأول، الثاني، الثالث، والرابع، على التوالي، وهي أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المعتمد، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفريية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين إجابات العينة في المحاور سابقة الذكر تعود متغير جنس المجيبين، أي أن الإناث والذكور لا يختلفون في إجاباتهم على كل محاور الاستبيان.

ب-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى عمر المجيبين

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى عمر المجيبين، فقد أجرينا اختبار ت لعينتين مستقلتين، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

والمتوسطة -فرع تيبازة-

جدول رقم (77): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عمرهم

المحاور	الفئات العمرية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	من 19 إلى 29 سنة	25	4.2200	0.51700	2.534-	0.015	رفض الفرضية الصفرية
	من 30 إلى 40 سنة	16	4.5938	0.35208			وقبول الفرضية البديلة
المحور الثاني	من 19 إلى 29 سنة	25	3.3100	0.90508	1.617	0.114	قبول الفرضية الصفرية
	من 30 إلى 40 سنة	16	2.8750	0.72457			ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	من 19 إلى 29 سنة	25	3.6767	0.45410	0.654-	0.517	قبول الفرضية الصفرية
	من 30 إلى 40 سنة	16	3.7656	0.37419			ورفض الفرضية

والمتوسطة -فرع تيبازة-

البديلة						40 سنة	
قبول الفرضية			0.98836	2.7333	25	من 19 إلى	المحور الرابع
الصفريية						29 سنة	
ورفض	0.934	0.083-				من 30 إلى	المحور الرابع
الفرضية			1.07491	2.7604	16	40 سنة	
البديلة							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من هذا الجدول أن معنوية اختبار ت لعينتين مستقلتين قد جاءت تساوي 0.114، 0.517، و0.934 في كل من المحاور الثاني، الثالث، والرابع، على التوالي، أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المعتمد، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفريية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية بين إجابات العينة في المحاور سابقة الذكر تعود متغير عمر المجيبين، إلا أن معنوية هذا الاختبار للمحور الأول فقط قد جاءت تساوي 0.015 وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد، أي أن هناك اختلافات بين إجابات أفراد العينة تعزى الى فئة السن. يظهر من خلال المتوسط أن الأفراد من الفئة العمرية 29 سنة فأقل ذوو متوسط حسابي 4.22، بينما المتوسط الحسابي للأفراد الأكبر من 30 سنة قد بلغ 4.59 أي يقيمون هذا المحور بشكل أعلى قليلا، مع أن الفرق ظاهريا لا يبدو كبير خاصة وأن كليهما يقعان في مجال الموافق تماما، إلا أن هناك اختلافات معنوية في إجابات كلا الفئتين.

ت-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى المستوى التعليمي للمجيبين

والمتوسطة -فرع تيبازة-

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى المستوى التعليمي للمجيبين، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (78): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى مستواهم التعليمي

المحاور	قيمة الاختبار ف	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	1.029	0.367	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	1.078	0.350	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.056	0.946	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	1.417	0.255	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد أخرج معنوية اختبار فيشر تساوي 0.367، 0.350، 0.946، و0.255، بالنسبة لكل من المحور الأول، الثاني، الثالث، والرابع، على التوالي، وهي تفوق مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وعلى إثر ذلك قبلنا الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية في اجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير المستوى التعليمي، أي يمكن القول أنه لا توجد فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة حول كل محور تعود إلى مستواهم التعليمي.

ث-مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى قطاع نشاط المجيبين

والمتوسطة -فرع تيبازة-

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى قطاع نشاط

المجبيين، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول

الموالي.

جدول رقم (79): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى قطاع نشاطهم

المحاور	قيمة الاختبار ف	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.366	0.869	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.536	0.747	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	0.597	0.703	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	0.985	0.441	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد أخرج معنوية اختبار فيشر تساوي

0.869، 0.747، 0.703، و0.441، بالنسبة لكل من المحور الأول، الثاني، الثالث، والرابع، على

التوالي، وهي تفوق مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وعلى إثر ذلك قبلنا الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود

فروقات معنوية في اجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير قطاع النشاط، أي يمكن القول أنه لا توجد فروقات

معنوية بين اجابات أفراد العينة حول كل محور تعود إلى القطاع الذي ينشطون فيه.

ج- مدى وجود فروقات معنوية تعزى إلى عدد العمال لدى المجبيين

والمتوسطة -فرع تيبازة-

لأجل اختبار مدى وجود فروقات معنوية لكل محور من محاور الدراسة تعود إلى عدد العمال لدى المجيبين، فقد أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي، وقد أظهرت النتائج ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي.

جدول رقم (80): نتيجة الفروقات المعنوية في اجابات العينة تعزى الى عدد عمالهم

المحاور	قيمة الاختبار ف	معنوية الاختبار	القرار الاحصائي
المحور الأول	0.571	0.570	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثاني	0.001	0.999	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الثالث	1.847	0.172	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة
المحور الرابع	1.560	0.223	قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.25

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن تحليل التباين الأحادي قد أخرج معنوية اختبار فيشر تساوي 0.570، 0.999، 0.172، و0.223، بالنسبة لكل من المحور الأول، الثاني، الثالث، والرابع، على التوالي، وهي تفوق مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وعلى إثر ذلك قبلنا الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات معنوية في اجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير عدد العمال، أي يمكن القول أنه لا توجد فروقات معنوية بين اجابات أفراد العينة حول كل محور تعود إلى عدد عمالهم.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية لهذا الفصل، تمكنا من معرفة الدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال تشجيع الشباب على القيام بمشاريعهم الخاصة من خلال تمويلهم، وكذا مرافقتهم لتجسيد أفكارهم على امر الواقع، بغية تشجيع الابتكار والتنوع الاقتصادي.

فقد تطرقنا في بحثنا هذا الى مختلف المراحل التأسيسية للمشروع المراد القيام به في اطار الوكالة، وأيضا توضيح الامتيازات الجبائية و الغير الجبائية التي يمكن للمستثمر الاستفادة منها من خلال برنامج الوكالة، فقد شهدنا على نجاح بعض المؤسسات و الوصول الى مبتغاها، لدرجة النضج والرغبة في توسيع نشاطها و بالتالي الاستفادة مرة أخرى من الوكالة، وهذا نتيجة جدتها و الرغبة في العمل و تجسيد أفكارهم على ارض الواقع، ولكن للأسف نجد معظم المؤسسات فشلت ولم ترقى لتطلعات الوكالة، من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية للحصول على المال بدل معدات العمل وذلك بالتحايل و مساعدة الموردين، واستغلالها في اللهو و بالتالي عدم النية ولا الرغبة في تسديد ديونهم.

كما نجد فئة التي لها الرغبة في النجاح والجدية في العمل الا ان مشروعها بات بالفشل وهذا لأسباب عديدة منها نقص الخبرة، عدم الدراية بوجود مرافقة بعد البدء في النشاط، نقص العلم فأغلبهم تخلوا عن دراستهم في سن مبكر، مكر الموردين وعدم توفير لهم الوسائل حسب الطلبات.

اما الفئة المثقفة فنجدهم يفرون من برامج تمويل التي وضعتها الدولة، وذلك خوفا من المخاطرة والمتابعة القضائية في حالة فشل المشروع.

الخاتمة العامة

أصبح من الواضح اليوم الحديث والتأكيد على الأهمية البالغة التي لا بد أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي لأي بلد، ذلك أنها تساهم بشكل كبير في التأثير المباشر على أهم المتغيرات الكبرى في المعادلات الاقتصادية للبلدان والتكتلات الاقتصادية كدورها في تدعيم الناتج المحلي الخام أو أثرها المباشر على الميزان التجاري من خلال تنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات أو المساهمة في التقليل من حدة البطالة من خلال دورها الفعال في توفير مناصب الشغل، هذه الأهمية المثبتة من خلال الأرقام المستعرضة ضمن هذا البحث فتحت المجال للحديث عن سياسات التعامل مع هذا النوع من المؤسسات لاسيما تأهيلها، مرافقتها، تمويلها، وهذا باعتبار أن هذا النوع من المؤسسات يحتاج كثيرا إلى التطبيق السليم لهذه السياسات على أرض الواقع، وبناء على هدفنا في الوقوف على نتائج تطبيق هذه السياسات على الصعيد الكلي للدولة أو الجزئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأينا بأن هذا القطاع هو قطاع هش، حيث تعود هذه الهشاشة إلى عدة أسباب لعل أهمها عدم التطبيق السليم لبرامج السياسات السابقة من جهة، أو الأخطاء المرتكبة في إعداد البعض من هذه البرامج أساسا.

وبالعودة إلى تقييم مدى فعالية إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج السابقة الذكر لاسيما التأهيل نجد أن هذا الأخير قد فشل في تحقيق الأهداف التي رُسمت أثناء تبني الدولة لسياسته، وهذا يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها الرسم الغير مدروس لأهداف البرنامج المتمثلة في تأهيل 20000 مؤسسة خلال خمسة (5) سنوات والذي قوبل بتسخير إمكانيات وموارد غير كافية لتحقيقه، بالإضافة إلى نقص الأرضية القانونية والتشريعية ذات العلاقة بتأطير هذا البرنامج، هذا الأمر حال دون تحقيق هذا الهدف في الآجال المحددة، حيث لم نسجل عمليات تأهيل حقيقية على أرض الواقع، زد على ذلك الدور السلبي والمحدود للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيال تطبيق برنامج الوطني للتأهيل ، وتعود سلبية هذا الدور بالدرجة الأولى إلى عدم جدوى وتناسب الطابع الإداري العمومي للوكالة مع مقتضيات ومتطلبات التطبيق، المراقبة والمرافقة الميدانية لحاملي المشاريع، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى وكالات

الخاتمة العامة

ذات طابع اقتصادي يتم تقييمها بناء على مدى نجاعة المشاريع التي تقدمها، ولا يمكن الحديث عن مسببات فشل برنامج التأهيل الوطني دون الإشارة إلى مكاتب الدراسات المعنية بتشخيص المشاريع والدور السلبي الذي تلعبه هذه المكاتب من خلال نقص كفاءته في الدور الموكل إليها (التشخيص الداخلي والخارجي) أو إعداد خطط التأهيل واستراتيجيات التطوير الفعالة.

ولا يمكن الحديث عن فشل السياسات الموجهة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الإشارة إلى سياسة تمويل المشاريع التي وبدورها نرى بأنها سياسة شابتها عدة سلبيات بالرغم من تسجيل عدة نقاط إيجابية، أما النقاط السلبية المسجلة خلال هذه الدراسة فقد تمحور أهمها في غياب الدراسات الميدانية التي تقف على فعالية هذه البرامج من أجل التوجيه السليم للتمويل وتجنب السقوط في تمويل المشاريع التي تشهد عدم توافق بين مخططها النظري من جهة والتنفيذي من جهة أخرى، زد على ذلك الدور السلبي للبيروقراطية المتمثل في إطالة وكثرة المراحل المناسبة لتحصيل المشاريع تمويلا، هذا الأمر ساهم بشكل أو بآخر في إفضال الكثير من المشاريع قبل بدايتها، ولا يمكن إغفال الدور السلبي الذي لعبه عدم المرافقة الميدانية للمشاريع بعد دخولها حيز التنفيذ، بالإضافة إلى عدم موازنة الدولة بين القطاعات الخدماتية والصناعية في تقديمها وتمويلها للمشاريع.

نتائج الدراسة:

توصلنا إلى عدة نتائج من خلال الدراسة لعل أهمها:

- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الخارطة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة أو تكتل اقتصادي في السنوات الأخيرة.
- أضحى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتمية على الدول لاسيما الجزائر تفرضها الأهمية السابقة الذكر.

- يحتل الإعداد الجيد والفعال للبرامج ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تكريس وترجمة اهتمام الدول بهذا النوع من المؤسسات لاسيما برامج التأهيل، التمويل والمرافقة.
- اكتسب التأطير القانوني بهذا القطاع أهمية بالغة للنهوض به وهذا لمعالجة كل العقبات الممكنة المصادفة أثناء انشاء المشاريع.
- ساهم تأسيس هياكل ووكالات متخصصة في تنفيذ البرامج الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل تنفيذ السياسة الوطنية الموجهة لهذا القطاع.
- بعد دراستنا الميدانية حول دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استخلصنا ان الوكالة قامت بمساعدة المؤسسات إداريا للحصول على الدعم المالي من اجل تشخيص بيئتهم الداخلية والخارجية لدى مكاتب الدراسات، اما المرحلة الأهم وهي تطبيق استراتيجيات التأهيل لم نجد لها أثر في كل المؤسسات التي تقربنا اليها.
- اما دراستنا الميدانية حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فقد استنتجنا ان الوكالة ساهمت في دعم وتمويل حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم في امر الواقع وكذلك في توسيع نشاطهم، اما من حيث المرافقة فقد وجدنا حسن النية لدى الوكالة في تأطير و تكوين حاملي المشاريع لاكتساب أفكار جديدة، و اكتساب أيضا معلومات اكبر حول المشاريع المراد القيام بهم، وذلك عن طريق ارسال حاملي المشاريع لمركز التسهيل والحرص على التأكد من التحاقهم بالمركز، ولكن اغلب أصحاب المشاريع لا يؤمنون بالتكوين فهمهم الحصول على المال او المعدات فقط.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع البحث يمكننا اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- قبول الفرضية الأولمقائلة «تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلية أساسية في نسيج الاقتصاد الوطني رغم الصعوبات الكثيرة التي تعترض ترقيتها لعل أهمها التركيز على قطاع المحروقات» وهذا بناء على آراء الباحثين من جهة، والأرقام المبينة لأهمية هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، لاسما مساهمتها في تدعيم الناتج المحلي الخام، الميزان التجاري والمساهمة في التقليل من حدة البطالة.
- قبول الفرضية الثانية القائلة «سعت الدولة إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة سياسات واستراتيجيات لعل أهمها تأسيس أجهزة خاصة لهذا الغرض» من خلال تبيان الأجهزة والوكالات التي أسستها الدولة للاهتمام بهذا القطاع مثل الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة لدعم تشغيل الشباب.
- نرفض الفرضية الصفريّة القائلة هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيين حول دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع رفض جميع فرضياتها الفرعية.
- نقبل الفرضية الصفريّة القائلة هناك موافقة معنوية ذات دلالة إحصائية للمستقيين حول دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مع قبول جميع فرضياتها الفرعية ما عدى الفرضية الرابعة حول دور الوكالة في مرافقة أصحاب المشاريع بعد الحصول على التمويل.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا وضع بعض التوصيات كالتالي:

الخاتمة العامة

- تأطير مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة دورات تكوينية الزامية لاثراء رصيدهم المعرفي.
- اقامت ملتقيات دولية مع انتداب أحسن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة الأجنبية لتمكين مسيري المؤسسات الجزائرية من اكتساب أفكار جديدة
- تحصين برنامج التأهيل لحمايته من الثغرات القانونية التي تسمح من الانتهازين استخدامها
- احتكاك مكاتب دراستنا مع مكاتب دراسات البلدان الرائدة في قطاع م ص م من اجل اكتساب طرق جديدة في التشخيص وأكثر فعالية وفي مدة زمنية أكبر
- اقامت اتفاقيات بين وكالة ANDPME والبنوك من اجل تسهيل عملية تمويل التأهيل
- تكوين عمال وكالة ANDPME تكوينا ميدانيا، حيث يمكن المؤسسات من الاستفادة أكثر من الوكالة
- إعادة النظر في عملية انتقاء حاملي المشاريع قبل الاستفادة من وكالة ANSEJ.
- تجميد بعض القطاعات الخدماتية وتشجيع قطاعات الصناعة والإنتاج.
- الرفع من القيمة القصوى التي من الممكن لحامل المشروع الاستفادة منها، اذا كان النشاط المرغوب فيه ذو قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة.
- فرض عملية المرافقة والتكوين مع اجبارية وضع اختبار من اجل التأكد من مدى استيعاب حاملي المشاريع للمشروع الراغب القيام به.

وفي الاخير نرجوا ان يكون هذا البحث قد ساهم في معالجة جزء من التساؤلات المطروحة حول هذا الموضوع، غير أنه يجدر بنا انه هناك مجموعة من التساؤلات لم يتم التطرق إليها نوجزها في شكل عناوين مستقبلية تستدعي المعالجة نوجزها على الشكل التالي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي للجزائر خلال فترة 2000 - 2022
- استراتيجيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين النظرية والتطبيق.
- المرافقة ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000 -

2022

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1- عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.

2- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.

ب- الأطروحات و الرسائل الجامعية :

1- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

2- بن نذير نصر الدين، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير جامعة الجزائر 3، 2011.

3- عثمان لخف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 2004 .

4- حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013

5- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

6- بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب البلدية، السنة الجامعية 2006.

7- شعيب انتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.

8- حليلة حاج على، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة (دراسة حالة ولاية قسنطينة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

9- زويطة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006.

ج- المقالات والدوريات:

- 1- منى مسغوني، نحو الاداء التنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2012.
- 2- محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل الم ص و م بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2006 .

د - الملتقيات والندوات:

1- حياة براهيم ونبيلا جعيجع، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة الجزائر، الجزائر، 16/15 نوفمبر 2011.

2- رحيم حسن، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002.

3- نوري منير، أثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل ال م ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 افريل.

4- زايري بالقاسم وبالحسن هوارى، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17/18/18 افريل 2006.

5- صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، يومي 25 و26 نوفمبر 2007.

6- رامي حريد، صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

7- فريدة بن شهنو، بلقاسم بن علال، إستراتيجية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة

لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، كحل للحد من البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي

الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،

المسيلة الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011.

8- محمد قوجيل، دور هيئات الدعم والمرافقة في ترقية المقاولاتية ودعم التنمية الاقتصادية،

الملتقى الوطني الأول، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر

خلال الفترة: 2010-2011، 18 ماي 2011، جامعة احمد بوقرة ببومرداس، ص121-

122.

9- الشريف ربحان، حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول

استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،

الجزائر يومي 17 و18 افريل، 2012.

ت-التشريعات والتنظيمات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام

1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، المادة 05، العدد 02.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة 18-01، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الامر 01-03 المتعلق بتطوير

الاستثمار، المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422، الموافق ل 20 اوت سنة 2001،

العدد 47.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي، الصادرة بتاريخ

04 شعبان 1430 هـ الموافق ل 26 جويلية 2009، المادة رقم 02، العدد 44، ص4.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية التكميلي، الصادرة بتاريخ

04 شعبان 1430 هـ الموافق ل 26 جويلية 2009، المادة رقم 02، العدد 44، ص4.

6- الجريدة الرسمية الجزائرية،، قانون المالية التكميلي، الصادر بتاريخ 21 شعبان 1430 هـ

الموافق ل 12 أوت 2009، المادة 01-03، العدد 46، ص03.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المؤرخ في 11

نوفمبر 2002م، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص و م وتحديد قانونها

الأساسي ، المادة 02، العدد 74.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-184 المؤرخ في 06 جويلية

1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 44 الصادر

في 07 جويلية 1994.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 03-514، يتعلق بدعم إحداث

النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة،

العدد 84، الصادرة في 31 ديسمبر 2003.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، يتضمن انشاء الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، المادة 01.02.03.04 العدد 52،

الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق ل 11 سبتمبر 1996.

ث-التقارير و المجلات:

قائمة المراجع

- 1- وزارة الصناعة والمناجم، دور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة في الجزائر، 2017.
 - 2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
 - 3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998.
 - 4- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التقرير النهائي لعملية تشخيص المؤسسة X .
 - 5- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
 - 6- مجلة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 01، الجزائر، افريل 2011.
 - 7- مجلة آلتوب، وزارة الصناعة والمناجم، البرنامج الوطني للتأهيل الخماسي 2010-2014، سنة 2015.
 - 8- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تيبازة-الاتفاقية الجماعية، الخاصة بمؤسسة استرجاع ورسكلة المواد البلاستيكية.
- ج-المواقع الالكترونية:**
- 1- عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-،الملتقى الدولي الموسوم ب: إستراتيجية

قائمة المراجع

الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد

بوضياف بالمسيلة عدم ذكر السنة ،على الموقع الالكتروني : www.iefpedia.com/ .

2- شيببي عبد الرحيم، شكوى محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر ،من المؤتمر الدولي

القطاع الخاص في التنمية،بيروت ،من 23 الى 25 مارس 2009،ص12. على الموقع:

. www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=4776

3- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض، www.fgar.dz.

4- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة <http://www.cnac.dz>

5- الموقع الرسمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة على الرابط: <http://dim->

. msila.dz

6- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط www.angem.dz

7- الموقع الرسمي، للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: www.andi.dz .

8- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط: <http://www.mdipi.gov.dz>

9- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.dz .

10- الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الاستثمار، على الرابط: www.cgci.dz

ح- أخرى:

1- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- معلومات مقدمة من طرف مديرة مصلحة الدراسات بوزارة الصناعة و المناجم.

3- وثائق مقدمة من طرف المدير العام للتجارة الخارجية.

- 4- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) فرع تيبازة.
- 5- مطويات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 المراجع باللغة الاجنبية :

1- Rapports et magasins:

- 1- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Algérie, Octobre 2003.
- 2- Commission Européenne, Dispositions techniques et administratives.
- 3- Ministère de la PME et de l'artisanat, état des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, aout 2008.
- 4- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002,
- 5- Magasin altube programme national de la mise à niveau 2010-2014.
- 6- Rapport final de diagnostic de l'entreprise X.
- 7- bulletin d'information statistique de la pme n° 04.
- 8- bulletin d'information statistique de la pme n° 05 .
- 9- bulletin d'information statistique de la pme n° 06.
- 10- bulletin d'information statistique de la pme n° 07.
- 11- bulletin d'information statistique de la pme n° 08.
- 12- bulletin d'information statistique de la pme n° 09.
- 13- bulletin d'information statistique de la pme n° 10.
- 14- bulletin d'information statistique de la pme n° 11.
- 15- bulletin d'information statistique de la pme n° 12.

- 16- bulletin d'information statistique de la pme n° 13.
- 17- bulletin d'information statistique de la pme n° 14.
- 18- bulletin d'information statistique de la pme n° 15.
- 19- bulletin d'information statistique de la pme n° 16.
- 20- bulletin d'information statistique de la pme n° 17.
- 21- bulletin d'information statistique de la pme n° 18.
- 22- bulletin d'information statistique de la pme n° 19.
- 23- bulletin d'information statistique de la pme n° 20.
- 24- bulletin d'information statistique de la pme n° 21.
- 25- bulletin d'information statistique de la pme n° 22.
- 26- bulletin d'information statistique de la pme n° 23.
- 27- bulletin d'information statistique de la pme n° 24.
- 28- bulletin d'information statistique de la pme n° 25.
- 29- bulletin d'information statistique de la pme n° 26.
- 30- bulletin d'information statistique de la pme n° 27.
- 31- bulletin d'information statistique de la pme n° 28.
- 32- bulletin d'information statistique de la pme n° 29.
- 33- bulletin d'information statistique de la pme n° 30.
- 34- bulletin d'information statistique de la pme n° 31.
- 35- bulletin d'information statistique de la pme n° 32.
- 36- bulletin d'information statistique de la pme n° 33.
- 37- bulletin d'information statistique de la pme n° 34.

قائمة الملاحق

3.2. Evolution de la VA par statut juridique et par principaux secteurs d'activités

Tableau 28 Evolution de la valeur ajoutée (2012-2017) en Mds DA

secteurs juridiques	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
Agriculture												
Privé	1412	99,3	1613	99,10	1758,18	99,25	1 918,67	99,09	2 125,39	99,3	2264,33	99,23
Public	9,93	0,7	14,81	0,91	13,31	0,82	17,70	0,914	14,90	0,696	17,5	0,77
Total	1422	100	1628	100,00	1771,49	100	1 936,37	100	2 140,29	100	2281,83	100,00
Bâtiments et Travaux Publics												
Privé	1233	87,35	1344	86,06	1438,51	92,09	1 513,60	81,78	1 653,22	83,08	1764,57	83,34
Public	178,5	12,65	217,7	13,94	291,68	18,67	337,16	18,22	336,81	16,92	352,82	16,66
Total	1411	100	1562	100	1562,1	100	1 850,76	100	1 990,03	100	2117,39	100,00
Transport et communication												
Privé	881,1	80,44	1209	83,80	1299,57	90,05	1 401,42	84,38	1 488,85	82,85	1644,54	83,67
Public	214,2	19,56	233,8	16,20	256,5	17,77	259,33	15,62	308,12	17,15	320,94	16,33
Total	1095	100	1443	100,00	1443,12	100,00	1 660,75	100	1 796,97	100	1965,48	100,00
Services fournis aux entreprises												
Privé	123,1	79,71	139,1	80,65	142,07	82,37	155,20	72,35	157,00	68,58	162,37	65,50
Public	31,32	20,29	33,37	19,35	53,7	31,14	59,32	27,65	71,92	31,42	85,54	34,50
Total	154,4	100	172,5	100,00	172,47	100,00	214,52	100	228,92	100	247,91	100,00
Hôtellerie et restauration												
Privé	114,9	82,7	146,3	84,015	155,49	89,311	172,34	80,99	192,47	80,07	2191,35	97,76
Public	24,04	17,3	27,82	15,979	33,5	19,242	40,44	19,01	47,92	19,93	50,25	2,24
Total	138,9	100	174,1	100,000	174,1	100,000	212,78	100	240,39	100	2241,6	100,00
Industries Agro-Alimentaires												
Privé	232,2	87,25	249,2	87,28	288,98	87,39	307,36	86,9	340,77	87,47	357,17	87,52
Public	33,93	12,75	36,3	12,72	41,71	12,61	46,35	13,1	48,80	12,53	50,94	12,48
Total	266,1	100	285,5	100	330,69	100,00	353,71	100	389,57	100	408,11	100,00
Industrie des Cuir et chaussures												
Privé	2,38	89,47	2,37	89,43	2,55	96,23	2,50	89,93	2,45	86,57	2,5	88,03
Public	0,28	10,53	0,27	10,19	0,31	11,70	0,28	10,07	0,38	13,43	0,34	11,97
Total	2,66	100	2,65	100	2,65	100	2,78	100	2,83	100	2,84	100,00
Commerce et distribution												
Privé	1555	94,17	1760	94,07	1956,31	104,58	2 126,50	94,12	2 205,22	94,19	1995,5	93,96
Public	96,25	5,83	111	5,93	113,76	6,08	132,83	5,879	136,01	5,809	128,36	6,04
Total	1652	100	1871	100	1870,6	100	2 259,33	100	2 341,23	100	2123,86	100,00

Source : ONS

Programme national de mise à niveau des PME

Au-delà de l'attractivité des incitations financières, il faut rappeler que le programme est fondé sur le principe de l'adhésion. Le marketing du programme, les délais de traitement des dossiers et de mobilisation des fonds, ainsi que le suivi de l'exécution des actions de mise à niveau, ont une importance fondamentale. Aussi, les structures chargées de l'exé-

cution du programme doivent développer à court terme, des capacités élevées dans les domaines de l'organisation, de l'analyse des dossiers et du contrôle des opérations sur le terrain.

Le dispositif institutionnel doit être complète par les structures d'appui relevant du Ministère de l'Industrie, de la PME et de la

Promotion de l'Investissement citées plus haut.

Sur le plan du financement, le cadre, et sans déroger aux règles qui s'imposent aux établissements de crédits, les facilitations en terme de priorité, seront accordées aux entreprises reconnues éligibles au programme de mise à niveau.

Fiche technique du programme

Intitulé : Programme National de Mise à Niveau des PME

Objectif à atteindre : 20.000 entreprises.

Durée de réalisation : Cinq (05) années.

► Populations cibles :

- Les Petites et Moyennes Entreprises (PME) ;
- L'environnement de la PME.

► Coût total du programme :

- Le coût total du programme, à la charge de l'État, s'élève à : 385 736 000 000 DA
- Le coût moyen par entreprise supporté par l'État est de 19 287 000 DA.

► Source de financement :

Budget de l'État : Fonds d'affectation spécial n° 302-124 intitulé «Fonds national de mise à niveau des PME».

► Instrument de mise en œuvre :

L'Agence Nationale de Développement des PME. Cette Agence aura à déployer des structures régionales (délégations) implantées dans les régions à forte densité du tissu industriel.

► Suivi et Evaluation :

La Commission Nationale de mise à niveau : Instance d'observation, de gouvernance stratégique, de suivi et évaluation du programme.
Le Comité national de mise en œuvre du PNMN : Instance d'octroi des aides.

فقرات الاستبيان الخاصة بقياس فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

–ANDPME–

طالب بجامعة البليدة 2 لتحضير أطروحة دكتوراه تحت عنوان تشخيص دور اهم وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
الرجاء منكم الإجابة عن هذه الأسئلة بدقة وتركيز مع وضع علامة (+) في الخانة المناسبة علما أن معلوماتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي و شكرا على مساعدتكم

الشكل القانوني للمؤسسة SCS ☐ SNC ☐ SPA ☐ EURL ☐ SARL ☐

الملكية: عائلية ☐ نعم ☐ لا ☐

الوضعية الحالية للمؤسسة : انشاء ☐ نمو ☐ التوسع ☐ التراجع ☐

عمر المؤسسة

☐ من 0-5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات

☐ من 10 الى 15 سنة ☐ اكثر من 15 سنة

ما هو قطاع نشاطكم :

☐ البناء والاشغال العمومية ☐ الصناعة ☐ الصناعة الغذائية

خدمات تكنولوجيا ☐

السياحة والفندقة ☐

النقل ☐

المعلومات والاتصال

اخرى:

عدد العمال:

من 1 الى 9 ☐

من 10 الى 49 ☐

من 50 الى 249 ☐

رقم الاعمال :

اقل من 40 مليون دج ☐

لا يتجاوز 400 مليون دج ☐

من 400 مليون دج الى 4 مليار دج ☐

الحصيلة السنوية:

اقل من 20 مليون دج ☐

اقل من 200 مليون دج ☐

من 200 مليون الى 2 مليار دج ☐

الفقرة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
لديكم الرغبة و الاهتمام في الاستفادة من برنامج التأهيل لموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة					
تملكون المعلومات الكافية حول البرنامج الوطني للتأهيل الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شروطه					

					يوجد تسهيلات أثناء طلب الاستفادة من البرنامج من طرف ANDPME	
					الشروط الموضوعية للاستفادة من هذا البرنامج هي شروط مقبولة و موضوعية من طرف ANDPME	
					تحترم ANDPME الآجال الزمنية لدراسة الملف المقدم للاستفادة من برنامج التأهيل	
					لجأت المؤسسة إلى مكاتب الدراسات المقترحة من طرف ANDPME	
					تقدم المكاتب معلومات ذات كمية و جودة كافية للرد على جميع الاستفسارات	
					إن الخدمات الاستشارية المقدمة من هذه المكاتب ذو تكلفة مقبولة	
					تحترم مكاتب الدراسات الآجال المحددة أثناء تقديمها للخدمات الاستشارية المندرجة ضمن برنامج تأهيل مؤسستكم	
					تطوير و تحسين أساليب تسيير المؤسسة	خدمة التأهيل تساهم في:
					تساعد المؤسسة في تحسين جودة منتجاتها و خدماتها	
					تساعد المؤسسة في ادارة تكاليف عملياتها الانتاجية	
					تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة	
					تشخيص المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة (معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة و الفرص و التهديدات)	
					تساهم مكاتب الدراسات في تحقيق اهداف المؤسسة و التي تكون في مجملها اجابية	
					يشمل برنامج التأهيل جميع الاطراف في المؤسسة من مدراء و عمال	
					توجد صعوبات في مراحل و اجراءات الاستفادة من خدمات	

					التأهيل
					هناك رضى عن مصادر التمويل المتاحة في إطار برنامج التأهيل
					الجوانب التي تحتاجها المؤسسة في عملية التأهيل
				التسيير الاستراتيجي للمؤسسة	
				تسيير الانتاج	
				وضع الخطط التسويقية	
				التسيير المالي و المحاسبي	
				تسيير الموارد البشرية	
				تدريب العمال على معدات تقنيات الانتاج الحديثة	
				توسيع نشاط المؤسسة	بعد انتهاء من برنامج التأهيل ماهي سياسة المؤسسة
				خلق نشاط مكمل للنشاط الرئيسي للمؤسسة	
				تغيير النشاط	
				دخول اسواق جديدة	
				دخول اسواق خارجية	

فقرات الاستبيان الخاصة بقياس فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-ANSEJ-

طالب بجامعة البليدة 2 لتحضير أطروحة دكتوراه تحت عنوان تشخيص دور اهم وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الرجاء منكم الإجابة عن هذه الأسئلة بدقة وتركيز مع وضع علامة (+) في الخانة المناسبة علما أن معلوماتكم سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي و شكرا على مساعدتكم

عدد التكرارات		
	ذكر	الجنس
	انثى	
	من 19 سنة الى 29 سنة	العمر
	من 29 الى 40 سنة	
	ابتدائي	المستوى التعليمي
	متوسط	
	ثانوي	
	جامعي	
	الخدمات	قطاع النشاط
	النقل	
	الفلاحة	
	الحرف	
	البناء والاشغال العمومية	
	الصناعة والتحويل	
	0 عامل	عدد العمال الموظفين
	1-5 عامل	
	6-10 عامل	

الفقرة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
كان هنالك اهتمام بإنشاء المؤسسة بالاعتماد على مصدر تمويل خارجي					
برنامج التمويل عن طريق ansej كان السبب الرئيسي في انشاء المؤسسة					
توجد برامج أخرى لتمويل أصحاب المشاريع					
تم تأسيس المؤسسة بالاعتماد على تمويل ANSEJ فقط					
تستفيد المؤسسة من دعم واستشارة وكالة ANSEJ					
تضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين المعلومات الكافية حول المشروع والنشاط المرغوب فيه					
تخصص الوكالة مكاتب خاصة تابعة لها للاستشارة وتقديم خدمات استشارية مفيدة لأصحاب المشاريع المقدمة					
تسعى الوكالة باستمرار إلى تنظيم دورات وأيام وأنشطة تدريبية وتحسيسية لفائدة أصحاب المشاريع لتشجيعهم في الانخراط ضمن برنامج الوكالة					
هنالك شفافية في عرض المراحل والإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على تمويل المشروع					
إن المراحل والإجراءات الإدارية المتعلقة بالتمويل معقدة وتستهلك الكثير من الوقت					
تقوم الوكالة بدراسة الملفات في اجال زمنية مقبولة					
بعد عملية الموافقة تقوم الوكالة بتأهيل الملفات في اجال زمنية مقبولة					
بموجب الاتفاقية المبرمة بين الوكالة والبنك تم تسهيل الحصول على الموافقة البنكية وفي فترة زمنية مقبولة					
هناك تخفيضات متعلقة بنسب الفوائد عند الحصول على القروض					
وفرت الوكالة تكوينا (إلزاميا) حول المشروع ومناهج تسييره					
تم انشاء القانوني للمؤسسة في فترة زمنية مناسبة					

					تم تسهيل عملية اعداد دفتر الشروط للمصادقة عليه من طرف المستثمر، وتحضير السندات الواجب امضاؤها في صرف زمني وجيز.
					تم تسريع الإجراءات للحصول على القرض البنكي
					تم تسليم العتاد في الآجال القانونية المحددة
					تم الاستفادة من الإعفاءات الجبائية فور بداية النشاط
					في حالة مواجهة عقبات تتوجه المؤسسة مباشرة للوكالة لإيجاد الحلول
					يستفيد أصحاب المشاريع من المرافقة شاملة بعد الانطلاقة في لمشروع
					تمكنت المؤسسة من تسديد الديون
					تسعى المؤسسة لتوسيع نشاطها في إطار الوكالة
					ترغب المؤسسة بالاستفادة من تمويل اخر لمواصلة نشاطها
					الخدمات المقدمة من طرف الوكالة ترقى لتطلعات المؤسسة